الفائز بجائزة نوبل: ج . م كويتزي .. فارس النزعة الأخلاقية

AL-HADAF

الهدف

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

العدد ١٣٤٧ . تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ . السنة الخامسة والثلاثون . الثمن ٢٠ ل.س . ١٠٠٠ ل.ل

AL-HADAF - No.1347 - 5/11/2003



فلسطين سنديانة المستقبل العربي

يعقوب إبراهيم

في تجربة تشكيلية جديدة

فاجأ التشكيلي السوري يعقوب إبراهيم في معرضه السابق (غاليري أتاسي ٢٠٠١) الوسط الفني السوري بوصوله إلى تقنية غرافيكية جديدة تظهر سطح اللوحة الأملس، وكأنّ به مساحات غائرة وأخرى نافرة، بينما الأمر ليس أكثر من صيغة تشكيلية جديدة اكتشف سرّها يعقوب إبراهيم بعد تجريب دام حوالي سبع سنوات حتى توصّل إلى تلك النتائج التي تبدو وكأنها نوع من الخداع البصري. اليوم يضيف الفنان إبراهيم من خلال معرضه الحالي في صالة «شورى» بدمشق صيغاً جديدة تغني تجربته، حيث نفّذ معظم موضوعاته التي يستقيها من التراث السوري القديم وأساطيره على حجر صناعي، وعالج هذه المادة بوسائله الخاصة فتوصّل إلى نتائج مبهرة وجديدة كلياً على الفن التشكيلي السوري.





شعب فلسطين يأبى الهزيمة

تتبدى كل يوم حقيقة إسرائيل وحكومتها العنصرية الفاشية الدموية، وحقيقة سياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني التي لم تتوقف منذ أكثر من قرن. ورغم بشاعة وهمجية هذه الإجراءات وتعارضها مع الأعراف والمواثيق الدولية وانسجامها وتوافقها مع قوانين وشريعة الغاب، رغم عبثيتها واستهتارها بكل القيم الإنسانية، وصلفها، واستمرار خرقها الفاضح وفي وضح النهار لاتفاقية جنيف الرابعة إلا أن إدارة مجرم الحرب بوش تواصل دعمها ومساندتها للقتلة والمجرمين وأعمالهم في كل المحافل، وتمارس بطشها وعنجهيتها بمجلس الأمن فتمارس كعادتها حق النقض الفيتو ضد أي قرار يدين إسرائيل، وتدعي زورا وبهتانا أنها تحارب الإرهاب، أي إرهاب الذي تحاربه إدارة بوش بينما تساند وتدعم وبكل إمكانياتها حكومة فاشية عنصرية دموية تمارس الإرهاب والوحشية نهجا وسلوكا، ضد شعب أعزل ذنبه أنه يناضل من أجل حريته واستقلاله، ويواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية بكل جبروتها بإرادته التي لا تكسر وبصموده الأسطوري، فلا المجازر المتواصلة ضد شعبنا وأهلنا، ولا سياسة الأرض المحروقة التي يمارسها القتلة شارون - موفاز - يعلون، في جنين ورفح والخليل، ولا هدم المنازل ولا سياسة الاغتيالات قادرة على إنقاذ القتلة والمجرمين من أن ينالوا جزاءهم، فالشعب الفلسطيني سيواصل مسيرته المظفرة بالصمود والمقاومة، وإيصال صوته إلى كل المحافل الدولية ولن تثبط عزيمته المواقف السلبية واللامبالية من الوضع الإقليمي والدولي اتجاه ما يجري من مجازر بشعة وجرائم الحرب المتواصلة ضد الفلسطينيين وقياداتهم المناضلة، فهذه الجرائم البشعة، حري بالأسرة الدولية أن تصنفها في إطارها الصحيح والسليم كجرائم ضد الإنسانية، لا أن تترك الباب مفتوحا للقتلة والمجرمين وتقوم بمحاولة وصف الشعب الفلسطيني، بأكمله وقواه المناضلة بأنهم إرهابيون وحقائق الأشياء بريئة من هذه المواقف المنحازة، والتي تفتقر إلى أبسط قواعد الحق والعدل، فبيريز نفسه صاحب الباع الطويل في قتل الشعب الفلسطيني، وتدمير بناه التحتية، لم يتمكن من السكوت على افتراءات شارون وغطرسته أثناء افتتاحه الندوة الخريفية لما يسمى بالكنيست الاسرئيلي، حيث قال له: إن الشعب الفلسطيني ليس شعبا ارهابيا بل هو شعب يناضل من أجل الحرية أردنا أن نورد هذا الاستشهاد لنؤكد لإخواننا وأشقائنا العرب والمسلمين، وكل القوى المحبة للسلام والاستقرار، في العالم أن سياسة الخنوع والاستسلام للقدر الأمريكي لن توفر لشعوب العالم الأمن والاستقرار، بل ستزيد من معاناتهم وتعرضهم للظلم والاضطهاد، وستحفز كل قوى الشر والعدوان على المستوى الكوني، لممارسة ساديتهم ضد الشعوب والبشر دون وازع أخلاقي وقانوني، وهذا حال إسرائيل وقيادتها، التي تتفنن في زرع الموت والخوف والدمار في كل ذرة تراب فلسطينية، ورغم هذه الوحشية السافرة الفالتة من عقالها والممنوحة الضوء الأخضر من إدارة بوش، إلا أن الصمود الأسطوري والتشبث بالأرض والحق في العيش بحرية وكرامة لدى الفلسطينيين، يملكهم إرادة فولاذية أدهشت العالم بصمودها وبطولاتها، التي تهز كل عناصر وأركان المنظومة الأمنية لهذا الكيان الغاصب «إسرائيل» الذي يسارع إلى البحث عن أكثر الأساليب وحشية ليمارسها فوق أرضنا المقدسة، فجدار الفصل العنصري وجرائم جيش السفاح شارون وقضم الأراضي عن طريق بناء المزيد من المستعمرات الاستيطانية، كلها لن تمكن مصاصي الدماء والقتلة من تمرير مخططاتهم ومؤامراتهم الهادفة إلى تركيع شعبنا، واستسلامه لنواياهم الخبيثة.

فثلاث سنوات من الكفاح الأسطوري في ظل هذه المعادلة الظالمة اقليميا ودوليا، سلحت الشعب الفلسطيني بعناصر جديدة عصية على الكسر من أي طرف يريد ذلك، ومن هنا فإن من واجب كافة القوى الفلسطينية أن تخطو خطوات عملية قادرة على استيعاب دروس وتجربة هذا الصمود الأسطوري، لمصلحة برنامج وطني واقعي، سياسي، وكفاحي، قادر رغم كل الظروف على إنقاذ ساحتنا الوطنية مما هي فيه من تجاذبات لا ترضي شعبنا، وإنما تأتي في سياق الانشداد للأوهام التي كلفت ساحتنا الوطنية الكثير، وساهمت في استمرار غياب أجندة وطنية كفاحية سياسية واقتصادية واجتماعية مؤهلة للسير بشعبنا وحركته الوطنية والإسلامية قدما إلى الأمام لتحقيق أهدافنا الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال، بدلا من التلطي بمعزوفات أكل الدهر عليها وشرب، وغدت محل استهجان واستغراب غالبية شعبنا وحركته الوطنية.

فلنسرع إلى بناء لحمتنا الداخلية ولنجمد خلافاتنا لمصلحة استمرار نضالنا وكفاحنا من أجل الحرية والاستقلال. ولنعمد شجاعة شعبنا واستبساله في الدفاع عن حقوقه المشروعة رغم العذابات والمجازر، والأعمال الوحشية التي يتعرض لها، بمأثرة وطنية تنهي حالة التجاذب وتكرس كل الطاقات والإمكانيات لمصلحة بناء مؤسسات كفاحية فلسطينية قادرة على هزيمة مخططات شارون الجهنمية، وإيصال رسالة شعبنا للعالم من خلال تبني سياسة وإعلام وطني شفاف قادر على تجاوز الافتراءات والادعاءات الأمريكية الصهيونية حول حقيقة نضالنا ومشروعيته.

وإذا تمكنا من تجاوز حالة المراوحة والأحاديث الطنانة عن الوحدة الوطنية وضروراتها، نكون جديرين بحمل راية شعبنا نحو الحرية والاستقلال، وأوفياء حقيقيين لشهداء ثورتنا وعذابات شعبنا التي لم تتوقف منذ قرن. وجديرين بقيادة سفينتنا الوطنية إلى بر الحرية والاستقلال ■

AL-HADAF

الهدف

سياسية عربية. شهرية

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) - ٢٠٠٣ - العدد - ١٣٤٧ - السنة الخامسة والثلاثون

AL-HADAF- No.1347 - November - 2003



أسسها
عام ١٩٦٩
الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير: **جواد عقل**

سكرتير التحرير: **أحمد. م. جابر**

المدير الفني: **زهدي العدوي**

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	الجزائر ١٥ دينارًا	المغرب ١١ درهم
سوريا ٢٠ ل.س	ليبيا دينار واحد	أمريكا وكندا ٣ دولار
الأردن ٥٠٠ فلس	تونس ١.٢٥ د.ت	ألمانيا ٥ ماركات
العراق ٥٠٠ د.ع	صنعاء ١٥ ريالا	إسبانيا ٣٠٠ بيزيته
الإمارات ١٠ دراهم	السودان ٦ جنيهات	

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س - لبنان والأردن ٣٠ دولار
- بقية الدول العربية ٥٠ دولار
يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية - شتورا - لبنان
رقم الحساب:
(AC.No.0013-373179-001)
أو بإرسال شيك بنكي باسم رئيس التحرير
دمشق / ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب:

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢ - هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧ - فاكس: ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠ - عمان: ٦٩٦٣٤٠ - الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: تليفاكس ٧٧٨٢٦٩٠ - صنعاء: ٢٠٥٨٤٩
الموقع الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الإنترنت:
بالإنكليزية: http://www.pflp-pal.org
بالعربية: http://www.pflp-palestine.org
الهدف على الإنترنت: http://www.alhadafmagazine.com
البريد الالكتروني: alhadaf@mail.sy

التوزيع

* التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات
* التوزيع في المغرب: الشركة الشريفية للتوزيع والصحف

كلمة

ربما تكون الإدارة الأمريكية قد حققت رقماً قياسياً خلال الشهر الأخير في استخدام حق النقض الفيتو ضد الشعب الفلسطيني، فهي صوتت ضد الطلب من إسرائيل عدم إبعاد الرئيس عرفات، وصوتت ضد وقف جدار الفصل، ورفضت المشروع العربي بإدانة إسرائيل لاعتدائها على سوريا.

وفي نفس الوقت، تواصل آلة الحرب الصهيونية - الأمريكية حربها المدمرة على الشعب الفلسطيني، وتشهد مدن غزة والضفة يومياً أبشع الهجمات المدمرة التي تقتل الصغير والكبير سافكة الدم الفلسطيني بدون حساب.

بعد ذلك كله، يواصل بعض العرب والفلسطينيون تكرار تلك الجمل الممجوجة حول السلام وحول التعايش وحول الهدنة، وحول الوسيط ونزاهته وغيرها من عديم الفائدة.

هل نحتاج إلى أدلة بعد حول كون الولايات المتحدة شريكا كاملا للعدو الصهيوني يتقاسم دمنا مع شارون، هل يستمر العرب في التذلل للأمريكي القاتل؟؟

يقتل الفلسطينيون كل يوم فلا يحرك أحد ساكنا، ويدافع الفلسطينيون عن أنفسهم ضد الفاشيين فتقوم قيامة العالم ولا تقعد.

فعن أي رأي عام يتحدثون وعن أي احتمالات تسوية وعن أي إرهاب، إذا كان الرأي العام العالمي لا يأبه لعذابات شعبنا، وأنين جرحانا وبكاء أمهاتنا، فسحقاً له، وإذا كان دفاعنا عن شعبنا إرهاباً فلنكن إذاً إرهابيون، وليكن جورج بوش قاتل أطفال العراق داعية للسلام، بالنسبة لنا لا نريد جائزة نوبل للسلام، بل نريد وطناً حراً مستقلاً بدون احتلال ومستوطنات، وزعماء فاسدين، وإذا كان الطريق إلى هذا الهدف هو السلاح، فليكن هو طريقنا، وليشرب ببغاءات معاهدة السلام ماء البحر أما نحن فلنا ثقة شعبنا، وضمير الحرية التي لا تموت.

أ.ج

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

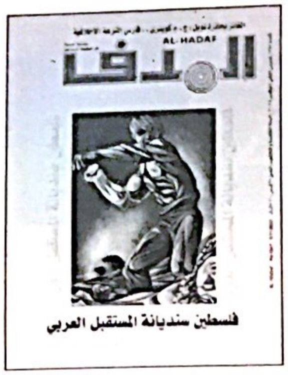
شؤون العدو

شؤون عربية

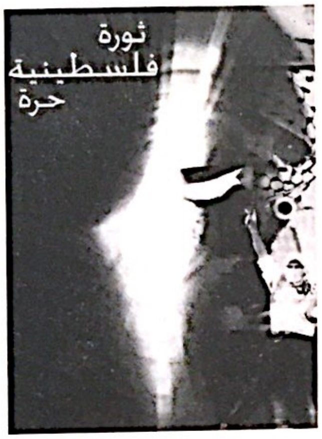
شؤون دولية

ثقافة وفنون

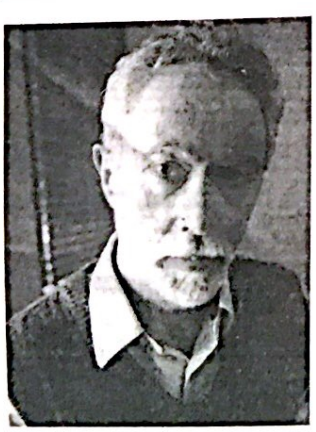
موضوع الغلاف:



فلسطين سنديانة المستقبل العربي







الحدث

فلسطين..
سنديانة المستقبل العربي

جواد عقل

تجري الأحداث متسارعة في فلسطين والعراق، وكأن المستعمرين والبرابرة يريدون أن يستغلوا عدم جاهزية المجتمع الدولي وعجزه عن وضع حد لهذا الاستهتار واللامبالاة بالأعراف والمواثيق الدولية، التي يتم انتهاكها بشكل يومي من طرف الإدارة الأمريكية وقواتها الغازية في العراق، والقوات الاسرائيلية الفاشية الوحشية الارهابية في الضفة والقطاع.

لكن مؤامراتهم الملطخة بدماء الأبرياء، لن تمكنهم من تحقيق أهدافهم ومخططاهم الاستعمارية الهادفة الى تركيع الشعبين الفلسطيني والعراقي لتسهيل تمرير أجندتهم الشريرة على منطقتنا والعالم، فلم يعد خافيا على أحد مدى التخبط الذي تتسم به السياسة الأمريكية اتجاه أبعاد احتلالها للعراق ومسبباته، وأهداف وجودهم اللاشرعي، متى سيتم تشكيل حكومة منتخبة من الشعب، وتعبر عن نبض وإرادة الشعب العراقي، ومتى سيتم رحيل القوات الغازية، فتارة يتحدثون عن سنتين وتارة يتحدثون عن استمرار بقاء قواتهم الى مدى غير محدود، وتارة يتحدثون عن ضرورة مشاركة المجتمع الدولي لهم في العراق من خلال مشاركة قوات دولية تحت قيادتهم، ولكن غالبية الدول تدرك أن المغامرة الأمريكية لا يمكن مساندتها طالما افتقرت في البداية الى دعم الأسرة الدولية ومؤسساتها، وحتى بعد أن أصبح الغزو واقعاً، لا بد أن تتحمل إدارة بوش وزر سياساتها وادارتها للظهر لكل الدعوات والمطالبات الدولية أولاً بانتظار قرار دولي، والآن ضرورة التزام الولايات المتحدة بإعطاء دور مركزي للأمم المتحدة في إدارة شؤون العراق بصورة مؤقتة ومحددة.

وتمضي أمريكا وحليفتها اسرائيل في نسق واحد في تحدي إرادة المجتمع والأسرة الدولية وتتقاسمان الأدوار في مسرحية ما يعرف بمكافحة الإرهاب، لإعطاء أعمالهما الإرهابية وممارساتهما الوحشية ليس فقط ضد العراق وفلسطين، بل ضد الجوار، كما حصل تزامن التهديدات والضغوط الأمريكية على سوريا، مع الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على عين الصاحب وكأن لسان حالها يقول نحن انطلاقاً من مصالحنا المشتركة لا نضع وزناً للمبادىء والأعراف والمواثيق الدولية خاصة، في زمن استطاعت فيه إدارة بوش من مصادرة مجلس الأمن ودوره بشكل نهائي، بحيث عجز في التصدي للاستهتار الأمريكي في العراق، والاستهتار الاسرائيلي باستمرار بناء جدار فصل عنصري فوق أراضي الضفة والقطاع، لم يسبق في التاريخ أن أقيم جدار مثله من حيث الأهداف والمرامي، والتي تتنافى مع أبسط القواعد والقوانين والأعراف الدولية، فأمريكيا حليفة الشر وناشرة الارهاب في العالم تمارس العنصرية والاستهتار بمنعها الأسرة الدولية من وضع حد لاستهتار واستهزاء اسرائيل بالأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها، وتمضي قدماً في بناء جدار العنصرية بتشجيع ومباركة من الولايات المتحدة .

فالموقف الأمريكي القديم الجديد يحمل في جنباته دعماً غير محدود للقتلة والمجرمين الصهاينة، وضوءاً أخضرا لشارون ومخططاته الاستئصالية الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، ولعل الفيتو الأمريكي الذي يتوج سلسلة من الفيتوات مارستها القيادات الأمريكية المتعاقبة دعماً لاسرائيل وعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وهذا الضوء يعطي من وجهة النظر الأمريكية مشروعية لتحركات شارون في المرحلة القادمة، والتي تتمثل في:-





١- استمرار سياسة المراوغة والابتزاز التي تمارسها الحكومة العنصرية الإسرائيلية ضد الرئيس عرفات، المنتخب من شعبه، والذي مازال محتجزاً في سجنه منذ اكثر من عام ونصف، وتفنن اسرائيل وإدارة بوش في إلصاق كل التهم بحق الرئيس، في الوقت الذي تجري فيه محاولات وضغوط وابتزاز اقليمي واسرائيلي وأمريكي لقبول عرفات باقتراحاتهم وآراءهم حول المؤسسات ودورها ومهماتها، ورغم ذلك، فإن الاستجابة للإملاءات والشروط الاستعمارية وتحت أية مسميات لن تنقذ رأس الضحية من ضربات المعتدين ومؤامراتهم وهذا حقيقة وضع الرئيس عرفات، الذي ما انفك طيلة السنوات الماضية يحاول أن يوفق بين التزامه بالمحافظة على ماء وجهه من خلال التمسك بالحد الأدنى الوطني المرفوض أمريكيا واسرائيليا، والذي شكل طوال المرحلة الماضية سببا من أسباب اعتمادهم سياسة إقصاءه عن القرار السياسي الفلسطيني بحجة دعمه للإرهاب ووقوفه حجر عثرة في وجه التسوية بمسمياتها المختلفة، وتطور هذه السياسية الى إعلان حكومة شارون التزامها بطرد الرئيس عرفات وانهاءه عن موقعه بالقوة، استنادا الى موقف الإدارة الأمريكية الذي يساند هذا التوجه اسرائيلي في ظل معطيات وظروف اقليمية ودولية، كما يعتقدون، سانحة لإقصاء الرئيس وتهيئة الأجواء لخلق بدائل سياسية جاهزة للقبول بالاملاءات والشروط الأمريكية الاسرائيلية، لوأد الانتفاضة وكسر إرادة الشعب الفلسطيني توطأة لوأد الحقوق الوطنية المشروعة.

ولذلك نقول إن الطريق الى إجهاض هذه المخططات بتبني سياسة فلسطينية واضحة المعالم لا تحتمل مواقفها التأويل من خلال سياسة الشفافية والمصارحة ودعم العمل المؤسسي لكل عناوين العمل الفلسطيني، لنكون قادرين فعلاً على السير بقضيتنا الى بر الأمان من خلال رزنامة وطنية كفاحية ملزمة للجميع، لأننا بدون ذلك، لن نستطيع مواجهة هذا السيل الجارف من الأخطاء المحدقة بمستقبل نضالنا وقضيتنا الوطنية، فلا احتكار للسلطة والقرار والرؤيا، وجميع قطاعات وتلاوين الحركة الوطنية الفلسطينية، يجب أن تساهم في قرارها وتحمل مسؤولية انجاحها.

٢- السماح لشارون والقتلة في حكومته موفاز ويعلون وغيرهم من العنصريين والفاشيين أن يمارسوا جرائمهم ومخططاتهم الدموية ضد قطاع غزة فلسان حال أمريكيا يقول لشارون إفعل ما شئت ونحن سنقوم بتغطية جرائمك وأفعالك المشينة وهذا شجع شارون على البدء التدريجي بغزو غزة من خلال مسلسل الجرائم الي دشنها بجريمة اجتياح مدينة رفح الباسلة ومخيماتها وأحياءها بالدبابات وممارسة جرائمهم في قتل المواطنين وهدم وتجريف مئات المنازل وتشريد آلاف الأسر الفلسطينية كبروفة لاجتياح اسرائيلي دموي لقطاع غزة .

٣- عدم اكتفاء مجرمي الحرب في اسرائيل بالاعتداء على سوريا بل مواصلة هذا الخطر وتوجيه ضربات عسكرية لسوريا ولبنان في محاولة من اسرائيل والولايات المتحدة ابتزاز سوريا على أمل أن توافق على سلسلة من الشروط التي لا تنتهي من الإدارة الأمريكية واسرائيل، علماً أن سوريا عبرت بجلاء عدم رغبتها في التصعيد والتزامها بضبط النفس إزاء التهديدات الاسرائيلية والتي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وحقها بالرد على أية اعتداءات اسرائيلية في إطار الدفاع المشروع عن النفس وتمسكها بمواقفها وسياساتها الوطنية والقومية، وعدم تخليها عن حقها في النضال من أجل استرجاع حقوقها الوطنية والقومية، وقد عبرت سوريا بلسان رئيسها الدكتور بشار الأسد عن رغبتها في السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، وحقها في الدفاع عن أرضها من أي عدوان أو اعتداء اسرائيلي مرتقب.

٤- ستستمر حكومة شارون في سياسة الاغتيالات والتصفيات للقيادات السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج وستواصل اعتداءاتها الممنهجة والمبرمجة ضد الشعب الفلسطيني، دون الالتفات إلى الأعراف والمواثيق الدولية، فستشهد المرحلة القادمة كما لاحظنا، اجتياحات وحشية لمدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع وتزايد الممارسات الوحشية للقوات الاسرائيلية واستخدامها الطائرات الحربية والسمتية لضرب تجمعات شعبنا لإلحاق المزيد من الخسائر البشرية والمادية في محاولة للاستفادة القصوى من الموقف الأمريكي.

٥- ستواصل وبشكل متسارع بناء جدار الفصل العنصري رغم إدانة المجتمع الدولي، لكن الفيتو الأمريكي سيشجع اسرائيل على مواصلة هذا الفعل الاجرامي العنصري لقضم مزيد من الأراضي والتهامها، وحرمان السكان الفلسطينيين من زراعة واستغلال أراضيهم الزراعية ولمنع الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الوطنية المستقلة.

إن هذه الوحشية الاسرائيلية الفالتة من عقالها تمضي قدماً بالتوازي مع كل أشكال الدعم والمساندة الأمريكية وفي ظل غياب موقف عربي اسلامي فعال قادر على إجبار أمريكيا واسرائيل التفكير بعواقب جرائمها التي ترتكب في وضح النهار ضد الأمة العربية والاسلامية.

ففي ظل هذه الظروف العصيبة والجافية يمتلك الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والاسلامية كل عناصر القوة والمنعة إذا ما أحسنا استغلالها، وشعبنا قادر على استنباط أشكال الرد المناسب على البربرية الصهيونية وجرائمها .

فعلى المستوى الفلسطيني نحن مطالبون بإقامة قيادة وطنية مؤقتة مؤهلة لبناء مؤسسة وطنية فلسطينية تلتزم بأجندة وطنية كفاحية من خلال انتخابات ديمقراطية وإصلاح جذري وجوهري للمؤسسات وتخليصها من الفساد وكل ماعلق بها من شوائب كالمحسوبية وغياب المحاسبة وضعف الشعور بالمسؤولية وضرورة التزام كافة الأطراف الفلسطينية بسياسة فلسطينية قادرة على تجنب المزالق والمخاطر التي تواجهها في هذه المرحلة .

وعلى المستوى العربي، فالمصلحة القومية تقتضي أن يعقد العرب مؤتمر قمة عربية لمناقشة ما يجري في العراق وفلسطين، واتخاذ مواقف داعمة للعراق ووحدته ومستقبله من خلال تبني موقف واضح وصريح يدعو الى ضرورة خروج القوات الغازية، وتمكين الشعب العراقي من خلال انتخابات ديمقراطية نزيهة بمشاركة الأمم المتحدة لإقامة حكومة عراقية، قادرة على التعبير عن إرادة الشعب العراقي، وضرورة دعم العرب لفلسطين وقضيتها المشروعة قولا لا فعلا، والاستعداد لاتخاذ الاجراءات والخطوات القادرة على دعم ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في كافة المحافل الدولية. ويجب أن يدرك العرب أن قضية فلسطين والموقف منها ستحدد مستقبل النظام الوطني والاقليمي العربي بحكم استمرار التزام وإيمان الجماهير العربية بعدالة قضية فلسطين ومركزيتها واعتبارها صمام الأمان لمستقبل عربي مشرق بدلاً من استمرار سياسة اللامبالاة على المستوى الرسمي التي ستنذر بعواقب وخيمة على المنطقة ومستقبلها.

الانتفاضة تدخل عامها الرابع

لا خيار أمام شعب فلسطين سوى الصمود والمقاومة

د. ماهر الطاهر
مسؤول قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الخارج

دخول الانتفاضة الباسلة عامها الرابع في ظل الواقع المريع الذي وصل إليه العالمين العربي والإسلامي خلال السنة المنصرمة، يمنحنا فرصة نحن بأمس الحاجة إليها للتأمل بالحالة الفلسطينية التي بلغت حد الأسطورة.. والاحتفاء بدمنا الذي ما زال يصمد ويقاوم، بل وأيضاً يهاجم ويوقع الخسائر بهذه الهجمة الصهيونية الوحشية، المدججة بأحدث ما توصلت إليه الترسانة الحربية الأمريكية.. لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننحني بإجلال أمام الدم الفلسطيني الذي يتصدى وببسالة منقطعة النظير لطائرات الـ «أف ١٦» والأباتشي ودبابات الميركافا والبلدوزارات والصواريخ والمدافع..

نقول بقدر ما نفتخر بهذه البطولة الأسطورية، فالمناسبة تدفعنا لإمعان النظر في الحالة الفلسطينية والتأمل فيما آلت إليه والمسارات التي تتحرك عبرها.. فالظروف القاسية التي تمر بها القضية تفرض علينا اغتنام أية فرصة لتقييم ما جرى ويجري، ومصارحة شعبنا بما يحصل عبر تقديم جردة حساب شاملة له، نقدم خلالها أجوبة على أسئلة من نمط: ماذا تحقق خلال المرحلة السابقة؟ وماذا لم يتم إنجازه ولماذا؟ وهل كان بالإمكان أن تكون أمورنا أفضل مما هي عليه الآن؟..

قبل كل شيء يجب ملاحظة أن العام الرابع للانتفاضة أطلق إلى سطح الحياة السياسية الفلسطينية مجموعة من الحقائق الساطعة التي سيكون لها تأثيرها الحتمي على مجرى الأحداث.

الحقيقة الأولى، تتمثل في أن الانتفاضة أعادت الاعتبار للعديد من المفاهيم التي شابها بعض الخلط والالتباس في مراحل سابقة.. وأبرزها أن صراعنا مع الصهيونية صراع وجود.. فأحداث الحياة أثبتت بما لا يقبل الشك أن الصهيونية بكافة تلاوينها لا تريد سلاماً يستند لقرارات الشرعية الدولية، لأن ذلك يعني خروجها من جلدها العنصري، علماً أن قرارات الشرعية الدولية كانت القابلة التي ولدت على يدها الدولة العبرية.. الانتفاضة اندلعت حين كان ما يسمى باليسار الصهيوني في الحكم ممثلاً بحزب العمل وحركة ميرتس، أما الآن فاليمين الصهيوني المتطرف ممثلاً بشارون وغلاة المستوطنين، هو من يقود الدفة ويواصل إتمام المهمة، أي تمهيد المسرح لحل عنصري يسلب الأرض الفلسطينية ويتخلص من مشكلة السكان عبر حشرهم في باتوستانات بغيضة لم يعرف التاريخ لها مثيلا في قسوتها وبشاعتها، حتى في ظل نظام الأبارتايد البائد في جنوب إفريقيا،.. والآن نجد الجدار الفاصل الكريه وهو يكمل مهمة المستوطنات والطرق الالتفافية لخلق المعازل الفلسطينية المقبلة..

«صراعنا هو حول الوجود».. هذا بالضبط ما قاله شارون وهو يستنفر الجمهور الإسرائيلي الذي أعاد انتخابه ومنحه من الدعم والتأييد ما لم يحصل عليه أي رئيس وزراء آخر، حتى بن غوريون أو مناحيم بيغن.. شارون بسط لهم الأمور إلى درجة الفاشية: «إما نحن أو هم».. «إن ما نقوم به في مواجهة الانتفاضة هو استمرار لحرب الوجود عام ١٩٤٨»..

طبعاً حين نقول أن صراعنا مع الصهيونية هو صراع وجود، فإننا نعني قبل كل شيء أنه لا يمكن موضوعياً عقد أي اتفاق سلام مع الحركة الصهيونية بكل تلاوينها، طالما أنها تتمتع بكل السمات التي ميزت الحركات والدول العنصرية في باقي بقاع العالم..

ولذلك فإن على القيادة الرسمية الفلسطينية أن تعي هذه الحقيقة جيداً.. والترجمة السياسية المباشرة لها، ستكون حصراً بالتشبث بكل الثوابت الفلسطينية، أي عناصر المشروع الوطني الفلسطيني، المتمثل بحق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وهذه العناصر مترابطة لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض ككل متكامل، وعندما يجري الحديث عن حق العودة فهذا لا يعني إلا العودة إلى حيفا ويافا وعكا أي فلسطين التاريخية التي هُجّر منها الشعب الفلسطيني قسراً عام ١٩٤٨.

إن التنازل عن أي من هذه العناصر، وكما أثبتت التجربة، وبناء على قوانين الأمر الواقع وموازيين القوى، سيقود للمزيد من التنازلات، التي تؤدي بدورها لتسوية عنصرية بائسة، لن تتجاوز في أحسن الأحوال واقع الباتوستانات في جنوب إفريقيا، التي حاول نظام الأبارتايد فرضها على العالم منذ العام ١٩٦١، بدون نتيجة تذكر بسبب رفض المؤتمر الإفريقي القاطع لها، الأمر الذي قاد فعلياً للانتصار الذي تحقق عام ١٩٩٤، حين تفكك النظام العنصري هناك وولى للأبد..

المفهوم الآخر الذي أعيد له الاعتبار خلال العام المنصرم يتمثل في عمق الارتباط بين الواقع الفلسطيني ومحيطه وعمقه العربي.. من المؤكد أن هذه الحقيقة ليست جديدة أبداً، بل تكاد تكون لازمة طالما تكررت في الخطاب السياسي الفلسطيني والعربي، لكن من المنصف أيضاً التأكيد على أن المشروع السياسي للقيادة الرسمية الفلسطينية، استند إيديولوجياً على نظرية القطرية الفلسطينية المستنسخة من خطاب القطريات العربية... فلسطينياً وعلى الصعيد الرسمي كان الشعار الأساسي هو «يا وحدنا».. و«أين العرب».. نظرياً، كان أصحاب هذه الأفكار يعتقدون أن الواقع الفلسطيني في حال تبنيه هذه النظرية سيتمكن من التخفيف من الآثار السلبية للحال المزري الذي يمثله الواقع العربي.. لكن على صعيد الممارسة العملية كانت الأمور تسير بالاتجاه المعاكس تماماً.. فبدلاً من تهريب الحالة الفلسطينية من الظرف السلبي العربي، كان الواقع الفلسطيني مضطراً المرة تلو الأخرى لدفع الثمن مضاعفاً.. ولا ينسى أحد هنا أن التبرير الأول لاتفاق أوسلو كان فضلاً عن انهيار الاتحاد السوفيتي، الواقع العربي الناشئ عن حرب الخليج الثانية.. أي أن

أصحاب هذه النظرية كانوا ومنذ البداية يعترفون بعقمها..

ما حصل في العام الثالث للانتفاضة كان برهاناً إضافياً على إفلاس هذه النظرية.. فطوال مرحلة الاستعداد للحرب العدوانية على العراق، أغدقت الوعود على الفلسطينيين بقرب حصولهم على دولتهم.. تحدث بهذا شخصياً كل من طوني بلير وبوش الابن.. المطلوب فقط كان تهدئة الوضع في فلسطين حتى لا يتم التشويش على المجزرة الوشيكة في العراق.. وكانوا بذلك لا يريدون فقط إجهاض الانتفاضة لقاء ثمن مجهول، من الواضح سلفاً إنه لن يكون إلا بخساً وتافهاً.. بل ويطلبون أيضاً خنوعاً فلسطينياً واستكانة لا حدود لها، وخصوصاً أن الراعي الأمريكي ظل طوال أشهر يذر الرماد في العيون. ويماطل في طرح مشروعه المسمى بخريطة الطريق. ولم يفعل ذلك إلا بعد تمكن قواته الغازية من دخول بغداد وبفترة. بدأت خلالها حملة ضغوط هائلة على الجانب الفلسطيني، والتي كان أبرزها إجبار السلطة الفلسطينية على ابتداع منصب رئيس للوزراء، أوكل بضغوط أمريكية للسيد محمود عباس.. بعدها فقط أعلنت خريطة الطريقة رسمياً، وهذه الخريطة التي تستهدف قبل كل شيء إغراق الساحة الفلسطينية بالفوضى والحرب الأهلية.. ولكن رغم ذلك، وربما بنشوة ما حصل في العراق، سجل شارون عليها مئة تحفظ في (١٥) فقرة، كثفها بعد ذلك في (١٤) تحفظ.. ووعد أمريكيا أن تؤخذ تحفظاته بعين الاعتبار..

في كل الأحوال، من المؤكد أن الولايات المتحدة لم تخض الحرب في العراق فقط لحساب شريكتها أو بالأحرى ربيبتها في المنطقة، بل لتحقيق أهداف أكبر من ذلك بكثير، تتعلق بنظرتها للهيمنة على العالم عبر الاستحواذ والسيطرة على منابع النفط عبر القارات، الأمر الذي تعتقد أنه سيكسبها نقاط قوة، ستستخدمها لاحقاً مع أي منافسين دوليين على الصعيد الاقتصادي.. ومع ذلك يمكن القول أن إسرائيل كانت أبرز الرابحين الإقليميين من هذه الحرب، وهي بالتأكيد تحاول استثمار ذلك في مكاسب سياسية سواء على الصعيد الإقليمي عبر الدخول للأسواق العراقية والحديث عن إحياء خط أنابيب كركوك - حيفا.. أو بالنسبة لمسار المفاوضات، والتي حسب التقديرات الصهيونية ستجري تحت العصا الأمريكية.. ومع ذلك لا نستطيع القول أن الرياح تجري بما يشتهيه المركب الصهيوني أو حتى الأمريكي.. فالمقاومة المتصاعدة في العراق، جعلت قوات الاحتلال الأمريكي - البريطاني أشبه بكيس ملاكمة يضرب يومياً وبشكل متواصل.. الأمر الذي يعني فعلاً غرقاً أمريكيا متزايدا في رمال العراق المتحركة.. وهذا ما اعترفت به ضمناً الدبلوماسية الأمريكية من خلال محاولتها المستميتة لجر المزيد من الدول الأخرى لمشاركتها أعباء الاحتلال المادية والبشرية، دون التفريط أو حتى الإيحاء بإمكانية مشاركة أحد بمكاسب هيمنتها على العراق، والمتمثلة في نهب ثرواته تحت مسمى إعادة إعماره التي يتضح يوماً بعد آخر.. إنها ستعود بالربح والفائدة فقط على الشركات الأمريكية، الأمر الذي جعل حتى الشركاء البريطانيين يعبرون عن استياءهم من إبعاد شركاتهم عن الكعكة العراقية..

إن الوضع الذي يتشكل الآن على أرض العراق يعيد رسم الوضع الجيوسياسي للمنطقة بأسرها.. فمقابل مخطط معلن لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط حسب ما تريده واشنطن حيث من المفترض أن يكون لإسرائيل الدور المركزي في المنطقة، وكان أكثر من مسؤول أمريكي قد أعلن بوقاحة عن بدء العمل بهذا المشروع.. بالمقابل نجد أن أمريكا مرتبكة في العراق، الأمر الذي يشير إلى انخفاض حدة الضغوط المباشرة التي كانت تتهدد إيران وسوريا ولبنان.. وباقي الدول التي تستهدفها التغييرات الأمريكية.. ولا شك أن المقاومة المتنامية في العراق، والتي بدأت تأخذ أشكالاً أكثر تنظيماً واتساعاً،



ستربك بشكل أكثر المخططات الأمريكية للهيمنة على المنطقة..

لا شك أن الواقع السياسي الفلسطيني يعاني حالة تبعثر وانقسام رغم مرور ثلاثة أعوام على اندلاع الانتفاضة، وإذا لم نستطع تصحيح أوضاع الساحة الفلسطينية بهدف تصليبها وتأهيلها لمواجهة أعباء المرحلة القادمة، فإننا بالتأكيد لن نستطيع تحويل إيجابيات محتملة قد تبرز في الواقع العربي إلى نقاط لصالحنا..

الحقيقة الأهم التي أبرزها العام المنصرم، تتمثل في تماهي حالة الانتفاضة واندغامها مع فكرة المقاومة.. فالانتفاضة لم تعد مجرد أسلوب أو شكل تتخذه المقاومة الشعبية في مرحلة معينة من النضال، بل أصبحت في مسارها الحالي، رغم كل الإشكالات التي قد تثار، تمثل روح ونبض مقاومة شعبنا للهجمة الاستيطانية - الكولونيالية التي يتعرض لها والتي تكاد تبلغ الآن ذروتها الوحشية.. أفضل برهان على هذه الحقيقة نجده في المحاولات الأمريكية - الصهيونية المشتركة، ليس فقط الهادفة إلى إنهاء الانتفاضة وإعادة الأمور إلى ما قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، بل لإنهاء روح المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها وتصفية حواملها التنظيمية.. وتجريد الشعب الفلسطيني من كل عناصر قوته، وحصر كفاحه بالشكل التفاوضي فقط، والذي يخضع بالمطلق لموازين القوى، وبالتالي دفعه للقبول بما يَرمى له من فتات.. وهذا بالضبط هو جوهر مشروع خارطة الطريق وما تمثله فعلياً.. فهذه الخريطة ليست مشروعاً سياسياً بقدر ما هي خطة أمنية، وليس هذا فقط، بل هي تقلب رأساً على عقب منطق الصراع في المنطقة من كفاح يخوضه شعب مظلوم مقهور ضد احتلال استيطاني يطبق عليه، إلى صورة كاريكاتورية حيث الاحتلال في حالة دفاع ضد «إرهاب» الشعب الذي يناضل ضده.. طبعاً هذا الأمر يتناقض تماماً مع قوانين الشرعية الدولية التي تعترف بحق الشعوب بالنضال ضد الاحتلال.. بالإضافة لذلك نجد أن خريطة الطريق تعيدنا إلى تجربة أوسلو التي جربها شعبنا، حيث تدعو للتفاوض على قرارات الشرعية الدولية بدلاً من البحث عن آليات تطبيقها.. كذلك فإن هذه الخريطة تدخلت بشكل سافر في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني عبر الحديث عن تحديد قيادته، وشكل النظام السياسي الذي يجب أن يتبناه ونوعية الإصلاحات التي من المفترض أن يجريها.. الأخطر من كل هذا أن هذه الخريطة تلزم السلطة الفلسطينية بتفكيك البنى التحتية لما يسمى «بالإرهاب» والمقصود الفصائل الفلسطينية المقاومة، وهذا يعني أساساً تحميل السلطة عبء مهمة لم يستطع الاحتلال إنجازها على مدى أكثر من خمسين سنة. وطبعاً هذا لن يتم في حال الشروع فيه إلا عبر حرب أهلية فلسطينية.. والأكثر سخرية أن الثمن السياسي لكل هذا لا يتجاوز ترتيبات مؤقتة طويلة الأمد لن تطول سوى ٤٠٪ من مساحة الضفة، أما البقية فستظل تحت الاحتلال، وتمتد سلسلة المطالب الصهيونية لتصل إلى حد اعتراف الجانب الفلسطيني بالطابع اليهودي للدولة، وهذا لا يعني تخلياً مسبقاً عن حق العودة فقط، بل تهديداً مباشراً لأكثر من مليون وربع فلسطيني يعيشون في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨..

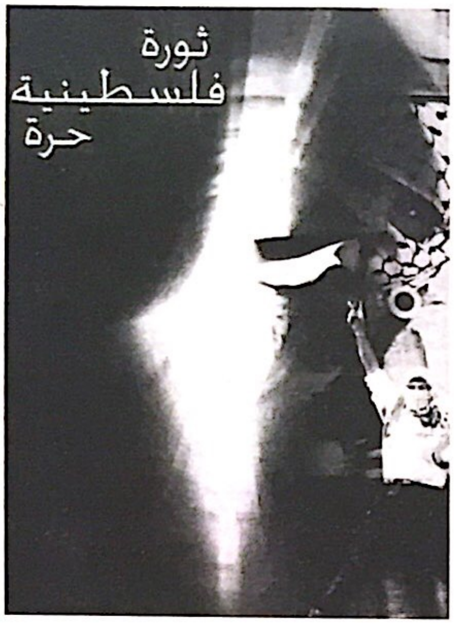
والسؤال الذي يبرز هنا.. إذا كانت خريطة الطريق بكل هذه المواصفات، وهي كذلك فعلاً، فكيف ولماذا قبلت بها السلطة الفلسطينية؟ هل كان ذلك تكتيكاً لكسب ود الأمريكيين؟ أم هي المراهنة بأن شارون لن يقبل بخارطة الطريق حتى لا يوقف الاستيطان، وبالتالي لماذا يتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية فشلها؟

حتى لو كان هذا صحيحاً، فمجرد قبول السلطة بخريطة الطريق أوقعها بورطة تلزمها بتنفيذ الشق الأخطر والمتمثل بتفكيك الفصائل الفلسطينية، وإذا لم تفعل، فإنها ستعرض نفسها لتهمة رعاية الإرهاب أو السكوت عنه، الأمر الذي يعطي تبريراً لكل عمليات الاغتيال الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق كوادر الانتفاضة، لأنها تقوم بمهمة تقاعست عنها السلطة الفلسطينية بعد أن قبلت بها.. ألم يقل شارون إنه يساعد رئيس الوزراء الفلسطيني من خلال عمليات اغتيال كوادر الانتفاضة، لأنه يقوم بمهمة من المفترض أن تنجزها السلطة الفلسطينية.. لماذا نلوم الأوروبيين حين وضعوا معظم الفصائل الفلسطينية تحت قائمة التنظيمات الإرهابية، وسلطتنا الفلسطينية تندد بأعمال المقاومة وتصفها بالإرهاب؟!.. عند هذه النقطة سنجد أنفسنا أمام أبرز خطايا السلطة الفلسطينية والتي بدأت ترتد عليها ونقصد استعمال الكثير من الأمور تحت ما يسمى بسياسة الانحناء للعاصفة أو التكتيك، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بالتصريحات.. بدأ الأمر بالتنديد بالعمليات الفدائية ووصفها بالإرهاب، لاحقاً لم تقتصر التنديدات على العمليات التي تجري في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بل اتسع الأمر ليشمل العمليات التي تستهدف العسكريين الصهاينة والمستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.. هل سمع أحد أن نيلسون مانديلا أو المؤتمر الوطني الإفريقي وافق على تجريد عناصره من سلاحهم قبل توصله إلى الحل الذي قاد مانديلا من السجن مباشرة إلى القصر الجمهوري؟.. عندنا في فلسطين الأمور تختلف، فاستسهال الأمور والانحناء للعاصفة يبرر كل شيء!!..

نقول هذا ونحن نشعر بالأسى لما وصلت إليه الحالة الفلسطينية وبالتالي بات من الضروري بل والحيوي أن نستخلص الدروس والعبر من الأخطاء التي ارتكبت.. إن سياسة التنازلات كانت خاطئة تماماً، بل وأوصلتنا إلى مسالك خطيرة، كذلك الأمر بالنسبة للتفاوض مع القاتل شارون، ونحن بالمناسبة لم نترك أية فرصة تمر دون أن ننبه لخطورة ذلك، فسفاح صبرا وشاتيلا لم يكن يرى في المفاوضات إلا حقنة يخدّر بها الرأي العام الدولي ويقنعه إنه رجل سلام يحارب «العنف الفلسطيني» و«إرهابيين» أدانتهم حتى قيادتهم الرسمية.. من هنا حذرنا من استمرار التفاوض معه، باعتبار ذلك نوع من الانتحار السياسي، وخصوصاً حين يترافق ذلك مع سياسة الانحناء للعاصفة، التي كانت تفتح شهية القاتل للحصول على المزيد من التنازلات، وبالتالي تشجعه على ممارسة المزيد من الضغوط ونفخ العواصف للحصول على انحناء أكثر إلى درجة التركيع..

لكن تظل طاقات شعبنا الفلسطيني وقدرته على العطاء بلا حدود.. فرغم المشهد الصعب الذي عاشته الساحة الفلسطينية طوال الأشهر الماضية نتيجة ترافق الظروف الموضوعية المجافية مع البنية الذاتية الهشة والسياسات المذعورة، المرتبكة، إلا أن فلسطين تثبت يوماً بعد آخر إنها قادرة على العطاء بلا حدود، وإن انتفاضتها قابلة للتجدد المرة تلو الأخرى، لأنها تغرف من نبع لا ينضب، وهي لا تريد سوى قيادة تقف مع شعبها وتثق بقدراته وطاقاته، وتقوده بحكمة وشجاعة وسط العواصف التي تهب على منطقتنا.. قيادة تستعد للمرحلة القادمة بشكل صحيح هذه المرة، وهذا لن يتم قبل تصفية تركة المرحلة السابقة برمتها عبر تقييم ما جرى واستخلاص العبر والدروس منها.. وبدون ذلك لا يمكن القول أن هناك استعدادات جدية لمواجهة القادم وهو بالتأكيد أعظم وأخطر مما مضى.■

الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية تأثراً بالانتفاضة



تقرير خاص بالهدف

أكد قسم مراقبة العملات الأجنبية في بنك إسرائيل المركزي في تقريره السنوي المنشور في ٢/٤/٢٠٠٢ أن الانتفاضة زادت في عجز الميزان التجاري الإسرائيلي بقيمة ٢.٣٦ مليار دولار. وقد بلغت الخسارة في العام ٢٠٠١ وحده ١.٩ مليار دولار.

كما شهد النمو الاقتصادي الإسرائيلي تراجعاً من ٦٪ سجلت عام ٢٠٠٠ إلى ٢٪ في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ومازال التراجع مستمراً.

كما كشف تقرير حديث لوزارة المالية أن مجموع ما سحبه الصهاينة من مدخراتهم خلال العام الأول فقط من الانتفاضة تجاوز ٨.٥ مليار دولار من المصارف والمؤسسات الاستثمارية في تعبير واضح عن انهيار ثقة المستثمرين بالاقتصاد الإسرائيلي.

وكان محافظ بنك إسرائيل المركزي «دافيد كلاين» قد وجه في فبراير ٢٠٠٢ في تقرير البنك السنوي انتقادات للحكومة ووزارة المالية، وجاء في التقرير «أن فقدان السيطرة على الميزانية الذي انعكس بخرق كبير لسقف العجز في الميزانية، وسلسلة قوانين خاصة وباستمرار العبء الضريبي قد يمس بشكل قاس بمصداقية السياسة المالية، ويخلق توقعات لرفع الضريبة في المستقبل، وهذا ما سيشكل صعوبة على الاقتصاد ليعود إلى مسار النمو».

وحذر كلاين أنه إذا لم يتم تقليص كبير في الميزانية، فإن الأمر سيصعب الالتزام بسقف العجز المالي الذي أقرته الحكومة لميزانية لعام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٪.

القطاع السياحي الصهيوني تلقى ضربة عنيفة أدت إلى انهياره بفعل الانتفاضة فبلغت الخسائر نحو ٣ مليار شيكل «٦٤٠.٧ مليون دولار» واقيل آلاف العمال، ووصل عددهم في قطاع خدمات الضيافة والمطاعم حتى الأيام الأخيرة إلى أكثر من ٢٨ ألفا، كما أكدت معاريف.

وانخفض عدد السائحين من ١.٧ مليون إلى ٨٧٠ ألفا فقط حسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء، وانخفض المعدل الشهري للسياحة من ١٨٣ ألفا إلى ١٠٤ آلاف، ويتضح من سجلات الحجوزات للمجموعات السياحية في اشهر الصيف الماضي انخفاضها إلى ٥٠٪، وانخفاض مستوى حجوزات الغرف إلى ٤٢٪ بعد إغلاق أكثر من ٣٠٠٠ غرفة فندقية.

وفي الصعيد العسكري وحسب تقديرات مؤسسة التأمين الوطني والجيش الصهيوني، فإن تكلفة استدعاء ٢٠ ألف جندي احتياط تبلغ نصف مليار شيكل شهريا «١٠٤ مليون دولار»، وكان أوهاد مراثي في حديث لإذاعة العدو أنه إذا تواصلت العملية «العسكرية» لفترة طويلة فقد تشعر المرافق الاقتصادية بأعباء مالية في ضوء فقدان أيام العمل وازدياد مبالغ التعويض لجنود الاحتياط.

وتأثر قطاع البناء حسب ما جاء في التقرير السنوي للأمم المتحدة عن الاقتصاد الإسرائيلي، حيث شكل العمال الفلسطينيون ١٧٪ من قوة العمل، وأدى غيابهم إلى تعطل نحو ثلث أعمال البناء، وخسارة وصلت مليار شيكل «٢١٣.٥٨ مليون دولار» شهرياً نتيجة تأخير انجاز المباني ولم تنجح إسرائيل في إحلال ٢٠ ألف مهاجر محل العمال الفلسطينين، ولم تنجح في سد العجز في الأيدي العاملة.

فيما ارتفعت نسبة البطالة إلى أرقام قياسية بلغت ٩.٩٪ في ٢٠٠١، بعد أن كانت ٨.٧٪ عام ٢٠٠٠ ويقدر المكتب المركزي للإحصاء أن أكثر من ربع مليون إسرائيلي هم الآن عاطلون عن العمل يشكلون ١١.٥٪ من إجمالي قوة العمل وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠.٤٪ عام ٢٠٠٢ ويزيد الرقم بمعدل ٠.٢٪ شهرياً مما يجعل إسرائيل تمر بأسوأ فترة ركود اقتصادي في تاريخها، وتكبدت الصناعة النصيب الأكبر من الركود حيث تكبدت خسائر بالمليارات وانخفضت حركة البيع والشراء داخل الأسواق أكثر من ٥٠٪ مما يساوي ١٥ مليار شيكل سنويا «٣.٢٠٣.٧٥٩ دولار»، كما زادت فاتورة التأمين والرسوم التي يدفعها رجال الصناعة في مناطق الاحتكاك من ١٥-٢٠٪ وعلى صعيد الاستيطان تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى انخفاض أعداد المستوطنين أكثر من ٧٥٪ وتدني بيع الوحدات السكنية داخل المستوطنات إلى النصف.

وقد كشفت ميزانية إسرائيل التي تم التصديق عليها بتاريخ ١٧-٩-٢٠٠٣ مدى الضرر الذي ألحقته الانتفاضة بالاقتصاد الإسرائيلي حيث أضرت التقليصات بفئات فقيرة وضعيفة بالمجتمع كالمعوقين والعاطلين عن العمل، والأطفال والعجائز، وقطاعات مهمة كالتعليم والجيش والصحة، وشملت التقليصات مخصصات التأمين الوطني التي ستضر بقرابة ٣ ملايين شخص، ومست التقليصات كذلك بالتعليم حيث سيتم إلغاء ٣٠٠ ألف ساعة تعليم وإقالة ١٥ ألف معلم وسترتفع رسوم طلاب الجامعات بمعدل ١٠-٢٠٪ وسيتم تخفيض منحة الجنود المسرحين بـ ١٠٪.

وقد كشفت صحيفة معاريف ٢٠٠٣/٩/٢٢ عن تعمق واستمرار انعدام المساواة بين الفقراء والأغنياء، حيث أن الدخل الشهري للعائلة المصنفة على أنها «ثرية» يبلغ ١٣.٥ ضعفاً من الدخل الشهري للعائلة المصنفة «فقيرة» مقارنة بـ ١٢.١ ضعفاً عام ٢٠٠١ و١١.٩ ضعفا عام ٢٠٠٠.

عجز الميزان التجاري ٢,٣٦ مليار دولار

٦٤٠ مليون دولار خسائر قطاع السياحة

خسائر قطاع البناء ٢١٣ مليون دولار.

قراءة في أعداد شهداء انتفاضة الاستقلال والأقصى

بقلم: ريما كتانه نزال
ناشطة نسائية تقيم في مدينة نابلس

مقدمة:

يستقبل الشعب الفلسطيني العام الرابع للانتفاضة، والتي أجمع على تسميتها بانتفاضة الأقصى والاستقلال، وفي جعبته ألفان وسبعمائة وعشرة من الشهداء، مضى منهم في العام الأول (٧٠٣) شهيداً، وفي العام الثاني (١٢٨٢) شهيداً، وفي الثالث عن الفترة الواقعة ما بين تشرين أول ٢٠٠٢ وحتى نهاية آب ٢٠٠٣ (٧٢٥) شهيداً، كان نصيب الضفة الفلسطينية خمسة وخمسون بالمائة من الشهداء والباقي البالغ خمسة وأربعون بالمائة كان من نصيب قطاع غزة، إلا أن القطاع تفوق بعدد شهدائه مع بداية عام ٢٠٠٣ انعكاساً للضغط العسكري الممارس ضد المحافظات الجنوبية، وقد بلغ عدد الشهداء من غير الفلسطينيين اثنا عشر شهيداً من مصر وإيطاليا وبريطانيا وأمريكا، وكان عدد الشهداء الفلسطينيين من الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨ تسع عشر شهيداً احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى بعدد شهدائها بواقع (٣٧٧) شهيداً وبنسبة ١٤٪ من إجمالي الشهداء، تليها محافظة غزة بشهدائها (٣٥٦) شهيداً، ومن ثم محافظة جنين بشهدائها البالغ عددهم (٢٨٣) شهيداً.

وشكل الشهداء الأطفال نسبة ١٩٪ من إجمالي الشهداء، واحتلت محافظة غزة موقع الصدارة، تلتها محافظة رفح ومن ثم محافظة نابلس. أما الشهداء المسنون ممن تجاوزت أعمارهم الخمسين عاماً فقد شكلوا ٧٪ من الشهداء، أما الشهداء الشبان للفئة العمرية ما بين ١٨-٢٩ سنة فقد شكلوا ٥٢٪ من إجمالي الشهداء، وقد تم اغتيال نحو ٢٦٠ مواطناً ومواطنة خلال السنوات الثلاثة المنصرمة، وكان نتيجة لمضي ١٨٠ شهيدة أن احتلت المرأة ٧٪ من إجمالي الشهداء.

الأرقام المذكورة أعلاه ذات دلالة، لابد من قراءتها بعناية لاستخلاص بعض النتائج التي سنأتي عليها، فالحرب الدائرة بلا هوادة هي حرب الاستقلال، وقد استوعب شعبنا هذه المعادلة حتى الثمالة، فبقي رغم خسائره الفادحة يودع الشهيد تلو الشهيد بالهتاف والزغاريد.

شعب مطلوب ميتاً أو مستسلماً

أن يسقط خلال أقل من ثلاثة أعوام (٢٧١٠) شهيدا، أي بمعدل ٥.٢ شهيداً يومياً، يدل على أن عمليات القتل كانت مقصودة لذاتها، فباستعراض تفصيلي لحالة كل شهيد على حده، نجد أن نسبة الشهداء المدنيين بلغ ٨٥٪ من إجمالي العدد الكلي للشهداء، كما نجد أن عمليات القتل لم تقتصر فقط على جنود جيش الاحتلال، بل أن المستوطنين وما يصطلح على تسميته بالمدنيين الإسرائيليين أيضاً شاركوا بحفلات القتل هذه، فقد قتل (٥٤) شهيداً على يد المستوطنين، و (٣٢) شهيداً على أيدي المدنيين الإسرائيليين، واستخدم السلاح الثقيل في عمليات القتل فقصفت الأحياء السكنية بطائرات «إف ١٦ وطائرات الأباتشي»، واستخدمت المدافع الثقيلة بالقصف، وجميع الأسلحة من عيار «٨٠٠ و ٥٠٠» وقنابل الدمدم والمسمارية في مواجهة المقاومة سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة، ومنذ اليوم الأول للانتفاضة تكشفت النوايا العدوانية المبيتة من قبل إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، فأوقعت خلال قمع المظاهرات السلمية أكبر عدد ممكن من الإصابات القاتلة، ومع استمرار الانتفاضة طورت إسرائيل من حربها العدوانية وتكشفت خططها العسكرية، فمن خطة حقل الأشواك لحكومة باراك التي قامت إسرائيل بموجبها بعمليات قصف جوي ومدفعي وصاروخي للمدن الفلسطينية، إلى خطة المائة يوم من قبل حكومة شارون الأولى إلى خطة «أورانيم» و«أورانيم المتدحرجة» التي طور خلالها عمليات القتل والاغتيالات وقصف المدن والمقرات الحكومية المدنية والأمنية، إلى جانب اقتحامات محدودة لمناطق (أ)، ومروراً بعملية «رحلة بالألوان» التي تم خلالها اجتياح كامل للمخيمات الفلسطينية، إلى عملية «السور الواقي» التي بدأت في آذار ٢٠٠٢ وحتى الأسبوع الأخير من نيسان، حيث أعيد احتلال جميع المدن الفلسطينية باستثناء محافظة أريحا، ارتكبت خلالها مجازر جماعية في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، واستخدمت «القوة المفرطة» في قمع وقتل السكان المدنيين، وتم التعرض للطواقم الطبية وقتل (٢٥) من عناصرها، وذلك لمنع إسعاف الجرحى الذين تركوا ينزفون حتى الموت، كل هذا يؤكد نية القتل ولا شيء غيره، والذي تأكد في القصف الوحشي للبنايات الآهلة بالسكان كما وقع في حادث حي الدرج والشيخ عجلين والشجعية في غزة وباقي مناطق وأحياء القطاع، وتم ارتكاب



مذابح جماعية قضت أو أبادت على عائلات بأكملها كما جرى مع عائلة الشعبي وفريتخ في نابلس، وعائلة زينة العواودة في غزة، وآل مطر والحويطي في حي الدرج، وآل الهجين في حي الشيخ عجلين وغيرهم، هذه المذابح أجبرت هيئة الأمم المتحدة على الوقوف بخجل حيث أصدرت القرار (١٤٠٥) القاضي بتشكيل لجنة تقصي حقائق في أحداث مخيم جنين، إلا أن إسرائيل بدعم من أمريكا استطاعت إفشال عمل اللجنة قبل أن تبدأ، عن طريق الضغط الذي مورس على الأمين العام للأمم المتحدة فأعلن عن حلها، ولكن هذا الفشل لا يعني أن التاريخ لم يسجل هول وبشاعة ما ارتكب من عمليات قتل وتدمير، عكست وأوضحت أفكار ومفاهيم عنصرية آخذة بالانتشار والتوسع في المجتمع الإسرائيلي، وتقود المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف السياسي والعقائدي المستند إلى المفاهيم العقائدية التوراتية، وأظهرت ضعف وهشاشة القوى التي تسمي نفسها باليسار ومعسكر السلام المزعوم، والتي ظهرت نسبياً في الانتفاضة الأولى وبرزت خلال الحرب على لبنان، لكنها انزوت إلى درجة التلاشي في الانتفاضة الراهنة رغم بشاعة العدوان الإسرائيلي وممارسات حكومة اليمين المتطرف.

الاغتيالات - الإعدام خارج القانون

في إطار ممارسة سلطات الاحتلال لسياسة الاغتيال لقادة سياسيين وناشطين ميدانيين، قتل (٢٦٠) شهيداً، منهم (١٤٠) مناضلاً مستهدفاً من قيادات سياسية وعسكرية كان من بينهم قادة وكوادر عسكريين نذكر منهم الشهداء رائد الكرمي، يوسف السركجي، مهند أبو حلاوة، صلاح دروزة، ومحمود أبو هنود، والحضيري، وشهداء آل عبيات، والطيطي والسعدي والحنبلي ومسك وغيرهم، أما العدد المتبقي فهو لمواطنين بؤساء تواجدوا أو قادهم حظهم العاثر للتواجد في المكان والزمان غير المناسبين لحظة الاغتيال، من هؤلاء (٢٩) طفلا و(٢٢) امرأة، فلدى اغتيال الشهيد صلاح شحادة قتل (١٩) مواطناً من سكان المبنى الذي يقطنه الشهيد المستهدف، حيث قامت طائرة من طراز (إف١٦) بإطلاق صاروخ زنته طن من المتفجرات دمر البناء بشكل كامل، فلكي تصل الآلة المجرمة إلى مناضل تقوم بمجزرة جماعية للآمنين مطلقة وصف الحدث بالعملية الناجحة، وذلك بإيقاع العقوبات الجماعية بحق الناس، وفي إطار عمليات الاغتيال استخدمت سلطات الاحتلال إضافة إلى الصواريخ الموجهة من طائرات الأباتشي، والعبوات المزروعة بالسيارات وكابينات الهواتف العمومية والهواتف المحمولة وكذلك عن طريق القنص، وقد تركزت عمليات الاغتيال في البداية لتستهدف الناشطين العسكريين والميدانيين، ومن ثم امتدت لتشمل قيادات سياسية من الأحزاب والفصائل، كالدكتور ثابت ثابت في طولكرم والجمالين في نابلس، وأبو علي مصطفى في رام الله والمقادمة وأبو شنب في غزة وغيرهم، ووصل الأمر إلى استهداف الشيخ أحمد ياسين في تطور غير مسبوق تخطى كل الخطوط الحمر لقائد سياسي له منزلة دينية رفيعة في عملية اغتيال فاشلة، وهذا ليس بمستهجن على إسرائيل، فهذه سياسة متبعة منذ وقبل تأسيس دولتهم، حيث لجأت دائماً إلى استخدامها ضد قيادات فلسطينية تحت شعار ضرب الرأس القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج في أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فاغتالت أبو جهاد في تونس، وغسان كنفاني والكمالين والنجار في بيروت، وأبو شرار في روما، والهمشري والقلق في باريس، وخالد نزال في أثينا ١٩٨٦ وغيرهم، وقد اعتقدت أنها باغتيال القيادات ستوقف أو تعيق النضال الوطني الفلسطيني بتوجيه ضربة مادية ومعنوية للمقاومة، وتشيع خلق أجواء الإحباط واليأس، إلا أن النتائج كانت تأتي لتعكس فشل هذه السياسة، حيث أدت الممارسات اللا أخلاقية للاحتلال إلى خلق أجواء ومناخات تؤدي إلى تأجيج المشاعر الوطنية وتدفع المزيد من الشباب إلى التضحية والفداء والانخراط في قلب المقاومة، إلا أن المشكلة المقلقة في هذا المجال تكمن في قضية «العملاء»، الذين باعوا أنفسهم للشيطان والحقوا بمجتمعهم الألم والخزي والشكوك التي أدت إلى خلخلة النسيج الاجتماعي.

وليس دفاعاً عن هذا الواقع فإن كل الاحتلالات المعروفة في التاريخ لجأت إلى تجنيد الجواسيس وزرع العملاء في صفوف التنظيمات المقاومة للتزود بالمعلومات الضرورية لها، وهكذا أيضاً فعلت إسرائيل منذ بداية احتلالها لفلسطين، فقد عملت على تجنيد العملاء الذين يزودونها بما تكلفهم به من أعمال مراقبة ورصد، غير مكتفية بامتلاكها لأجهزة الرصد الحديثة والأدوات والتقنيات المتقدمة التي لا تملكها بعض الدول الكبرى لتلحق بنا الخسائر البشرية والمعنوية، هذا الأمر يضغط معه الجميع إلى ضرورة المعالجة حتى لا يأخذ البعض القانون بيده فالأمن الذاتي هو الأساس في إفشال مهمة العملاء وأسيادهم، وتحديداً في ضوء التعقيدات القائمة ولم يعد سراً أن قضية العملاء والجواسيس بدات تضغط على ا لواقع وتزيد من قساوته، والذي بدأ معها الجميع يطالب ويدعو إلى ضرورة معالجة الظاهرة واستئصالها، فقد باتت كالسرطان المستشري في الجسم الفلسطيني الذي يضعفه ويهدده، وتأجيل علاجها أو تجاهلها يدفع البعض إلى أخذ القانون بيده ولكن يجب أيضاً أن يضع المقاومون معادلاتهم الأمنية الخاصة.

الشهداء والأطفال

يوصف الشعب الفلسطيني بأنه شعب فتي، حيث تبلغ نسبة المواطنين ممن هم أقل من ثمانية عشرة عاماً ٥٢٪ من الشعب، لذلك كان استهداف الآلة العسكرية الإسرائيلية لهذه الفئة كبير، فهؤلاء هم رصيد ومخزون المقاومة والمستقبل، لقد مثل الشهداء الأطفال (١٩٪) من إجمالي الشهداء، وبواقع (٥٠٦) شهيداً، نسبة الإناث منهم (١١٪) وقد قتل العدد الأكبر منهم داخل منازلهم في القصف الوحشي للمناطق السكنية، أو نتيجة لإطلاق الرصاص عشوائياً على المظاهرات السلمية، أو من خلال زرع أو ترك العبوات في الطرق الرئيسية كما حدث مع أطفال عائلة الأسطل الخمسة في خان يونس حيث استشهدوا جراء انفجار لغم أرضي زرع في محيط مدرسة أطفال في المنطقة، وبعضها كان نتيجة لعمليات الاغتيال كما حصل مع الطفلين أشرف وبلال أبو خضر، اللذان استشهدا في الشارع نتيجة لقصف المكتب الإعلامي لحركة حماس في نابلس، ولن ينسى التاريخ صورة محمد الدرة الذي قتل في حضن والده، وإيمان حجو على صدر والدتها، وضياء الطميزي في حضن والده، ورهام أو طه التي قتلت داخل مدرستها، وخالد البازيان وإياد الخشني وقد قتلا أمام منزلهما، وأطفال حسين أبو كويك الذين استشهدوا عندما قصفت سيارة والدهم المستهدف ولم يكن متواجداً فيها أصلاً، وأبناء مطر الخمسة الذين استشهدوا في حادث حي الدرج في غزة، وفي جميع الحالات التي قتل بها الأطفال، كانت الرواية الإسرائيلية واحدة وتتلخص باتهام الفلسطينيين بالعنف نتيجة للمناهج الدراسية الفلسطينية اللا سلمية، وبأن الفلسطينيين يتسموا بعدم المسؤولية وأنهم يضعوا أبنائهم في دائرة الخطر رغبة منهم وفي خطة مدروسة لاستدراج وسائل الإعلام، وقد روج لهذه الرواية في الغرب، إلا أن الواقع كان رده أقوى، فعدد الأطفال الذين قتلوا في أحضان آبائهم وفي بيوتهم خلال قصف البنايات الوحشي وبسبب العبوات المزروعة والأجسام

المشبوهة ودهس الأطفال من قبل المستوطنين تدحض الرواية الملفقة المشبوهة، وتؤكد بأن جيش الاحتلال ومستوطنيه الذين لا فرق لديهم بين الكبار والصغار ولا بين المقاومين والمسالمين حين يكون الهدف التخلص من الفلسطينيين، ويكفي أن نذكر أن (٣٠) جنيناً قد توفوا على الحواجز لحظة ولادتهم بسبب إعاقة وصول الحوامل إلى المستشفيات وآخرهم جنين المواطنة «رولا شطيح» من قرية حوارة قرب نابلس التي انجبت طفلتها ميتة على مرأى من جنود الاحتلال على الحاجز، وبسبب الفضيحة التي حصلت على أثر الحادثة، اضطرت إسرائيل للإعلان عن تشكيل لجنة للبحث المعمق عن سبب إعاقة الجنود مرور المرأة لدخول المستشفى في المدينة.

توازن إرادوي للقوى

يمضي الشهداء في ظل توازن إرادوي للقوى، ميزان لا علاقة له بموازين القوى على الأرض، فهذا مختل تماماً لصالح الإسرائيليين وحلفائهم. يقاوم المجتمع بكل طاقته آلة الحرب العدوانية التوسعية العنصرية، شعب يطارد أطفاله دبابات الميركافاه بالحجارة، وطائرات الأباتشي بالمقاليع، وأسراه يقاومون بالأمعاء الخاوية، ويستمر جدول الشهداء بالجريان لشعب أصبح كله حتماً مشاريع شهادة وأولهم رئيسهم الذي لا يتورع الإسرائيليون عن تهديده بالقتل جهاراً نهاراً، على الضد من القوانين الدولية. كل هذا أدى إلى التأثير في ميزان الخسائر المادية والبشرية، والأخيرة غير محتملة لدولة إسرائيل. فإن لم يستطع الشعب الفلسطيني أن يحدث الخلل المطلوب في ميزان القوى، إلا أنه تمكن أن يوقع في صفوفهم (٨٢١) قتيلاً يبلغ العسكريين منهم الثلث حتى نهاية آب ٢٠٠٣، وفي مقارنة بسيطة لخسائرهم البشرية في لبنان نجد أنهم قد فقدوا حوالي (٨٠٠) قتيلاً على امتداد أكثر من عقدين من الزمن، دفعتهم في النهاية، ضمن أسباب أخرى أهمها التفاعلات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي التي لم تشهدها في الحالة الفلسطينية، إلى الانسحاب من الجنوب اللبناني دون اتفاق ودون توقيع معاهدة سلام.

إننا شعب يتوجع ليل نهار، ولكنهم يتوجعون أيضاً، وحتى نخفف وجع الشهداء وأسرهم وفي الذكرى الثالثة لانطلاق الانتفاضة، نرى بأن علينا أن نعمل باتجاهات متعددة لحل الإشكاليات التي تبدو صغيرة بالمقارنة مع تلك الاستعصاءات السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة، لكن تخفيف الهموم ومعالجة ما يبدو صغيراً قد يكون له تأثير عظيم على صمود وتماسك معنويات أسر الشهداء بإسناد ظهورهم، ويشيع الثقة في المجتمع.

نحو قانون للشهداء

الحرب المجنونة التي تشنها حكومة إسرائيل المتطرفة على الشعب الفلسطيني مفتوحة، وبإعلانات واضحة من قياداتها السياسية والعسكرية، هذه الإعلانات يجب التعامل معها بكل الجدية الممكنة على جميع الأصعدة، وفي أولوية التعامل تتصدر قائمة الشهداء المرشحة للازدياد باستمرار، والتي قاربت على الثلاثة آلاف ما بين شهداء بشكل مباشر أو غير مباشر، (مرضى وجرحى يعاق اسعافهم) وإذا ما اضفنا إلى عدد شهداء انتفاضة الأقصى والاستقلال شهداء الانتفاضة الكبرى الأولى الذين بلغ عددهم (١٥٥٠) شهيداً، وشهداء «هبة النفق» البالغ عددهم (٦٣) شهيداً، إضافة إلى شهداء الشعب الفلسطيني في الخارج في مخيمات سوريا ولبنان والأردن وشهداء الحركة الأسيرة في السجون والمعتقلات النازية الإسرائيلية، نجد أنفسنا أمام أعداد كبيرة تؤكد الحاجة إلى وجود قانون للشهداء، يظهر اهتمام الشعب الفلسطيني بهذا القطاع، ويعاملهم كجنود نظاميين لمعركة الاستقلال والحرية، وينظم العلاقة بين أسر الشهداء ومؤسستهم المعنية، لجهة حماية الحقوق المادية والمعنوية لهم، وحقهم في الحياة الكريمة وحق أبنائهم في التعليم المجاني والعمل وتوفير الضمان الاجتماعي دون تمييز أو إجحاف، فالواقع الحالي للوائح والأنظمة المنظمة للحقوق المادية تشير إلى تعدد الأنظمة والمعايير، الأمر الذي يقود إلى التمييز وعدم المساواة، وهنا لا يتم الحديث عن شهداء انتفاضة الأقصى والاستقلال فحسب، فهؤلاء توحدهم اللائحة المطبقة عليهم، بل شهداء الشعب الفلسطيني في مراحل نضاله المختلفة لحفظ كرامتهم الإنسانية والمعنوية وحتى لا تشعر عائلة الشهيد بأنها قد تحولت من حالة نضالية إلى حالة اجتماعية أو إنسانية، بل يجب تكريمهم كحالات نضالية ولمنع أن تعتريهم مشاعر الخوف والقلق على مستقبل أولادهم، لصالح أن تقتصر مشاعرهم على مشاعر الفخر والاعتزاز.

مواجهة حرب الاغتيالات

لم يخف الإسرائيليون نيتهم في استمرار حرب الاغتيالات، فهذه سياسة متبعة لن تتوقف، وهذا جزء من التراث الصهيوني الأسود، أمام هذه السياسة العدوانية المعروفة، فالشعب بأسره في مواجهة إرهاب دولة الاغتيالات المنظم، هذا الأمر يثير مسؤولية الجميع، وفي المقدمة مؤسسات حقوقية فلسطينية وعربية لدعوتهم جميعاً للتحرك بكل الأشكال وتحريك قضايا تتعلق بجرائم الحرب ضد المؤسسة العسكرية والأمنية ممثلة بشخوصها المعروفين أمام المحاكم الإسرائيلية والدولية، وتنظيم حملات إعلامية حول الإعدام خارج القانون، باعتبار أن جرائم حرب دولة الاحتلال لا تسقط بالتقادم، هذا من جانب، ومن جانب آخر، وقد أصبحت أساليب الاغتيال وآلياته معروفة إلى حد ما، فالأساس أن يوفر المقاومون لأنفسهم الحماية الذاتية وتجنب كل ما من شأنه تعريض حياتهم للخطر انطلاقاً من التجارب العديدة المعروفة، ومؤخراً لجأ الإسرائيليون في محاولة لتقليد القوات الأمريكية في العراق إلى وضع صور المطلوبين من قيادات وكوادر على أوراق اللعب (الشدة)، في محاولة منها لإدراج حربها الإرهابية على الفلسطينيين ضمن الحرب المزعومة على الإرهاب! بقيادة الولايات المتحدة، علينا التعامل بحرص وحذر وجدية سياسياً وإعلامياً، على أساس أنها قوائم اغتيالات فما يبدو فكرة في البداية يحوله الإعلام إلى واقع يتم الاعتياد عليه، وان نصمم أن نحول أوراق اللعب إلى جواكر تهزأ بهم.

الشهداء في الإعلام

يتضح من خلال الأعوام الثلاثة الماضية بأن الصورة الإعلامية للشهداء وأسرهم لم تستقر، فلم تقدم وتحديداً في الإعلام الغربي على أساس من كونها صورة إنسانية، ولم توضع في قالب أكثر حميمية، فلم يرشح عن الشهداء سوى القليل من خصوصياتهم وأحلامهم، وتحديداً بالنسبة للشهداء من غير المقاومين وقد شكلوا (٨٥٪) من الشهداء، ورغم هذا فقد تم إظهارهم في الإعلام الغربي كأرقام فحسب، وما ظهر إعلامياً حول الشهداء كان يدور حول الاستشهاديين أو من يتم اغتيالهم.. ومن ثم يتم الانتقال إلى ردود الفعل السياسية والعسكرية، أما الإعلام الغربي فقد قدم الاستشهاديين وعلى أساس أنهم السبب في تفجر العنف، وأن من يستشهد من الفلسطينيين فيما بعد يأتي في إطار دفاع الإسرائيليين عن أنفسهم، ولم يستطع الإعلام العربي أو الفلسطيني أن يعيد صياغة الرواية من جديد، إلا بعض الأفلام الجيدة عن مجزرة مخيم جنين، ولم تجد الترويج الإعلامي المناسب، ولم يتوفر لها الإمكانيات لتحدث اختراقاً إعلامياً الذي أصبح معولماً، وهنا لا نتحدث عن قوة الإعلام الإسرائيلي وسيطرته

وإمكانياته الهائلة، ولكننا نتحدث عن صورة إعلامية فلسطينية ثابتة إنسانياً ومستقرة سياسياً، صورة مدروسة تصل القلب والعقل معاً، لتعود بالعلاقة مع الإسرائيلي وتظهرها على أساس الصراع بين الجاني والضحية، بين السكين والرقبة، وبين السوط والظهر، لا تلك الصورة الإعلامية التي أظهرت الصراع وكأنه يدور بين جيشين متقابلين. علينا أن نجهد لكسب الحرب الإعلامية فقد ربحناها في الانتفاضة الأولى وكسبناها في صبرا وشاتيلا، وما علينا سوى أن نزيح بخطة مدروسة الغباش الذي لحق بها في هذه الانتفاضة.

مراكز توثيق الشهداء

لازالت جميع المؤسسات الحكومية منها وغير الحكومية عاجزة عن استكمال توثيق شهداء فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، ربما لن نجد خللا يذكر في شهداء الانتفاضتين وما بينهما، إلا أن الأمر ليس كذلك في محطات النضال الكبيرة سواء في ساحات اللجوء والشتات أو في المناطق المحتلة، شهداء ١٩٣٦، ١٩٤٨، ١٩٦٧، شهداء المجازر المتتابعة التي على أشلائها بنيت دولة إسرائيل، مما يملي على الجميع مهمة تجميع وتوثيق شهداء فلسطين دون تلكؤ، فهؤلاء الذين مضوا ليعيش الشعب. والقضية يستحقوا أن تخط أسماءهم بأحرف من نور ونار.

خاتمة

في التاريخ الفلسطيني كان الشهداء هم الشرارة التي أشعلت نار الثورات والانتفاضات، فكان لاستشهاد محمد جمجوم، فؤاد حجازي، عطا الزير، في سجن عكا في أعقاب ثورة البراق عام ١٩٢٩ أن بدأ التمهيد والإعداد لثورة وإضراب عام بقيادة الشيخ عز الدين القسام ورفاقه، وكان لسقوط عمال غزة الأثر في انطلاق الانتفاضة الأولى ١٩٨٧. كان لكواكب الشهداء في ٢٩ أيلول عام ٢٠٠٠ الأثر في استمرارية وتواصل الانتفاضة، فلنرتقي إلى مستوى دماءهم ونستمر في حمل راياتهم حتى في وسط هذه العتمة، ولنرفع صوتنا عاليا بالهتاف لهم ولخلودهم، ولنرفعه في وجه الاحتلال وقطعان مستوطنيه، ولنرفعه ضد هذا الصمت المريب من المحيط إلى المحيط، ولنرفعه في وجه كل من يؤذي وحدتنا الوطنية وضد كل من يضع الحواجز فيما بيننا، ولنرفعه في وجه العالم «المتحضر» الذي يسكت على ممارسات إسرائيل العدوانية المتأصلة في ثقافتها، فحضارته وتشدقه بحقوق الإنسان في امتحان عسير ومصداقيته أمام تحدي طالما ساعد في تمرير جرائم إسرائيل دون عقاب.

طوارئ

على حين غرة، دخل الشيخ أطال الله عمره وأبقاه لنا ذخراً وسنداً لما فيه خير البلاد والعباد... وهذا على الله ليس بكثير، كان مزمجرا.. مهددا متوعدا. أعداء العشيرة بالويل والثبور.. تحيط به مجموعة من رعيانه ومرابعيه.. هكذا نقل لنا مراسل قناة أبو صابر الأرضية عن شهود عيان.. عندما دخل مجلسه، ووقف الجميع باستقباله والترحيب به وخاطبهم جميعا بالقول:

الشيخ: أيها الرجال.. الرجال عندما تعز الرجال.. يا أصحاب النخوة والرجولة .. أيها الصناديد... يا فلذات أكبادي.. يا من تطيعون دون معصية، وتطمحون لرضائي.. ايها الصابرون على جبروتي وطاغوتي كما يقول «أعدائي وأعداء العشيرة».

المخاتير: يختلط صوتهم بصوت الرعيان.. تآمر يا عم الشيخ... طوع أمرك

طعان: الله يجيرنا اليوم «طبعا بصوت منخفض لا يكاد يسمع»

الشيخ: يا ربع... سمعتوا ماحصل في العالم.. الدنيا خربانة.. الشيخ بوش الشياطين بتنطوطوا في وجهه.. والا أنتم ما دخلكم..!!؟

راعي: معاذ الله.. إنت كبيرنا وفهيمنا.. ونحن على شورك وطوعك مش طالعين.

الشيخ: الله يديم المحبة.. هلأ اطمنت وارتاح قلبي وبدي أخبركم شو طلع معي بعد ما فكرت!!

طعان: كعادته.. «بصوته الخفيض» هو إنت بتفكر.. ليش إنت عندك مخ تفكر فيه!! إنت عندك فم ياكل وبطن ينتفخ... و.... يخرج مازاد!!

«تنهد الشيخ.. بلع ريقه.. احمرت عيناه، واستطرد قائلا»:

الشيخ: لقد اتخذت هذه القرارات وكما تعرفون أريدكم أن تنفذوها بأسرع وأدق ما يمكن.. وبلاش همهمات!! لأنه إذا بشوف او بسمع حدا... الله يعينه....

راعي آخر: إحنا من إيدك الشمال لإيدك اليمين. وإذا بتقول لنا موتوا بنموت تحت رجليك..

الشيخ: الله يطول أعماركم ويعطيكم الصحة وهداة البال، ويقدرني ربي أن امنحكم مبتغاكم.. على كل حال لقد وقع اختياري على المخاتير اللي لازم تطيعوهم حتى نقدر نرد على كل العشاير...

بدأ الجميع كل منهم يحملق في وجه الآخر، البعض بدأ يرتجف واصفر وجه.. والآخر بدأت على شفتيه ابتسامة.. وآخر تجهم.. وهكذا..

المختار خشبة: تآمر يا شيخ بعد أن غمزه من كان بجانبه لأنه اصم لا يسمع.

الشيخ: إنت من اليوم وطالع تدير بالك وتسمع شو بتقول العربان علينا وترد عليهم.

المختار جزرة: إنت تشوف لي شو بصير في مضارب العشائر من حولنا وتتخذ كل الإجراءات اللازمة والضرورية «مع العلم أن المرابعي جزرة ضرير لا يرى».

المختار بلطة: لازم تحاور كل العشائر والعربان، وتحسن صورتنا عندهم وتطور علاقاتنا معهم «بلطة أبكم»

وهكذا كانت قرارات الشيخ التي أعقبها ابتسامات الرعيان وتصفيق المرابعين واكفهرار وجوه الأعيان ومن بين الجميع علا صوت طعان...

ويلك يلي معادينا ياويلك ويل.. منصور يا شيخ منصور.. برعيانك وحوشك منصور..
رعيانك ومرابعيك... بالسيوف والرماح مزنرين..
يا حرامي وينك وينك... حتى الشيخ!!
وفي هذه الأثناء فتح المذياع وكان يصدح بأغنية... تؤمر عالراس والعين.....

أبو صابر

حكومة قريع

حكومة طوارئ.. في غرفة الإنعاش لثلاثين يوما

المحامي ظافر بن خضراء

المحامي والمستشار القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية

في خضم الأحداث الدامية، والأوضاع المأساوية، التي يعيشها شعبنا العربي الفلسطيني، في الضفة والقطاع، وصموده البطولي، أمام إرهاب الدولة اليهودية التي يقودها مجرم الحرب شارون، وفي نفس الوقت الذي تجتاح به القوات الصهيونية مخيم رفح وتعرضه لأبشع الجرائم ضد الإنسانية.. بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٥ تطل علينا الوطنية الفلسطينية بمرسوم إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ.. **مستندة على أحكام دستور، ليس له أي صفة قانونية أو شرعية لأنه أقر من قبل مجلس تشريعي منتهية مدة صلاحيته القانونية منذ سنوات، ورئيس سلطة لم يجدد انتخابه** مستنداً على مواد أحكام وردت في الدستور، حول صلاحيات الرئيس في حالة الطوارئ «إن لرئيس الدولة، أن يعلن حالة الطوارئ بالتشاور مع رئيس المجلس التشريعي إذا تعرض أمن البلاد لخطر الحرب أو الكوارث الطبيعية، بما يهدد سلامة المجتمع، وذلك متى كانت إجراءات الطوارئ لازمة لإعادة النظام العام، أو السير المنتظم لسلطات الدولة، أو لمواجهة الكوارث، ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، يمكن تجديدها لمرة واحدة بموافقة ثلثي مجموع أعضاء المجلس باستثناء حالة الحرب، وفي كل الحالات يجب أن يحدد في إعلان حالة الطوارئ عن الهدف والمنطقة والفترة الزمنية التي تشملها.

والمأساة الواضحة غياب السلطة والأجهزة عن القيام بدورها الحقيقي في حماية الانتفاضة والعمل على استمرارها والوقوف بكل صلابة أمام المطالب الأمريكية الصهيونية التي عاد كولن باول لتأكيد هذه المأساة برسالته إلى نبيل شعث «إن واشنطن تتوقع من حكومة قريع التحرك لوضع نهاية للإرهاب»، إلا أن المطلب الحقيقي الأمريكي الصهيوني هو القضاء على انتفاضة الشعب الفلسطيني، وحقه القانوني، وفق جميع الشرائع الدولية، بمقاومة الاحتلال بكافة الطرق، وحتى الكفاح المسلح، وكأن السلطة بإعلانها حكومة الطوارئ تلبي بشكل خبيث المطالب الأمريكية الصهيونية؟؟ حتى أن كتائب شهداء الأقصى «فتح» في بيانها حول حكومة الطوارئ بأنها «صنعت في المطابخ الأمريكية والإسرائيلية». كما أكد السيد عبد الكريم أبو صلاح رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، أن من حق هذه الحكومة القيام بأي إجراءات كانت في السابق ممنوعة، وفقاً للقانون، ومنها الاعتقال والتوقيف.. **وهو السلاح الذي تشهره بالسر حكومة الطوارئ بوجه المناضلين الحقيقيين...**

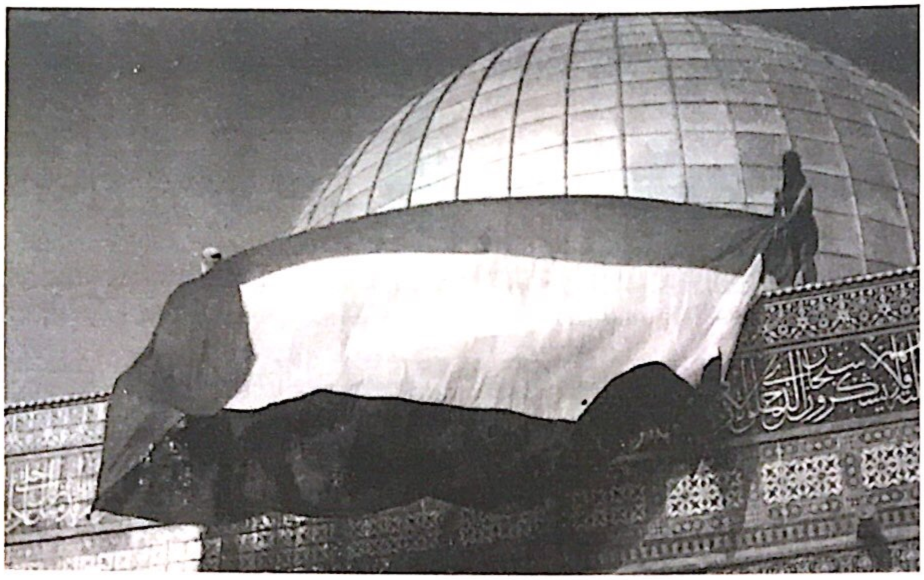
وإذا كان ما يدعى من مبررات لإعلان حالة الطوارئ وجود خطر حرب، وهل خطر الحرب مع إسرائيل ظهر فجأة.. وهل نسيت السلطة، أو تناست، أنها في حالة حرب مع الصهيونية وأميركا منذ أكثر من نصف قرن، أم أن المذابح والتدمير وتجريف الأرض ومنع التجول والحصار وتقطيع المدن والقرى وعزلها، والجدار الأمني الإسرائيلي وسرقة الأراضي.. وسرقة المياه ليست حالة حرب...

السؤال المطروح: هل حكومة الطوارئ هي محاولة لإرضاء أمريكا وإسرائيل، وفتح المجال أمام إلهاء الشعب الفلسطيني بالمستوزرين وطلاب المناصب، وجعل حكومة الطوارئ الشغل الشاغل للسلطة. المعروف أن هذه الحكومة ولدت ونقلت مباشرة لغرفة الإنعاش لمدة ثلاثين يوماً.. وفي رأي جميع الأخصائيين أنها بعد خروجها من غرفة الإنعاش ستكون إما مشلولة تماماً أو إلى مقبرة التاريخ مضى حوالي عشرون يوماً.. لم يصدر عن هذه الحكومة سوى التصريحات التي تتضمن التهديد لقوى المقاومة الفعالة تحت ستار ضبط الأمن ومنع التجاوزات، وهي أقنعة تحاول حكومة الطوارئ الظهور بها لتغطية ما تخطط له وتضمره، بضرب حماس والجهاد والجبهة الشعبية كقوى فاعلة بالساحة الفلسطينية مرفوضة أمريكيا وصهيونيا، وهذا ما أكده جيفري بالتمان القنصل الأمريكي بالقدس في محادثاته مع رئيس حكومة الطوارئ قريع، حيث أوضح له وشرح التوقعات الأمريكية من الحكومة الجديدة بالقيام بالتحرك الواسع والواضح ضد الإرهاب والعنف، والمحاولات الأمريكية كما ذكر باوتشر، للإيقاع بين السلطة والجمهورية العربية السورية بدعوة قريع لإنهاء أنشطة الإرهاب داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها وخاصة في سوريا...

ومحاولة إسرائيل بتصدير ونقل أزمتها الداخلية إلى الخارج بقصف مخيم «عين الصاحب»..

ومأساة حكومة الطوارئ التي صدم به الشعب العربي الفلسطيني، أنه كان يتوقع إعلان حكومة وحدة وطنية، تضم في أطرها كافة الفصائل والفعاليات الفلسطينية، حكومة وحدة وطنية تضع استراتيجية موحدة للوقوف بوجهه هذه الهجمة الشارونية الأمريكية المنافية





لأبسط قواعد حقوق الإنسان وحق الشعوب بتقرير مصيرها، حكومة عمل لإنهاء الاحتلال وتفعيل جميع مؤسسات منظمة التحرير وترتيب البيت الفلسطيني على أساس ديمقراطي انتخابي، وتوفير جميع الوسائل والطرق والمقومات السياسية والتنظيمية والكفاحية لضمان استمرار الانتفاضة كخيار استراتيجي لا بديل عنه للشعب الفلسطيني، لاجتثاث الاحتلال من جذوره، وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وعودة جميع اللاجئين إلى مدنهم وقراهم والابتعاد عن اتهام النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وجه آلة العدوان، فحكومة الطوارىء بهذا الشكل وبهذه الصورة تزيد من حجم الأزمة الداخلية وتفتح الباب على مصراعيه أمام المطالب الأمريكية الصهيونية، وقد تنبهت لذلك القوى الوطنية الفلسطينية التي أصدرت بياناً يؤكد أن حكومة الطوارىء تحمل مخاطر نقل التناقض إلى الساحة الفلسطينية وأفاد البيان «أن تشكيل حكومة طوارىء في ظل العدوان والضغوط والتدخلات الخارجية وبناء جدار النهب الاستيطاني وسياسة الإملاء الأمريكية الصهيونية والاستهدافات التي تبنتها خارطة الطريق، تحمل أكبر المخاطر بنقل التناقض إلى الساحة الوطنية، وبالتوظيف الأمني للسلطة وتهديد الحريات العامة الفردية ومستقبل الانتفاضة وأهدافها، لا بل وترهن القرار الوطني المستقل بأطراف وعوامل خارجية معادية، إن الرد الثوري على الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وتدمير البنى التحتية والاغتيال والقتل العشوائي، فمجزرة مخيم رفح التي أوقعت أكثر من ثلاثين شهيداً، أكثر من ثلثهم من الأطفال، وجرح حوالي ٢٥٠ مواطناً غالبيتهم من الأطفال والنساء وتجريف أكثر من خمسمائة دونم من الأراضي الزراعية وتدمير ٢٠٠ منزل تدميراً كاملاً و أكثر من ١٠٠ منزل أصبحت غير صالحة للسكن وتشريد ألفي مواطن فلسطيني في العراء وقلع ٣٠٠٠ شجرة من جذورها، و٧٩ سيارة مدنية دمرت، لا يكون الرد بحكومة طوارىء، يعلن رئيسها أن أكبر المهام الموكلة لحكومته منع التسيب الأمني ومصادرة الأسلحة، والتي تخفي وراءها نزع أسلحة المقاومة، ومحاولة إجهاض الانتفاضة، ثم يخرج علينا ببيانه السحري أنه سوف ينظم عملية الانتخابات في الشهر السادس من العام القادم لإظهار حكومته المشلولة أنها تسعى للديمقراطية والانتخابات بعد حوالي تسعة أشهر.. لفتح المجال أمام حكومته بضرب القوى الوطنية.. وإظهار أن الحكومة الطوارىء حكومة تسعى لديمقراطية وحرية المواطن ناسياً أن هذه الشعارات والبيانات لم تعد تنطلي على الشعب الفلسطيني ولم يعد يخفى على أي مواطن فلسطيني أن حكومة الطوارىء هذه حكومة تسويات ضمن حركة فتح، وحكومة فتحت شهية المستوزرين وطلاب المناصب...

أعود وأؤكد أن الشعب الفلسطيني والانتفاضة بحاجة لإصلاح جذري يجتث الفساد والمحسوبية والفئوية من كافة أجهزة الدولة وهياكلها ومؤسساتها، وفتح الباب على مصراعيه أمام سلطة تمثل حقيقة الشعب، جاءت من الشعب ولأجل الشعب وفي خدمة الشعب، وحتى التحرير الكامل وإنشاء الدولة الحقيقية على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس وعودة جميع اللاجئين، والإقرار بكل صراحة أن المس بحق عودة اللاجئين أو المساومة عليه خيانة وطنية عظمى.

رحل القائد والمناضل العربي المغربي الفقيه البصري

فقدت الحركة القومية والوطنية المغربية أحد أبرز وجوهها المناضلة التي كرست حياتها للنضال ضد الاستعمار البغيض وساهمت بنشاط وحيوية في خلق حركة وطنية مغربية عربية مرتبطة بوشائج قومية مع ثورة ٢٣ يوليو وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر، وكان الفقيه البصري قائداً عنيداً وشجاعاً، لذلك لم تثنه الصعوبات والمشاكل التي واجهت الحركة الوطنية بعد الاستقلال من مواصلة مشواره الكفاحي حيث ناهض كل المحاولات الهادفة الى مصادرة ثمار الكفاح البطولي للشعب المغربي، من خلال فرض قوانين استثنائية على بلده بعد الاستقلال، لذلك عاش هذا المناضل سنوات من الغربة بسبب مواقفه الوطنية والقومية المعادية للانغلاق وكبت الحريات.

وبفقدانه فقدت الحركة الوطنية المغربية والحركة القومية واحداً من أبرز رجالاتها في المغرب العربي، والذي ظل وفياً لقيمه ومبادئه النضالية، حتى بعد عودته لوطنه الأم المغرب، بعد طول غياب، حافظ هذا المناضل على نقاءه وحبه لوطنه وشعبه وأمته، ولم ينغمس في الخلافات السياسية للقوى الوطنية المغربية، وبذلك أراد أن يقول: «المغرب وقضاياه الوطنية والقومية أكبر من كل الأشخاص، والمهم أن تبقى مصلحة المغرب الوطنية وارتباطاته القومية أساساً لأي عمل سياسي وجماهيري ناجح على مستوى المغرب ومساحة الوطن العربي الكبير».

عزاؤنا للفقيد أنه سيبقى نبراساً وملهماً لكل الوطنيين والقوميين المخلصين على امتداد الوطن العربي الكبير.

الهدنة وتداعياتها
في ظل ممارسات حكومة العدو الاسرائيلي

جواد عقل

لا شك أن الحركة الوطنية المعاصرة تواجه عدوا من طبيعة استثنائية يمارس انطلاقا من إيديولوجية عنصرية فاشية استئصالية وممارسات قل نظيرها في تاريخ ما واجهته شعوب وحركات التحرر الوطني العالمية من الاستعمار القديم والحديث وممارساته بالإضافة إلى الظروف المعقدة والشائكة الإقليمية والدولية المحيطة بنضالنا الوطني، كلها عناصر تجعل ما نواجه كثورة من أعقد وأصعب مما يتصور العديد من المثقفين والسياسيين، وهذا يتطلب مع الأسف استثنائية وفرادة في المواجهات والمواقف والمحطات التي تتخذها قوى حركة التحرر الوطني الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة من نضالنا، ومن على هذه الأرضية الدقيقة، نستطيع أن ندقق في طبيعة الظروف والوقائع التي ساعدت على تبني العديد من فصائل المقاومة ولأسباب مختلفة ومتباينة ومتعددة، موقف اتسم بالغرابة من ناحية، ومن ناحية أخرى كان نتاج هذا الواقع المحلي والإقليمي والدولي الذي ساهم بكل إمكانياته .في خروج الهدنة مع عدو متغطرس وموغل في إرهابه ووحشيته ودمويته ضد الشعب الفلسطيني ومختلف قطاعاته. والغريب في الأمر أن العدو الصهيوني استغل إلى أبعد الحدود النتائج الكارثية لاحتلال العراق وما رافقه من موت سريري للموقف العربي وحالة الذهول التي أصابت الموقف الجماهيري ظنا منه أن الفرصة سانحة بمساندة الإدارة الأمريكية لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه كل ما اقترفته الآلة العسكرية الإسرائيلية من بطش وعدوان متواصل ومبرمج ضد الشعب الفلسطيني.

لكن الموقف الفلسطيني رغم عدم قناعتنا بصوابيته انطلق من رغبة مخلصة لمختلف أطراف المقاومة التي قبلت الهدنة في إفشال المخططات الإسرائيلية الرامية إلى جر ساحتنا الوطنية إلى مرحلة صراع فلسطيني- فلسطيني يساهم في نهاية المطاف في إعطاء شارون وزمرته العسكرية فرصة للانقضاض على الشعب الفلسطيني وتحقيق انتصارات سياسية ومعنوية تساهم في إلحاق هزيمة بشعبنا وإرادته في المقاومة توطأة لاستمرار مخططاته ومشاريعه التآمرية. ولإعطاء شعبنا فرصة من الوقت والراحة لالتقاط الأنفاس شعبيا ووطنياً وتبيان حقيقة الموقف الإسرائيلي في مواصلة اعتداءاته وممارساته الوحشية البشعة، ورفع الغطاء عن أية أصوات تحاول في السر أو العلن أن تغمز من قناة المقاومة ومسؤوليتها عما لحق بشعبنا من أضرار جراء الجرائم الوحشية الاسرائيلة المتواصلة .ولإعطاء فرصة للعرب لتبين حقيقة مواقف إسرائيل والإدارة الأمريكية من موجبات السلام، حتى ولو كان منقوصاً وعلى الطريقة الأمريكية التي عبرت عنها خارطة الطريق ومثالبها الكثيرة التي ما زال شارون وحكومته يديرون الظهر لأبسط موجباتها، بينما أرادت فصائل المقاومة أن تعطي إشارات إيجابية لحقيقة المواقف الفلسطينية المتمثلة في رفض الاحتلال وممارساته والطلب من الأسرة الدولية القيام بمسؤولياتها الأخلاقية اتجاه العدوان السافر والمستمر والمتجدد بأشكال مختلفة ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية.

وللوهلة الأولى بدا للعيان خروج الطرف الفلسطيني منتصراً على كل الرهانات التي روجت لعدم أهلية وإمكانية وقدرة فصائل المقاومة على التوصل إلى اتفاق هدنة نظراً لخلافاتها السياسية وتباين مواقفها من خطة خارطة الطريق وتمكنت السلطة مع فصائل المقاومة من تخطي هذا الامتحان بنجاح كبير فلسطينياً، لكن إسرائيل التي رأت في هذا الاتفاق أمراً لا يعنيها ولا يشكل برأيها كابحاً لممارساتها وأعمالها الإجرامية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وحركته المناضلة (مؤسسات، وجماهير، ومناضلين وأسرى) وأدارت الظهر لكل المطالب الفلسطينية والمتمثلة بوقف سياسة العدوان والاغتيالات والاعتقالات والانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإنهاء ملف الأسرى الفلسطينيين.

الحوارات واللقاءات الفلسطينية:

ومن المعلوم أن الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية قد ناقشت هذا الموضوع وعلى مراحل مختلفة وبمشاركة أطراف عربية حيث ساهم المصريون من خلال دعوتهم لفصائل المقاومة في وضع أرضية لمناقشة هذه المسألة فكان تقدير فصائل المقاومة في الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وهي محقة أن الحديث عن الهدنة بمعزل عن موجباتها السياسية والتنظيمية يعني تقديم خدمة مجانية لإسرائيل وحكومة شارون، التي عجزت عن كسر إرادة شعبنا في استمرار الانتفاضة والمقاومة ولذلك رفضت فكرة هدنة مجانية. وجرى الحديث عن استعداد فلسطيني لترك وديعة لدى المصريين تؤكد على استعداد الأطراف الفلسطينية لتحييد المدنيين من الطرفين وعدم قبول هدنة لا تناقش إلى جانبها مسألة الالتزام الإسرائيلي بوقف عمليات الاجتياح المستمرة. ووقف سياسة الاغتيالات والاعتقال وتدمير المنشآت والمنازل والمزارع ووقف عمليات الإذلال التي يتعرض لها شعبنا على الحواجز، وفتح أفق لمناقشة كل القضايا الجوهرية التي تتيح لإسرائيل استمرار سياسة الاستيطان والعزل العنصري من خلال إقامة هذا الفاصل العنصري الذي سيلتهم عند الانتهاء من إقامته ٤٣٪ من مساحة الضفة الغربية ويفضي إلى إقامة معازل عنصرية لشعبنا وتجمعاته السكانية في الضفة والقطاع. ولذلك فإن الحديث عن ضرورة تبني المقاومة لهدنة يشكل في ظل هذا المناخ مناسبة لإسرائيل لمواصلة سياساتها الإرهابية العنصرية الفاشية ويلقي بالمسؤولية على عاتقنا في إعاقة ما يسمى بعملية السلام والتي أريد لها أن تكون فرصة ذهبية لإسرائيل لتحقيق أحلامها ومطامعها في الأرض الفلسطينية والمنطقة العربية.

ولاقى هذا الموقف دعماً شعبياً فلسطينياً واستحساناً من الأطراف الشعبية العربية. إلا أن مرحلة الإعداد للعدوان الأمريكي على العراق وما تلاها من تدهور للمواقف العربية ومساهمة العديد من البلدان العربية لهذا العدوان والاحتلال الأنجلو - أمريكي وآثاره الكارثية التي

أكدت عدم أهلية النظام الرسمي العربي ومؤسساته وعدم قدرته على مواجهة تحديات المرحلة وما تفرضه من مواقف وسياسات تساهم في وقف التدهور المأساوي للحالة العربية الرسمية والشعبية وقد وجدت إسرائيل والولايات المتحدة ضالتهم في هذا المناخ حينما تكرمت إدارة بوش بفك حصارها عن ما سمي بخارطة الطريق معتقدين أن الفرصة سانحة بعد استباحة العراق وثرواته وحضارته وتراثه للانقضاض على القضية المركزية العربية وكل ما يمت بصلة لمقومات الفعل القومي العربي حتى لو كانت هزيلة كالجامعة العربية.

الهدنة:

بادئ ذي بدء لا بد من تعريف الهدنة باعتبارها اتفاق بين طرفي نزاع على وقف الأعمال العسكرية لفترة محددة من الوقت لإتاحة الفرصة كما هو الحال الفلسطيني للمحادثات السياسية لإنهاء هذه الحالة من خلال إزالة كافة مسبباتها. ولكن الذي حصل هو اتفاق داخلي فلسطيني استجابة لاشتراطات خارطة الطريق ولحلحلة الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.

وقد كان أبو مازن وفريقه هما الطرف الممثل للسلطة في حواراتها مع قوى المقاومة للوصول إلى هذا الاتفاق والذي رافقه جملة من الالتباسات والتعقيدات فكانت ظروف الوصول إلى الهدنة وإشكالياتها ملتبسة حيث أن الأطراف الفلسطينية كل على حده حاول طرح مطالبه واشتراطاته لقبول الهدنة ولعل الطريقة التي عولجت بها هذه القضية الهامة تؤشر إلى الأسلوب والطريقة التي يعالج بها الفلسطينيون قضايا ساحتهم بالقطاعي. في حين أن المصلحة تتطلب معالجة شاملة لكافة القضايا المطروحة بغض النظر عن الخلافات السياسية لإعطاء الطرف الفلسطيني هامشاً من المناورة السياسية مع العدو الصهيوني الذي ركز من خلال إدراكه لمكامن الخلل في خارطة الطريق على الخلافات الفلسطينية وإمكانية التذرع بها لعدم الوفاء بأي من التزاماته في الخارطة التي تحاول من منظار أمريكي إسرائيلي معالجة الاحتلال والاغتصاب وممارسته من زاوية مقلوبة وباعتبار أن ما يجري على الأرض الفلسطينية من أحداث ذات طبيعة أمنية، فحلها يجري على أساس أمني ومقلوب، فبدلاً من الحديث عن جلاء الاحتلال ووقف ممارساته، يجري الحديث عن تفكيك قوى المقاومة وفق النظرية الأمريكية الإسرائيلية التي ذهبت بعيداً في وصفها لقوى المقاومة بحيث أضحت من منظورهم قوى إرهابية، لا بد من تفكيكها وتجفيف كافة مواردها المالية والمعنوية والغريب في الأمر أن الأخ أبو مازن بوصفه الطرف الفلسطيني الرسمي ذهب حين دعا كافة الدول والمنظمات إلى وقف دعمها ومساندتها لقوى المقاومة إلى حيث يخطط الصهاينة وغلاة اليمين في الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية ومهما كانت النوايا فالرسالة وصلت ومن مسؤول فلسطيني مما سهل على حكومة شارون الرافضة أصلاً للوفاء بالتزاماتها التذرع بعدم وفاء السلطة بمسؤولياتها لعرقلة تنفيذ خارطة الطريق، سيئة الذكر، التي لاقت رفضاً وطنياً وشعبياً فلسطينياً، هذه الأجواء مكنت الثلاثي موفاز - شارون - يعلون من مواصلة مشوارهم العنصري الإرهابي الدموي ضد الشعب الفلسطيني لأنهم كما أكدوا ليسوا معنيين في الهدنة وأعطتهم الفرصة مجدداً للضغط على الطرف الفلسطيني لتفكيك المقاومة وإلا استمروا في اجتياحاتهم وحصارهم المتواصل ومواصلة سياسة الاغتيالات والاعتقال بل وواصلوا تهديداتهم لكل القيادات الفلسطينية ونشرت صحفهم صوراً لقادة وعلى رأسهم الرئيس عرفات موضوعين على قائمة التصفية.

وفي ظل تواصل الدعم الأمريكي اللا محدود لمواقف إسرائيل وسياساتها أصبح من المتعذر الحديث عن فرص ناجحة لعملية ما سمي بالسلام التي تضمنتها خارطة الطريق فالإدارة الأمريكية تواصل تحت نفس الحجج والذرائع سياستها المنحازة وتزيد من ضغوطها على السلطة الفلسطينية تارة بتبني مواقف إسرائيل وتارة بالتلويح والتهديد لحالة المقاومة الفلسطينية، واعتبارها إرهاباً لا بد من اجتثاثه، في الوقت الذي يغض الطرف عن ممارسات سلطات الاحتلال وعدوانها المتواصل فها هو بوش يدعو في كل مناسبة أصدقاءه ومحبي الاستسلام من قادة المنطقة إلى مساندة خططه لوقف الانتفاضة والمقاومة ويدعي أن لا دولة فلسطينية طالما بقيت المقاومة، وأنه حسب زعمه لا يجوز إقامة الدولة تحت تهديد السلاح والعنف وينسى أو يتناسى «سيد العالم» إن إسرائيل مارست ولا زالت تمارس كل صنوف الجرائم فوق الأرض الفلسطينية من تمييز عنصري وإذلال وعقاب جماعي إلى هدم المنازل والمؤسسات والاغتيالات والاعتقالات وتدمير المزروعات وقضم الأراضي ومصادرتها أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي دون أن توجه لها أية اتهامات أو حتى ضغوطات لثنيها عن تعكير الأجواء في منطقة الشرق الأوسط التي تسعى الإدارة عبثاً بعد احتلالها للعراق إلى إحداث تغييرات جيوسياسية تخدم المصالح الاستراتيجية العليا الأمريكية الإسرائيلية وتدمر كل مكونات وعناصر الفعل الجمعي العربي.

هذه السياسة الرعناء عاجزة عن تحقيق أهدافها لأنها أهداف شريرة وعدوانية وعنصرية وتتجاهل عناصر التاريخ والجغرافيا والموروث الحضاري والإنساني للمنطقة. وتحاول اصطناع صراع حضاري بمسميات مختلفة لتمنع البشرية من مواصلة تفاعلها الحضاري والإنساني بطريقة سلمية وديمقراطية يمكن أن تساهم في توفير الأمن والاستقرار للمنطقة والعالم.

فلا يمكن لأمريكا وإسرائيل أن تحققا أهدافهما طالما بقيت هذه الأهداف متناقضة من حيث الجوهر مع مصالح الجماهير الشعبية وتطلعاتها في مستقبل مشرق خال من الظلم والاضطهاد الذي تمثله النظم الاستبدادية والممارسات الوحشية التدميرية الاستئصالية للولايات المتحدة وإسرائيل. فأمريكا لن ينقذها من هذا المأزق تفوقها العسكري والاقتصادي لأن التاريخ علمنا أن الشعوب مهما ضعفت واستكان قادتها لأطماع المحتلين لا يمكن أن توقف استعداداتها لمواصلة المقاومة من أجل الوطن والحاضر والمستقبل فالشعب الفلسطيني لشعوره الدائم بالغبن والجور والظلم الذي تلحقه تلك المواقف والسياسات به سيستمر في التشبث بحقه الطبيعي في المقاومة المشروعة والتي لا تتنافى مع منطق التاريخ وكل السنن والشرائع الدينية والدنيوية.

الهدنة أسيرة الفكر العنصري:

شكل الالتزام الفلسطيني بالهدنة بداية شعور لدى الأطراف التي تعول كثيراً على السياسات الأمريكية بداية الترويج لمقولات غير صحيحة ودقيقة من الزاوية السياسية والإعلامية حيث تصاعدت أصوات العديد من الوزراء ومثقفي السلطة للحديث عن إمكانية تحقيق الأهداف الفلسطينية ونزع الذرائع من حكومة شارون لتبقى الكرة في الملعب الإسرائيلي حسب زعمهم مستندين حسب وجهة نظرهم إلى تمسك الإدارة الأمريكية ورئيسها بوش بخارطة الطريق التي ولأول مرة تتحدث عن تواريخ محددة لإقامة الدولة الفلسطينية وتناسى هذا التيار في الساحة الفلسطينية أن مواقف إسرائيل وسياساتها المنسجمة مع الرؤى الأمريكية لن تسمح حتى بتطبيق خارطة الطريق التي سبق وأكدنا أنها رؤيا إسرائيلية يمينية شارونية بإخراج أمريكي وأما الأطراف الأخرى أوروبا وروسيا والأمم المتحدة فهم شهاد زور على مخططات ضرب العناصر الإيجابية في الفعل الفلسطيني المقاوم والتي استطاعت عبر

ما يقارب الثلاث سنوات من إفشال مخططات ووعود حكومة إسرائيل وشارون بوقف الانتفاضة والمقاومة من خلال ارتكابه سلسلة من المجازر الدموية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني وقياداته المناضلة، ولكن تطورات الأوضاع أثبتت عجز تلك التصورات عن تحقيق أياً من أهدافها فلا المجازر ولا الجرائم بحق الإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال قادرة على وقف المقاومة طالما بقي الاحتلال جاثماً على صدر شعبنا، ولا المناورات السياسية المتعددة الأشكال وبمسميات مختلفة مؤهلة لحرف حركتنا الوطنية والإسلامية عن رؤية الخطر الرئيسي والمتمثل في الاحتلال وممارساته، فحركتنا أصيلة ومتجذرة في أوساط شعبها وخلافاتها تعود للطبيعة الفريدة والاستثنائية لحجم العدوان على شعبنا. ولهذا التزمت المقاومة بالهدنة إدراكا منها لعبثية الركون إلى وعود سياسية من أعداء شعبنا ومرتكبي أبشع الجرائم والمجازر بحق البشرية والإنسانية في القرن الواحد والعشرين. وسرعان ما تكشفت الحقيقة عندما أكد الأمريكيون التزامهم بالتحالف والدعم الاستراتيجي الإيديولوجي العنصري بحكومة إسرائيل وتبنيهم لكل نظرياتها وأطروحاتها العنصرية الفاشية واستمرار ضغوطهم على الطرف الفلسطيني رغم عدم استعدادهم ولو نظرياً لتقديم تنازلات لأبو مازن تساعده في رسم معالم سياسته الفلسطينية للمرحلة القادمة.

وهكذا تهاوت الهدنة وأضحت أسيرة للفكر والممارسات الصهيونية العنصرية وتكشفت حقيقة الألعوبة الأمريكية حول تمسكهم بما سمي بخارطة الطريق.

وبعد سلسلة الأعمال الوحشية التي لم يسلم منها كالمسلسل السابق لا الحجر ولا الشجر ولا الإنسان الفلسطيني أعلنت فصائل المقاومة انتهاء الهدنة وأكدت التزامها بالحوار الوطني سبيلاً لمواجهة المواقف بكل تداعياته رغم انجرار السلطة والحكومة للضغوط الدولية والعربية واتخاذها سلسلة إجراءات تمس عناصر الصمود الفلسطيني ومقومات استمراره. وبدأت بعض علامات التصدع في الوضع الفلسطيني تظهر وتشير إلى تحقيق المخطط المعادي لبعض النجاحات والتي لم تصل حد تهديد الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها لكنها تؤشر إلى خطورة أية مواقف أو إجراءات تستجيب للضغوط الصهيونية - الأمريكية لأنها تتعارض جذرياً مع مصالح وأماني شعبنا وطموحاته الوطنية وتعزز وبكل أسف عوامل التشقق في الموقف الفلسطيني. ولهذا فإننا ندعو من موقع الحرص على مصالح شعبنا الوطنية والقومية السلطة ورئيس الحكومة للكف عن هذه الممارسات (تجميد الأرصدة، محاولات سحب الأسلحة، اصطناع خلافات داخل السلطة وأجهزتها، ومع باقي القوى الوطنية والإسلامية)، لأن هذه السلوكيات تشكل إرباكاً حقيقياً للموقف الفلسطيني وتفسح المجال أمام استمرار شارون وحكومته بمواصلة هجومها الدموي على الشعب الفلسطيني وسط تغافل الأسرة الدولية ومؤسساتها لمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من هذا العدوان البربري الهمجي. فالواجب الوطني يحتم على الجميع مواصلة الحوارات الوطنية الجادة على قاعدة نبذ الأوهام من إمكانية الحصول على أي من المكاسب السياسية من وراء الانجرار لموجبات السياسات الأمريكية الإسرائيلية والبحث عن تحرك سياسي وكفاحي وإعلامي فلسطيني يركز على وضع الأمة العربية بواقعها الرسمي والشعبي أمام مسؤولياتهم لدعم الشعب الفلسطيني في محنته ورفع وتيرة الضغط على الهيئات الدولية للالتزام بقراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها التفكير بطرح بدائل سياسية قادرة على مواجهة التهديد الأمريكي المتواصل لشعبنا وأمتنا على سبيل المثال الاستعداد للتعاطي مع أية أفكار دولية تساهم في تخليصنا من الاحتلال وممارساته.

الدروس والاستخلاصات:

إن تجربة الهدنة من طرف واحد رغم عدم قدرتها على كبح عدو غاصب عنصري مسلح بإيديولوجية شوفينية استئصالية دموية بامتياز إلا أن المرحلة الماضية أكدت على جملة من الحقائق والاستخلاصات أبرزها:

١- قدرة الساحة الفلسطينية بمختلف أطيافها السياسية الوطنية والإسلامية على تجاوز كل الخلافات تجنباً من تحميل ساحتنا الوطنية وزر حرب أهلية لن يكون أياً من الأطراف الوطنية والإسلامية مستفيداً من نتائجها الكارثية وستكون بمثابة أكبر هدية تقدم لمصلحة العدو الإسرائيلي الطامع في أرضنا.

٢- رغم قدرة حركتنا الوطنية والإسلامية على إيجاد حلول ملموسة لما يواجه ساحتنا الوطنية إلا أن هذا الاتفاق، وبكل أسف جاء محصلة تدخلات خارجية إقليمية ودولية مباشرة.

٣- أعطى اتفاق الهدنة مؤشراً إيجابياً كما أسلفنا على قدرتنا على تجاوز العقبات التي تحول دون تمكننا حتى الآن من الاتفاق على برنامج سياسي وقيادة وطنية موحدة مؤهلة لقيادة نضالنا الوطني بنجاح في ظل المرحلة التاريخية المحددة من تاريخنا الوطني. وهذا يعني ضرورة الاستجابة الوطنية الشجاعة لهذا الظرف والمناخ الإيجابي لمصلحة اتفاق وطني عام على السياسات التي سنتبعها وطنياً ارتباطاً بالمرحلة التاريخية المحددة وموجباتها السياسية والتنظيمية.

٤- أثبتت تطورات الأوضاع اللاحقة غياب كامل لما سمي باللجنة الرباعية وتعمد إسرائيل والولايات المتحدة تغييب دورها لمصلحة تطبيق الطرفين الأمريكي والإسرائيلي رؤيتهما لحل استسلامي للأوضاع في الساحة الفلسطينية لمصلحة المشروع الأمريكي لرسم خارطة جديدة للمنطقة.

٥- أكدت الشهور القليلة التي مضت على الهدنة غياب الانسجام القيادي الفلسطيني في صفوف السلطة وهذا مؤشر سلبي تستفيد منه إسرائيل وإدارة بوش المتحالفة معها بالإضافة إلى عدم تمكن الساحة من ردم الهوة في المواقف بين السلطة والمعارضة.

٦- تزايد الضغوط والممارسات المعادية للصمود الشعبي والوطني الفلسطيني واستجابة الطرف الفلسطيني لتلك الضغوط طمعاً في الحصول على شهادة حسن سلوك من الطرف الأمريكي. لكن تطورات الأحداث تشير إلى أنه كلما قدم الطرف الفلسطيني تنازلات استمرت وتزايدت الضغوط لتقديم المزيد من التنازلات.

٧- استمرار ضعف الموقف الرسمي والشعبي العربي المساند للقضية الفلسطينية رغم تكشف حقيقة الاستراتيجية السياسية للإدارة الأمريكية المتحالفة مع إسرائيل إزاء القضية المركزية والقضايا القومية.

السيناريوهات المحتملة لحكومة القتلة (شارون - موفاز- يعلون):

بعد اتضاح مرامي المعسكر المعادي للطموحات الوطنية الفلسطينية وحلفاءه الأمريكيين من استمرار حملتهم الضارية على كل الصعد وفي مختلف المحافل ضد قوى المقاومة الفلسطينية وما تمثله من بارقة أمل لمستقبل فلسطيني وعربي مشرق. فلا الضغوط السياسية العلنية والسرية خفت حدتها ولا التصريحات النارية لأركان الإدارة الأمريكية بمختلف اتجاهاتهم، والحملة الإعلامية والأمنية متواصلة محذرة العالم من مغبة التساهل مع ما يسمى في قاموسهم منذ أحداث ١١ سبتمبر بالإرهابيين، فالضغوط تتكرر كلما واجه المشروع الأمريكي الصهيوني فشلاً في العراق وفلسطين،

وإدارة بوش الابن باتت قاب قوسين أو أدنى أمام حقيقة فشل مشروعها الاستعماري في المنطقة تزيد من دعمها ومساندتها للأعمال البربرية التي تقوم بها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وأمانيه الوطنية المشروعة.

لذا ستكون فلسطين والمنطقة أمام السيناريوهات التالية:-

السيناريو الأول:- ستواصل حكومة الإرهاب الصهيونية حملاتها الدموية الممنهجة والمتعددة الأشكال فصولها ضد الشعب الفلسطيني وستشهد المرحلة القادمة تصعيداً اسرائيليا غير مسبوقاً في شراسته ودمويته ووحشيته بحيث يطال كافة مناحي الحياة الفلسطينية.

وستطلق حكومته العنان لمشاريعها الإرهابية العسكرية والأمنية والاقتصادية، فالاجتياحات ستتواصل والاغتيالات والاعتقالات وتدمير البيوت والمزروعات والحصار التجويعي سيأخذ أبعاداً خطيرة وستكون غزة ومدنها وقراها ومخيماتها مرشحة لمزيد من الضربات العسكرية الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية بالترافق مع حملة إعلامية سياسية إسرائيلية أمريكية منسقة ضد القوى المناضلة في الشعب الفلسطيني وستكون أرضنا الفلسطينية مسرحا للإرهاب المشرعن وستواجه القيادات المناضلة مرحلة صعبة تتمثل في تزايد وتيرة الاغتيالات لارهاب شعبنا وثنيه عن مواصلة مسيرة الانتفاضة والمقاومة.

السيناريو الثاني:- تواصل الهجوم السياسي الأمريكي الإسرائيلي المنسق والمدعوم من بعض الأطراف العربية وبالاستفادة من ثغرات الحالة الفلسطينية وتعارضاتها الموجودة بين أطراف السلطة عرفات وما يمثله، وأبو مازن ومن سيخلفه وأطراف معسكره الجديد بالإضافة للوضع بين السلطة والمعارضة ويستهدف هذا الهجوم السياسي إلى إحداث مزيد من الشروخ في الموقف الفلسطيني ودعم الأطراف المستعدة للاستجابة للإملاءات والشروط الأمريكية الإسرائيلية التي تلوح بربط مصير الدولة الفلسطينية المستقلة بالقضاء على ما يسمى بالإرهاب وتدمير بناه التحتية مما يعني عمليا تصعيد محاولات جر الساحة الفلسطينية إلى مرحلة الاقتتال الداخلي من ناحية، ومن ناحية أخرى تفعيل الحلم الإسرائيلي بتوفير المناخ والتربة الملائمة لطرد الرئيس ياسر عرفات وصولا إلى مرحلة إعداد السلطة وكافة أجهزتها لمرحلة الاستجابة الكاملة والغير مشروطة للشروط الأمريكية الاسرائيلية.

السيناريو الثالث:- بذل جهود سياسية عربية ودولية بالاستفادة من الوضع العربي الرسمي وحالة الموت السريري الذي وصل إليه الوضع الرسمي العربي لترتيب الأوضاع في المنطقة تداركا لمخاطر تنامي حالة الغضب والرفض الشعبي للمخططات الأمريكية التي ستطال المنطقة بمؤسساتها السياسية والتعليمية والثقافية والحضارية كفعل مرافق للمحاولات المضنية التي ستبذلها قوات الاحتلال الأمريكي للعراق لترتيب أوضاعه في أجواء خلق مناخات الفرقة وسط الشعب العراقي من خلال القيام بسلسلة عمليات تستهدف تحقيق هذا الهدف الذي يريد أن ينيط اللثام عن حجم المؤامرة على المقاومة العراقية والوحدة الوطنية ومستقبل هذا البلد العربي والركن المؤثر في مستقبل المنطقة.

وباعتقادنا أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل سيواصلان التنسيق والتعاون في كافة المجالات العسكرية والسياسية والأمنية والإعلامية لتدارس أفضل السبل لمواجهة تحديات المقاومة الفلسطينية والعربية. وللاستفادة القصوى من عامل الزمن على اعتبار ان الوضع في المنطقة مع ما يرافقه من عدم انسجام قيادات المنطقة وقدرتها على اتخاذ مواقف سياسية قابلة للتطبيق والالتزام واستمرار حالة التردي في هذه الأوضاع من جراء الخوف من الإجراءات الأمريكية وتأثيرها على مستقبل العديد من النظم، لذا فإن المنطقة بكاملها مرشحة لتزايد الأعمال العدوانية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والأعذار جاهزة مسبقاً وستواصل قوات ما يسمى بالتحالف إجراءاتها العسكرية والمخابراتية في العراق لحرف الأنظار عن حقيقة ما يجري في هذا البلد العربي من مقاومة، ولجر أطراف وفئات الشعب العراقي إلى أتون حرب أهلية تشكل المدخل الرئيسي لبقاء قوات التحالف وقدرة غلاة الإدارة بالتحالف مع الصهاينة على تحقيق أهدافهم في العراق وطي صفحة ما عرف بالأسباب المباشرة لهذا الغزو الاستعماري الإرهابي التدميري الانجلو اميركي. دون أن نغفل أن هذا المعسكر سيستخدم كافة السيناريوهات لأنها برأيهم تساعد على تحقيق السيناريو الأول وتبقى المنطقة على المستوى الدولي مصدر الخطر وما يسمى بالإرهاب الدولي فإسرائيل ستطلق يدها في المرحلة القادمة للقيام بعمليات اغتيال للقادة الفلسطينيين في الخارج ولقادة حزب الله مما يعني استمرار العمل الاستفزازي المباشر لقوى المقاومة في المنطقة ولزيادة التوتر أملاً في قدرة الضغوط الأمريكية الدبلوماسية على تحقيق بعض النجاحات لإقناع الرأي العام الأمريكي بجدوى المغامرة العسكرية الأمريكية التي كشفت هشاشة الأوضاع وهزالة المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي أضحت وللأسف تغطي وبمسميات مختلفة للاحتلال الأمريكي تارة بحجة المساعدات الإنسانية وتارة باسم مساعدة الشعب العراقي في إعادة ما يسمى بإعمار العراق في الوقت الذي تدير فيها عملياً الظهر لما يجري من ممارسات وحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم قدرة على التقدم بخطوة للأمام في فلسطين للقدرة على القيام بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية والزام إسرائيل على تنفيذ أي جزء من قراراتها الخاصة بوقف العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني وكما هو واضح للعيان سبب السياسة الأمريكية ومواقفها المساندة والداعمة لجرائم إسرائيل.

وستشكل هذه الممارسات أرضية ومناخ للرأي العام العربي إذا توفر الحد الأدنى من الديمقراطية للمواطنين والحرية أن تشكل ضاغط حقيقي على النظام الرسمي العربي للقيام بدوره ومسؤولياته اتجاه الأمن القومي والوطني والمخاطر الحقيقية التي تهدده من الاستعمار المباشر والاستيطاني والاستيلاب لحاضرنا ومستقبلنا.

ولا نبالغ إذا قلنا إن استمرار الحالة العربية الرسمية على حالها لن يؤدي إلا إلى مزيد من تدهور الأوضاع في منطقتنا على كافة المستويات، ولن يكون المستفيد منها سوى أعداء أمتنا، لذا فإن الواجب الوطني والقومي يدعو الحكام والشعوب إلى انتهاج سياسة واقعية مؤمنة بحقوقنا وبمصالحنا الراهنة والمستقبلية ومستعدة للدفاع عن هذه المصالح من خلال عقد مصالحات وطنية وقومية حقيقية على قاعدة الاحترام المتبادل للرأي والرأي الآخر وصياغة ميثاق وطني وقومي يضع الجميع في مواجهة مسؤولياته وضمان حق المواطن في المشاركة الديمقراطية في صنع مستقبل المنطقة من خلال دساتير ديمقراطية تنطلق من واقع أمتنا وضرورات إصلاحه إصلاحاً جذرياً والانتباه إلى أي التفاف على هذا الواجب سيفتح ثغرات كبرى على المستوى الشعبي والرسمي وسيبقي ديارنا عرضة للمخاطر والأهوال.

فالتجديد بمعناه الشامل والديمقراطية والحرية وتغيير كل مضامين العمل العربي المشترك الرسمية والشعبية وحماية الوحدة الوطنية ودعم المقاومة هما السبيل لهزيمة المخططات العدوانية الأمريكية والإسرائيلية لمنطقتنا.

إسرائيل والتصعيد المتواصل لتجاوز المأزق

سمير الزين

بنت حكومة أرئيل شارون سياستها باستبعاد أية تسوية مع الفلسطينيين على قاعدة أن ليس هناك من شريك في الطرف الفلسطيني يمكن توقيع اتفاق سلام معه، وعلى هذه القاعدة تعاملت حكومة شارون مع المفاوضات بصفتها مسألة لاغية. طالما أن الفلسطينيين لا يستجيبون للمطالب الإسرائيلية بتغيير القيادة الفلسطينية. حتى هذا اليوم ما تزال التبريرات الإسرائيلية هي ذاتها، معتبرة أن هذا التبرير يعفيها من أي جهد أو التزام تجاه تغيير الوضع في المنطقة بالتراجع عن الاحتلال، ويلقى على الفلسطينيين مسؤولية الخروج من المأزق الذي يعاني منه الوضع الفلسطيني. الإسرائيلي بصفتهم المسؤولين عن «الإرهاب» القائم. وتعتبر هذه الحكومة الإسرائيلية أن كل المهمة الملقاة على عاتقها هو إيجاد حل لمشكلة «الإرهاب» الفلسطيني! ويكون ذلك من خلال المعالجة العسكرية بمزيد من الجرائم الإسرائيلية بقتل الفلسطينيين وهدم منازلهم ومحاصرتهم وسد سبل العيش عليهم. بهذا المنطق تعتقد الحكومة الإسرائيلية أنها تغطي على مسؤوليتها عن المأزق الذي يمر به الصراع الفلسطيني. الإسرائيلي بتحميل المسؤولية إلى الطرف الفلسطيني، وبذلك تعفي إسرائيل نفسها من التعاطي مع أساس المشكلة التي يقوم عليها الصراع، بل تسعى للبحث عن حل تقني لمشكلة «الإرهاب الفلسطيني» الذي ادعى شارون قبل عام أنه وجد له حلاً لهذا «الإرهاب»، ولكنه بعد عام من اكتشافه السحري! ما زال يبحث عن حل لذات المشكلة التي أعلن قبل عام انه وجد لها حلاً وانه جاء أصلاً لحلها وتخليص الإسرائيليين منها.

لم يحل ادعاء شارون اكتشاف حل سحري مشكلة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، كما لم يحل المشكلة تجنب إسرائيل رؤية الاحتلال وتحميل الفلسطينيين المسؤولية عن المشكلة. وبقيت المشكلة على حالها من التصعيد الدموي لأن حكومة شارون تبحث عن حل خارج إطار المشكلة الحقيقية، ولا يساعد وقوف الإدارة الأميركية إلى جانب التبريرات الإسرائيلية حل إسرائيل لمشكلتها ومأزقها الذي تعانيه من جراء الصراع القائم على الأرض الفلسطينية. والاحتلال هو المشكلة التي يراها الفلسطينيون أساس المشكلة والتي تحتاج إلى حل، لا تريد حكومة شارون أن تراها، ما يعزز نزيف الدم في الأراضي الفلسطينية. من المؤكد أن حكومة شارون ذاتها تعرف أن المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية وتحميلها لا يغير أساس الصراع ولا يغير معطياته. وأن أية قيادة فلسطينية أخرى لا تستطيع أن تقود الشعب الفلسطيني بأقل من المطالب المطروحة التي تعني في نهاية المطاف إجحافاً بحق الشعب الفلسطيني، وأية قيادة تقبل بأقل من ذلك فهي لا تقود الشعب الفلسطيني، إنما هي قيادة تحتاج إلى من يحميها من الشعب الفلسطيني، وقيادة بالمواصفات الاسرائيلية ستكون قيادة عميلة على اسرائيل ان تحميها، وهكذا قيادة ستكون عبئاً على اسرائيل ذاتها، ولها في تجربة روابط القرى مثال مازال في الذاكرة القريبة. بالتأكيد هذا كلام معروف، ولكن ما المشكلة الإسرائيلية مع الفلسطينيين، هل هي حقاً القيادة الفلسطينية؟

يشكل رفض إسرائيل التعامل مع القيادة الفلسطينية، واعتبارها «ليست ذات صلة» وسيلة لتجنب الوصول إلى نقاش أساس المشكلة مما يؤدي مباشرة إلى نقاش الاحتلال. وقد حجبت إسرائيل كل ما طرح عليها لتجاوز الواقع القائم من خلال وضع القيادة الفلسطينية في بؤرة الهدف والاستمرار بإطلاق النار عليها باعتبارها أساس كل الشرور. وما تخفيه هذه السياسة أنها لا تريد أن تتعاطى جدياً مع أساس المشكلة التي هي الاحتلال، وبذلك تعمل حكومة شارون حاشدة كل إمكانياتها من أجل عدم مغادرة المربع التي استعصت فيه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، على قاعدة أن الوقت يعمل لصالح إسرائيل، وأن ما لا تستطيع أن تواجهه اليوم، تستطيع أن تواجهه غداً بعد تغيير المعطيات على أرض الواقع بفعل السياسات الإسرائيلية سواء عبر الجدار العازل أو عبر تدعيم الاستيطان وبالتالي قضم المزيد من الأرض الفلسطينية وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى سجون للتجمعات الفلسطينية محكومة من الآلة الحربية الإسرائيلية، ما يكرس الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين إلى واقع دائم لا يمكن الخلاص منه. وهو ما يدل على أن سياسة حكومة شارون هي سياسة انتظارية، ليس أكثر، ترى مأزق الآخرين أكثر حدة من مأزقها، وبالتالي فإن مأزق الآخرين قادر على الفتك بهم خلال وقت قصير، وعندما لا تستطيع أن تتعامل مع واقع الصراع بطريقة مقنعة تقوم بالهروب إلى الأمام.





سياسة الهروب إلى الأمام كانت واضحة من خلال التصعيد الذي مارسته حكومة شارون بقصف موقع داخل الأراضي السورية، وإذا كان لهذا التصعيد مؤشر فلسطيني، فإن مؤشره الأهم، أن السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية فقدت قدرتها على الردع. فقد استخدمت إسرائيل كل ما تملك من وسائل عسكرية وخنق وحصار من أجل ردع الفلسطينيين عن مواصلة انتفاضتهم، دون أن تنجح، وقد كررت هذه الأساليب مرارا وتكرارا، دون جدوى. حيث أصبحت الوسائل التي ترد فيها إسرائيل على الانتفاضة الفلسطينية معروفة ومجربة مما أفقدها القدرة على ردع الفلسطينيين الذي اعتادوها، مما أفقدها وظيفتها العسكرية والسياسية. لم تجد حكومة شارون أمام فشل سياسة الردع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، سوى الضرب في عمق الأراضي السورية محاولة منها لتصدير أزمتها خارج الأرض الفلسطينية، والتوعد في التصريحات المعادية لسوريا بالاستمرار في الضربات الإسرائيلية من جديد، هو استمرار في ذات السياسة التي تسعى لتصدير الأزمة ونقل الملف الساخن إلى مناطق أخرى، حتى يتم تبريد الملف الفلسطيني أو حتى دفنه، طالما أن جميع الوسائل التي استخدمتها إسرائيل لم تجد أي مردود في وقف الانتفاضة الفلسطينية، فإن التصعيد وإطفاء النار بالنار، هي أفضل وسيلة للخروج من المأزق الإسرائيلي الذي يبدو اليوم لا مخرج منه.

كما كشفت ما بات يعرف باسم «وثيقة جنيف» أو «وثيقة سويسرا» طبيعة سياسة الحكومة الإسرائيلية اليمينية الانتظارية، والتي تعتمد تقطيع الوقت من خلال عدم الاقتراب من أي كلام يتحدث عن حل سياسي، وهذه الوثيقة وبصرف النظر عن وجهة نظرنا فيها والخطأ الذي ترتكبه السياسة الفلسطينية من خلال هكذا ممارسات تم تجريبها مرات متعددة من دون جدوى، سوى تقديم تنازلات مجانية مسبقة. فإن رد فعل حكومة شارون على الوثيقة كان ردا هستيريا. فقد اعتبر شارون أن هذه الوثيقة أكبر خطأ يقع فيه الإسرائيليون منذ اتفاق أوسلو، وقد اعتبرت أوساط في الحكومة الإسرائيلية أنه يجب محاكمة الموقعين على الوثيقة وإعدامهم، وتم اتهامهم بالعمالة للفلسطينيين... الخ من الاتهامات. لقد سبق أن اتفقت شخصيات إسرائيلية وفلسطينية على وثائق من هذا النوع، دون أن تسبب الهستريا التي تسببت بها «وثيقة جنيف»، ولكن من الواضح أن هذه الوثيقة تمس جوهر سياسة حكومة شارون. فهي تمس بشكل رئيسي ركيزتين اعتمدتهما حكومة شارون: أنه ليس هناك شريك فلسطيني، وليس هناك ما نتحدث عنه مع الفلسطينيين بعد كل ما جرى، فالفلسطينيون لا يريدون أية تسوية. والوثيقة كما قال موقعوها من الإسرائيليين تقول أن هناك شريك فلسطيني، وأن الفلسطينيين معنيون بالوصول إلى حل، وهناك إمكانية واقعية للحل. وهذا كله ضد السياسة التي اختارها شارون خلال العامين الماضيين، والتي استطاع تسويقها عند الإدارة الأميركية. وهذه الوثيقة، قد تخرب ما أنجزه إلى اليوم بإظهار سياسته، سياسة فارغة من أي معنى سوى دوي القنابل، التي ملها الإسرائيليون كخيار للحل مع الفلسطينيين.

إظهار الوضع بأنه لا مخرج منه، يبقي شارون ملكاً متوجاً في إسرائيل، أما التدليل أن هناك إمكانية لكسر دائرة الدم والوصول إلى حل. فإن ذلك يعجل باقتراب نهاية حكومة شارون، خاصة وأن الإسرائيليين بدءوا يفقدون القدرة على احتمال الأوضاع المتردية في إسرائيل. وبهذا فإن فشل سياسة الردع التي اختارها شارون، وعودة النقاش للقضايا الرئيسية في إسرائيل على رأسها الاحتلال، تعطي المؤشرات على بداية النهاية لحكومة شارون. والذي لا بد أن يسعى لعكس المسار من خلال تصعيد جديد قريباً، قد يكون، أبعاد الرئيس الفلسطيني أو قتله، أو توسيع التصعيد مع سوريا.



جدار الفصل العنصري تكريس الاحتلال وتدمير فلسطين

أحمد. م. جابر

يبدو أن ثمة ثلاثة أهداف تكمن وراء خطة « اسرائيل» إقامة جدار الفصل العنصري على طول الخط الأخضر بدون التطابق معه، تتوزع هذه الأهداف ما بين محاولة بائسة جديدة لتعزيز أمن المستوطنين والكيان، ومنع هجمات المقاومة الفلسطينية، والهدف الثاني تدمير حياة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية بغرض القضاء على البنية التحتية للمقاومة، وإجهاض حلم إقامة الدولة المستقلة عبر تقطيع أوصال ما تبقى من أراضٍ فلسطينية وتحويلها الى معازل محاصرة ومشلولة ومستحيلة الاستمرار ، والهدف الثالث المتضمن هو تدمير عملية السلام، في محاولة متجددة لإدامة الاحتلال الى الأبد، الوهم الذي لا يريد زعماء اسرائيل التخلي عنه.

وهذا الجدار كما سيتضح في هذا المقال هو خطوة جديدة وربما نهائية في إقامة نظام الفصل العنصري في فلسطين عبر منع التواصل الفلسطيني - الفلسطيني، وخنق الامتداد الجغرافي للتجمعات السكنية الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من فرص الحصول على لقمة العيش، ويأتي هذا الجدار متزامنا مع القوانين العنصرية ضد عرب ٤٨ المتضمنة إلغاء وتجميد طلبات لم الشمل لأبناء الأقلية العربية من الشعب الفلسطيني، والمقدرة بـ ١٢٥ ألف طلب، وبموجب هذه القوانين العنصرية هناك ٢٥٠ ألف فلسطيني داخل الخط الأخضر مهددين بالطرد، منهم ٥٠ ألفا في المثلث العربي المحاذي لأراضي الضفة الغربية.

يهدف الجدار الى تحويل التجمعات السكنية المحيطة به وعلى جانبي الخط الأخضر الى مناطق عسكرية يتم عبرها ترسيخ سياسة التنكيل والقمع وتقييد حركة الفلسطينيين على الجانبين واعطاء المشروعية لكل جندي لإطلاق الرصاص على كل شخص يتواجد بمحاذاة الجدار.

في هذه المقالة سنستعرض بدايات التفكير بالجدار وتفاصيله الفنية والجغرافية والخسائر الناجمة عنه .

إثر عدوان حزيران عام ١٩٦٧ طرح «بنحاس سبير» فكرة الفصل على أساس إقامة حدود قابلة للدفاع عنها من طرف واحد، والخروج من بقية المناطق، بينما بن غوريون الزعيم المتقاعد آنذاك اقترح إعادة كل المناطق باستثناء القدس، ثم جاء موشيه شاحل الذي وضع خطة للفصل أثناء عمله وزيراً للشرطة عام ١٩٩٤ .

ولعل فكرة الجدار قد لقيت دعماً أقصى من رابين الذي كان يردد «أخرجوا غزة من تل أبيب» ولكن في الحقيقة فإن الأهداف الأمنية والسياسية للجدار كانت في القلب من التفكير الاستيطاني لشارون منذ بداية السبعينات.

تتضمن الخطة الأساسية إقامة جدار فصل بطول حوالي ٣٦٠ كم يمتد من جهة سالم أقصى شمال الضفة الغربية، وحتى بلدة كفر قاسم جنوباً بارتفاع ٧- ٨ أمتار، وحتى اليوم أقرت الحكومة حوالي ١٩٠ كم من الجدار في مرحلتين (أ- ب)، ويمتد مسار المرحلة الأولى على طول ١٥٠كم، من سالم في الشمال حتى مستعمرة الكنا في الجنوب مع ٢ كم إضافي شمالي وجنوب حدود بلدية القدس، وتشل جزءاً مما يسمى غلاف القدس، وقد تم حتى اليوم تنفيذ ٤٠٪ من الخطة.

ويتضمن المخطط الأمني المرتبط بالجدار إقامة ثلاثة مناطق أمنية:-

١- منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة (١٢٣٧) كم² أي ٢١.٩٪ من مساحة الضفة الغربية وتضم ٤٠ مستعمرة .

٢- منطقة أمنية غربية بمساحة ١٣٢٨ كم² أي ٢٣.٤ ٪ من مساحة الضفة ويبلغ بالتالي مجموع المساحتين ٤٥.٣٪ من مساحة الضفة.

٣- منطقة ثالثة تبلغ ٥٤.٧ ٪ تضم المدن الكبرى تقسم الى ٨ مناطق و٦٤ معزل فلسطيني.

الخطط:-

صودق على الجدار من قبل وزير الجيش (بنيامين بن اليعزر) وبشأن المسار وحسب الخطة سيقام في المرحلة الأولى جدار متواصل بطول ١١٠كم٢ من قرية تعنك حتى منطقة خلامة جنوبي مدينة طولكرم، وحسب الأوامر العسكرية الصادرة عن الجيش الصهيوني والتي بدأت بالصدور منذ ٢٠٠١، وأولها الأمر العسكري (رق ١/١/س) يقرر إقامة جدار طوله ١٠٠ كم حتى طولكرم، والأمر رقم (ت/٨/٢٠٠٢) و (ت/ ٢٠٠٢/٩) الصادرة في أيار عام ٢٠٠٢ بإقامة جدار طوله ١٠ كم ، ومسار الخط سيكون بعمق ما بين ١-٣ كم شرقي الخط الأخضر القديم، وقد أدخلت تغييرات أساسية على الجدار مقارنة بالخط الأخضر حيث تم ضم جميع المستعمرات في منطقة أم الريحان الى الكيان (مشاكيلا حنا نيت، تل منشية، أم الريحان) وهذه الكتل الاستعمارية ذات أهمية استراتيجية في مخطط شارون (مشروع النجوم) كما ضمت عدداً من القرى العربية لوقوعها ما بين الخط الفاصل الجديد والخط الأخضر القديم .

وكانت خطط الجدار كما قلنا بدأت مبكراً منذ رابين بضغط من قادة المجالس الاقليمية (عميق حيفر) وجنوبي قلقيلية، فقد أقيمت منذ ذلك الوقت جدران من الاسمنت على امتداد الخط الأخضر بعمق يتراوح بين ٥٠٠- ٩٠٠م، شرقي الخط القديم، بارتفاع ٢.٥ م على طول ١٨٠ كم وهذا السور يمتد من قرية الشويكة شمالي طولكرم، وحتى جنوب قلقيلية قرب قرية

حبلة وقد شرع بإقامته عشرة مجالس واقعة في مجال الخط الأخضر (جلبوع، يوئاف، لكيتش، جينات يهودا، عميق حيفير لفي هشارون، جنوب الشارون، منشه، الونا، مجيدو).

تفاصيل الجدار في شكله العام:-

١- أسلاك شائكة لولبية وهو أول عائق في الجدار.

٢- خندق بعرض ٤ أمتار وعمق خمسة أمتار، يأتي مباشرة بعد العائق السلكي.

٣- شارع إسفلتي بعرض ١٢ متر وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع.

٤- شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض ٤ م لكشف آثار المتسللين، يمشط صباحاً ومساء.

٥- الجدار وهو عبارة عن جدار اسمنتي بارتفاع متر على الأقل ويعلوه سياج معدني الكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، ركبت عليه معدات إنذار الكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة وغيرها.

٦- شارع رملي ثم شارع إسفلتي وخندق تناظر الأولى ثم أسلاك شائكة مناظرة.

الأثار المترتبة:-

- على الصعيد الصهيوني: يفترض العدو أن الجدار سيرتب آثاراً نفسية إيجابية على المستعمرين لجهة شعورهم بالمزيد من الأمن، إضافة للآثار والأهداف الاستراتيجية المعروضة سابقاً.

- أما فلسطينياً فسيترك هذا الجدار آثاراً مدمرة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- اقتصادياً سيتم مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي في القرى الواقعة على خلفية الجدار لتصبح منطقة عسكرية مغلقة، ومع الزمن سيتم حرمان سكان القرى الفلسطينيين على طول خط التماس من الوصول الى أراضيهم، وسيخسرونها علماً ان المنطقة الشمالية الغربية «جنين، طولكرم، قلقيلية، تعتمد في اقتصادها على الزراعة المروية أو البعلية.

- سيمنع دخول هذه القرى إلا لسكانها مما سيؤثر سلباً على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وسيترك سكان القرى بين الخط الفاصل والخط الأخضر في وضع مجهول، فهل هم سكان فلسطينيون داخل اسرائيل أم سيسري عليهم قانون الإقامة أم قانون المنطقة الحرام «كما كان حال العيسوية قبل ١٦٧م»، وأي هوية سيحملون، وماهو وضعهم الاجتماعي في حالات الزواج واجتماع مجالس العائلات، وكيف سيتم ترتيب الزيارات والتنقل.. الخ.

- سينتج عن الجدار مكوث دائم للجيش الصهيوني في القرى، وفرض منع تجول شبه يومي.

- بالنسبة للمياه فإن هيكلية الجدار شمالي الضفة وخاصة جنين وقلقيلية، تنسجم ١٠٠٪ مع أماكن تموضع المياه الجوفية، وبالتالي كل المخزون سيصبح داخل الجدار، مما سيحرم الفلسطينيين من مواردهم، ويهدد بانعدام الزراعة المروية شمالي الضفة.

خطة عزل القدس:-

وضع رئيس الأركان موفاز «سابقا، وبمقتضى أنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥، أوامر تقضي بصورة قانونية بنشر الحواجز والأسيجة والعراقيل الأخرى في ثلاثة أماكن بالقدس، وأعد هذه الخطة اللواء عوزي ديان وقائد لواء القدس في الشرطة «ميكي ليفي، بعد مشاروات مع رئيس الوزراء «وقد أجرى شارون تعديلات شرقاً وجنوباً وشمالاً على الخط بهدف فرض تابو جديد على مسألة تقسيم القدس، مازجاً الرؤية الأمنية بالسياسية لتحقيق عدة أهداف:-

١- تحسين الدفاع عن القدس.

٢- تحقيق نظرية القدس الكبرى.

٣- خنق تطور القدس الفلسطينية.

٤- ضم أحياء معاليه أدوميم وجبعات زئيف وجميع المستعمرات الواقعة اليوم خارج بلدية القدس، بهدف خلخلة التوازن الديمغرافي لصالح اليهود.

٥- إخراج قرى ومناطق عربية من حدود البلدية وبالتالي التخلص من السكان العرب، في كفر عقب ومنطقة مطار القدس.

بعض عناصر خطة عزل القدس:-

١- الاهتمام بغلاف القدس: تقويته وتعزيز الوجود الاسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس ضمن حلقات ثلاث: حزام أول مكون من حزام قلنديا «جبعوت وجبع «كوفافي يعقوب وبسجوت وجبعات زئيف»، حزام ثاني «جبع، عناتا، ويضم مستوطنات آدم وعلمون ومعاليه أدوميم»، وحزام ثالث «جبل أبو غنيم وجيلو».

٢- انشاء لواء عسكري خاص بالقدس يكون مسؤولاً عن إغلاقها.

٣- فصل مناطق بواسطة حواجز عسكرية «جيش وليس شرطة، عن مركز المدينة.

٤- إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية.

٥- إبعاد الشخصيات الوطنية.

٦- سحب الهويات من المواطنين المقدسيين سكان المناطق التي ستتحول الى الفلسطينيين، بيت حنينا، كفر عقب، قلنديا، وتسليمهم هويات فلسطينية، وإخضاعهم للسيطرة العسكرية الاسرائيلية «منطقة ج».

٧- اعتقال وإبعاد من يعملون في أجهزة السلطة.

٨- تقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس، بحيث لا يتجاوز ١٢٪ مقابل ٣٥٪ حالياً في حدود «القدس الأردنية ٦.٥ كم٢».

٩- ربط حزام القدس الشرقية بالقدس الغربية عن طريق الانفاق في جبل المشارف وجبل الزيتون.

١٠- ربط المستوطنات خارج حدود بلدية القدس بالمستوطنات داخلها «آدم ونفي يعقوب»

١١- زيادة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء العربية.

الآثار القاتلة للجدار بالأرقام:-

- بلغت مساحة المناطق التي تم ضمها حسب خطة الفصل ٧٦٢٩٢ دونماً تتبع لـ ٢٢ قرية اكبر المساحات المضمومة تعود الى قرى عانين ورمانة وبرطعة الشرقية ودير الغصون.

- القرى التي تم ضمها حسب خطة الفصل في طولكرم وجنين هي: رمانة، خربة الطيبة، الجاروشية، برطعة، طورة الغربية، عقابة، نزلة عيسى، نزلة أبو نار باقة الشرقية، أم الريحان، ويبلغ مجموع سكانها (٢٥٥٥١) نسمة.

- القرى العربية المحاصرة ضمن الكتل الاستيطانية هي: الزاوية، رافات، كفر ثلث، غزون، بديا، صرطة، جينصافوط، الفندق، مجموعة غرب وحزب عزون العتمة، وبيت أمين بمجموع سكاني يبلغ ٢٩٢٥٣ نسمة.

- تهجير الأسر:- بلغ حتى الآن عدد الأسر المهجرة ١٤٠٢ أسرة منها ١١٣ من محافظة جنين بعدد أفراد ٢٣٢٣

- عدد الأسر التي أصبحت غرب الجدار «معزولة بين الجدار والخط الأخضر ١٢٤٨١»، أسرة منها ١١١٩ أسرة في محافظة طولكرم.

- فصل التجمعات:- (٣٠) تجمع فصلت عن المراكز الصحية / ٢٢ تجمع فصلت عن المدارس.

- (١١) تجمع فصلت عن بدالة الهاتف/ ٨ تجمعات فصلت عن مفتاح المياه و ٣ تجمعات فصلت عن محول الكهرباء.

- خسائر:- (٢٤٣٨) مبنى أصبح داخل الجدار، ١٠ مباني بمساحة ٨١٠ متر مربع دمرت، و ٧٥ منشأة أصبحت داخل الجدار، ٢٧ منشأة بمساحة ١١٥٠٠ م٢ دمرت، فبلغ مجموع الخسائر ١٠.٧ مليون دولار.

اتفاق «نيافاشا» يضع السودان على مفترق طرق

عصام سلامة

يعتبر اتفاق «الترتيبات الأمنية والعسكرية» الذي تم التوصل إليه في نهاية شهر أيلول الماضي في منتجع «نيافاشا» الكيني، بين وفدي الحكومة السودانية بقيادة النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه وزعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» جون قرنق، هو الثاني من نوعه خلال فترة تزيد عن العام بقليل من المفاوضات الجارية بينهما، فقد سبق أن وقع الطرفان على «برتوكول مشاكوس» الشهير في صيف العام الماضي يوم ٢٠ تموز ٢٠٠٢م، والذي أقرت فيه الحكومة السودانية لأول مرة بحق تقرير المصير لجنوب السودان وحسم مسألة الدين والدولة، وذلك بعد انقضاء الفترة الانتقالية والتي حددت بست سنوات يتبعها استفتاء على الوحدة أو الانفصال.

وبتمكن الطرفان أخيراً من تذليل العقبة الكبيرة المتعلقة بالترتيبات الأمنية، تكون عربة السلام السودانية قد قطعت شوطاً هاماً في إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام نهائي خلال الفترة القريبة القادمة، والذي من المفترض أن يضع حداً لحالة الحرب الدائرة في السودان منذ عشرين عاماً، والتي حصدت في طريقها أكثر من مليوني قتيل وشردت أكثر من أربعة ملايين شخص، كما دمرت اقتصاد البلاد وجعلته يعاني حالة من التردي والضعف على كافة الأصعدة.

ورغم ما تحقق من إنجازات هامة حتى الآن في مسار المفاوضات السودانية، والتي توجت أخيراً في الوصول إلى الاتفاق على الترتيبات الأمنية والعسكرية... إلا أنه لا يجب بأي حالٍ من الأحوال التقليل من شأن القضايا القليلة المتبقية، والتي لا تزال عالقة بين الجانبين، وخاصة قضية اقتسام السلطة والثروة والمناطق الثلاث المهمشة (جبال النوبة وابيي وجنوب النيل الأزرق)، التي ترك البحث فيها لجولة أخرى قادمة من المفاوضات، والتي بدأت في السادس من شهر تشرين أول (أوكتوبر) الجاري، ولازالت مستمرة حتى الآن.

وثيقة «إيجاد» وأثرها على عملية التفاوض:

في الجولة السادسة من المفاوضات والتي عقدت في ضاحية «ناكورو» الكينية يوم ٨ تموز ٢٠٠٣م، حيث عرف ما سمي بـ «وثيقة ناكورو» والتي طرحتها «ايجاد» كإطار عمل للتفاوض عليها من كلا الجانبين، وهذا ما ادى إلى انتكاسة جديدة في مسيرة السلام السوداني البطئ على عتبات هذه الوثيقة، والتي هي عبارة عن «مسودة مشروع» مطروح على الطرفين المتفاوضين، جاءت في مئتي صفحة، وتضمنت مقترحات حلول للقضايا الخلافية الخمس والتي هي:

١- الترتيبات الأمنية والعسكرية الانتقالية.
٢- توزيع السلطة.
٣- توزيع الثروة.
٤- المناطق المهمشة.
٥- وضع العاصمة.

وقد سبق أن أعدها وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (الايجاد) وهم ممثلو: كينيا وأوغندا وأثيوبيا وأرتيريا، ومعهم شركاء ايجاد الغربيون وهم ممثلو (أمريكا وبريطانيا والنروج وإيطاليا وسويسرا).

ونشأت الأزمة إثر مطالبة طرفي النزاع على «مسودة إطار العمل» لحل القضايا العالقة الناجمة عن «برتوكول مشاكوس»، وفي نهاية هذه الجولة من المفاوضات أعلنت «الحركة الشعبية» موافقتها على الوثيقة، كونها تحقق طموحاتها في حل الأزمة، بينما أعلنت الحكومة السودانية رفضها لهذه الوثيقة (المشروع)، واعتبرته غير متوازن، ويتجاوز اتفاق مشاكوس الإطاري ولا يعبر عن الاتفاقيات الموقعة لا نصاً ولا روحاً.

وكادت المحادثات أن تنهار لولا تدخل وسطاء «إيجاد» من خلال التقدم بطرح اقتراح «حل وسيط» يرضي الحكومة السودانية، والذي يقضي باعتماد كل الوثائق المتفق عليها إضافة لمشروع (إيجاد)، والدخول في بحث عناوين الموضوعات دون النظر للتفاصيل الحرفية.

وقد ذللت بعض العقبات.. إلا أنه لا تزال هناك بعض القضايا محل خلاف، والتي أرجأ البحث فيها لجولة قادمة من المفاوضات.

الضغوط الخارجية والداخلية وأثرها على المتفاوضين:-

لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال استبعاد حجم وتأثير جملة الضغوط، وخاصة الأمريكية منها على كلا الطرفين المتفاوضين، وبالأخص على الحكومة السودانية.

فقد مارست الحكومة الأمريكية الحالية ضغوطاً شتى على الحكومة السودانية طوال فترة المفاوضات الجارية بينها وبين «الحركة الشعبية»، بل ازدادت هذه الضغوط تحديداً خلال الفترة القليلة الماضية أملاً في استثمار هذه الورقة في انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة، بينما لم تكن تبدي الإدارات الأمريكية السابقة أية اهتمامات جدية تذكر في حل مشكلة الحرب في السودان، سوى في السنوات القليلة الماضية، وخاصة في أواخر عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، والتي تزامنت مع الاكتشافات النفطية الهامة في السودان قبل أربع سنوات وتحديداً في صيف عام ١٩٩٩م، الذي أعلن رسمياً انضمامه إلى الدول المصدرة للنفط، ومن هنا يأتي تزايد الاهتمام الأمريكي بسلام السودان وذلك بهدف الاستحواذ على النفط.





وفي سياق الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية، أتى مشروع «قانون سلام السودان» الذي صدر عن الكونغرس الأمريكي في حزيران ٢٠٠١م، والذي يدين حكومة الخرطوم ويخصص (١٠) ملايين دولار للمعارضة الجنوبية بزعامة جون قرنق، الذي رفضته الحكومة السودانية آنذاك.

وجاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتدخل أمريكا بقوة على خط الحكومة السودانية وتدفع من جديد في اتجاه حل للمشكلة السودانية، حيث بدأت الحكومة السودانية حينها بالتعاون مع واشنطن في مجال مكافحة ما يسمى بالإرهاب.

ولا يمكن التقليل أيضا من شأن الدور الأمريكي الهام والفاعل في المفاوضات الجارية منذ فترة طويلة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، وذلك باعتبار أمريكا من أهم شركاء (إيجاد) الوسيط الأساسي في المفاوضات السودانية، والتي نجحت في صيف العام الماضي بالوصول إلى «اتفاق مشاكوس»، واستمرت على أثره جولات التفاوض ولكن دون إحراز أي تقدم يذكر طوال عام كامل. إلى أن حذرت واشنطن التي ضاقت ذرعا من بطء سير المفاوضات، وقالت: «إن الحرب لا يمكن أن تدوم إلى الأبد.. جاء هذا الكلام على لسان مبعوثها الخاص إلى السودان جون دانفورت»، وأعطت مهلة لوسطاء (ايجاد) حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٣م، للوصول إلى اتفاق نهائي في السودان، حيث أثمرت هذه الضغوط أخيرا في الوصول إلى اتفاق الترتيبات الأمنية يوم ٢٥ أيلول ٢٠٠٣م، لكن بقيت هناك بعض النقاط الخلافية والتي لا تزال عالقة وتركت لجولة أخرى من المفاوضات، وتأتي تصريحات وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والتي أدلى بها مؤخرا في العاصمة الكينية (نيروبي) في سياق الضغط على الحكومة السودانية، والتي وعد فيها بإمكانية شطب السودان من على قائمة الدول الراعية للإرهاب بشرط توقيعها اتفاق السلام في السودان.

وأما بالنسبة للدول الأوربية الأخرى وخاصة بريطانيا (أحد شركاء الايجاد الفاعلين) فقد كان لها أيضا دور هام في الضغط على المتفاوضين من خلال المساهمة في تقريب وجهات النظر، وكذلك لا يخفى على أحد الدور الهام والأساسي الذي تلعبه الهيئة الراعية للمفاوضات (ايجاد) والمكونة من مجموعة من الدول الأفريقية، والتي لها صلة مباشرة بالشأن السوداني، بحكم موقعها الجغرافي المجاور للسودان، وخاصة كينيا الدولة التي تستضيف على أراضيها المفاوضات، والتي كان لها حضور فاعل وقوي ومؤثر على طرفي النزاع في مختلف جولات التفاوض.

ولا تقتصر الضغوط على العوامل الخارجية فقط، فهناك أيضا جملة ضغوط داخلية هامة أثرت بدورها على طرفي التفاوض بشكل أو بآخر، وخاصة على الحكومة السودانية التي تواجه مجموعة ضغوط داخلية منها: الضغط الشعبي الداخلي الذي يتوق للسلام، وكذلك هناك ضغط أحزاب المعارضة السودانية (الشمالية) بشتى تلاوينها، (الغير منخرطة في عملية المفاوضات) وخاصة الأحزاب الكبيرة منها وهي (الأمة والاتحادي والشيوعي والمؤتمر الشعبي)، وجميعها ليست على وفاق مع الحكومة وتختلف معها في قضايا كثيرة، وكذلك تواجه الحكومة السودانية منذ أكثر من عام حالة تمرد جديدة وهي الحركة المسلحة في إقليم دارفور غرب السودان، والتي أحرزت تقدما عسكريا سريعا في الآونة الأخيرة، على القوات النظامية التابعة لحكومة الخرطوم في بعض المواقع الهامة، والتي سرعان ما تبلورت في شكل حركة سياسية باسم «حركة تحرير السودان»، وهذا ما أربك الحكومة السودانية وأضعف من موقفها التفاوضي.

نظرة أولية على اتفاق الترتيبات الأمنية:-

لم يصدر حتى الآن نص كامل حول هذا الاتفاق، ولكن ما رشح من مختلف المصادر الصحفية يؤكد ما يلي:- أقر الاتفاق بمبدأ وجود قوتين وخفض تدريجي للقوات ونزع أسلحتها وإعادة انتشارها وإنشاء وحدات مشتركة من الطرفين وتسمية وزير مختص بشؤون قوات الحركة، في جنوب البلاد، وتأسيس مصرفين مركزيين (شمالي وجنوبي) وأن يصدر كل منهما عملة مستقلة، كما تم الاتفاق على مبدأ فصل القوات للجيشين خلال الفترة الانتقالية، كما تم الاتفاق على سحب ٩٠ بالمئة من الجيش الحكومي إلى شمال خط العرض ١٢، ويشمل الاتفاق تشكيل قوة مشتركة بالتساوي من ٣٩ ألف جندي، ٢٤ ألفا منهم في الجنوب، وستة آلاف في النيل الأزرق، وستة آلاف في جبال النوبة و٣ آلاف في الخرطوم.



كما تم الاتفاق على انسحاب قوات «الحركة الشعبية» المشاركة مع قوات «التجمع» المعارض في شرق السودان بعد عام من بدء الفترة الانتقالية، ويركز التفاهم على ضرورة حل الخلاف بين الحكومة والمعارضة الشمالية.

وعلم أن الجانبين اتفقا على أن تتولى «الحركة الشعبية» منصب النائب الأول للرئيس ومنح «الحركة» نحو ٣٠ بالمئة من حقائب مجلس الوزراء ونسبة مماثلة في البرلمان الانتقالي.

خلاصة:-

يتضح مما سبق.. أن هناك اتفاقا غير متوازن بصورة عامة، كما أن هناك بعض النقاط الإيجابية في الاتفاق، وكذلك توجد نقاط أخرى سلبية والنقاط الإيجابية هي: الاتفاق على وجود قوة مشتركة من الجانبين. وفصل القوات ونزع أسلحتها وخفض عدد القوات بين الجانبين وإعادة انتشارها. أما الجوانب السلبية فتتمثل في النقاط التالية: الإقرار بوجود جيشين (في دولة واحدة..!)، وسحب القوات الحكومية من الجنوب بنسبة كبيرة جدا (٩٠٪) والإقرار بوجود وزير مختص لقوات «الحركة» وتأسيس مصرفين مركزين (شمالي وجنوبي)، وأن يصدر كل منهما عملة مستقلة..!!، والذي بدوره قد يؤسس لتقديم موعد الانفصال بين الجنوب والشمال، إذا لم تعزز الثقة بين الجانبين في الفترة الانتقالية بشكل سياسي متوازن وشامل وعادل، كما ويؤخذ على الاتفاق اقتصاره على الجانبين المتفاوضين فقط، دون مشاركة كافة قوى المعارضة السياسية الأخرى، وكذلك غياب كامل للدور العربي في هذه المفاوضات وخاصة ضرورة وجود الدور المصري لأهميته في موضوع وحدة السودان.

إن هذا الاتفاق محفوف بالمخاطر الكبرى التي قد تهدد مستقبل السودان واستقلاله ووحدة أراضيه.. إذا لم تتمكن كافة الأطراف الوطنية السودانية بأطيافها المختلفة من الدفاع عن حق السودان المشروع في الحفاظ على استقلاله وتطوره الديمقراطي من خلال تبني سياسة واقعية قادرة على بناء سودان عربي ديمقراطي موحد ومتوازن، لا مكان فيه للاضطهاد والظلم إنما مكان للتعايش المشترك لأبناء شمال وجنوب السودان.

مصير الديمقراطية في الجزائر في ظل التجاذبات السياسية واستقرار الإرهاب

ريما عقل

تراوح الديمقراطية وما يمكن أن تقدمه للجزائر الذي أثقلته الديون التي أرهقت الخزينة العامة للدولة، وزادت من تفاقم الأزمة الاقتصادية، والأعباء الإضافية لشعب يعاني من أزمة البطالة وانعدام الأمن لسنوات طويلة، وتعثر كل محاولات البحث عن طريق جديدة لتنمية مستدامة تساهم في وضع حد لاستمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية مكانها، رغم الانفراجات التي حصلت على المستوى الأمني والسياسي والتي سمحت بإجراء انتخابات عامة تشريعية وتنفيذية ومحلية شكلت بارقة أمل لإمكانية ولوج الجزائر إلى منعطف جديد يساهم في تبديد كل المخاوف التي تعايش الشاعر الجزائري التواق إلى رؤية عهد جديد من الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية، وانخفاض العنف إلى مستويات تجعل من المتعذر على الجماعات الأصولية التعويل على هذا النوع من العمل العبثي في الجزائر، والاستعاضة عنه بمصالحة وطنية شاملة تأخذ على عاتقها مهمة خلق الأجواء الشعبية والسياسية لشق مرحلة جديدة في حياة الشعب، تعتمد على المنافسة الحرة والشريفة وترك الحكم للشارع الجزائري الذي سيحدد خياراته ارتباطاً بقراءته لبرامج الأحزاب وسياستها، الهادفة إلى حل المعضلات الاقتصادية بشكل رئيسي، والتي ما انفكت تفعل فعلها في استمرار تردي الأوضاع المعاشية للجماهير في بلد تزخر أراضيه بثروة زراعية وباطنية، إذا ما أحسن استغلالها ستكون قادرة على شق طريق مؤهل لحل العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الجماهير بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية. وفي هذا السياق لا نقلل من الأزمات الاجتماعية التي رافقت مسيرة السنوات القليلة الماضية، وأثرها على تقدم مسيرة الديمقراطية في بلد أثخنته الجراح من الأعمال الوحشية للجماعات الأصولية. فقد عاشت الجزائر وللأسف مشكلات اجتماعية في ولاية القبائل، ولم تكد تخرج منها حتى ابتليت بزلزال أبو مرداس الذي شرد آلاف الأسر والضحايا. مخلفاً العديد من المشكلات الاجتماعية لآلاف المواطنين. وعوضاً عن تكاتف جهود القوى الوطنية الجزائرية ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية لمواجهة استحقاقات تلك المشكلات تفاقمت الأزمة السياسية على خلفية الانتخابات الرئاسية القادمة، وابتلي الشعب الجزائري بمعركة عنوانها الأبرز، ليس المعالجة والعمل على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمواطن، إنما محاولة من بعض الأطراف لافتعال معارك سياسية على خلفية الانتخابات القادمة، في الوقت الذي يسمح فيه الدستور الجزائري لأي مواطن أن يرشح نفسه لمثل تلك الانتخابات، لكن أن تحصل هذه المعركة في حزب جبهة التحرير الوطني بالذات، تحمل دلالة ذات أبعاد سياسية استراتيجية، ففي الوقت الذي استعاد فيه هذا الحزب عافيته ونجح في تجاوز أخطاء الماضي، ونجح في الانتخابات التشريعية والمحلية، وحمل هذا الاختراق في طياته، بارقة أمل لملايين الجزائريين، من قدرة هذا الحزب إذا أحسن تعبيره عن نبض الشارع الجزائري، كما عبر عنه إبان حرب التحرير الشعبية التي خاضها بنجاح، واستطاع الشعب من خلاله أن ينال استقلاله وحريته، وبالتالي فإن الجماهير كانت ترى في العودة المظفرة للحزب بارقة أمل، في ظل الديمقراطية والتعددية لبداية تعافي الجزائر من أزماتها المتلاحقة، السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، بحيث تنصب الجهود الوطنية لمختلف الاتجاهات والتيارات الوطنية بمختلف تلاوينها على تطوير الديمقراطية وتعزيز مكانتها، بزيادة المشاركة الوطنية في مناقشة مشكلات الجزائر، وأبرزها تحقيق مصالحة وطنية مؤهلة لتخليص الشعب الجزائري من آفة الإرهاب.

وما الخطوات التي خطتها حكومة بوتفليقة إلا بداية الطريق لمسيرة وطنية شجاعة، تعالج هذا الشأن بنفس وطني بعيداً عن الثأر والانتقام لمصلحة سيادة مرحلة وئام وطني، والحصول على إجماع شعبي على خيارات أية قوى سياسية يمكن أن تلعب دوراً ريادياً في مستقبل الجزائر المتصالحة مع شعبها ومع جوارها العربي.



ومن هنا من موقع الحرص على جزائر ثورة ٥٤ المجيدة، وتضحيات شعبها الجسام، ومن موقع الحرص على استعادة دورها العربي والإقليمي والدولي المشرق الذي سيكون رافعة حقيقية لمستقبل الأمة، لذا نعتقد أن هذه المعركة يجب أن لا تذهب بعيداً عن الأصول والأعراف الديمقراطية، بحيث



تتمكن جبهة التحرير الوطني وباقي القوى الوطنية والإسلامية في الجزائر من اختيار ممثليها ومرشحيها للانتخابات الرئاسية والتشريعية، من خلال هيئاتها ومؤسساتها، بعيدا عن التدخلات الخارجية، وفي نهاية المطاف الحكم النهائي سيكون عبر صناديق الاقتراع، وليس هذا السيل من التجاذبات والمناكفات والتدخلات، والتي لن تفيد الجزائر وقضيتها بقدر ما تساهم في مزيد من التشققات والاختلافات والضعف لبلد المليون ونصف المليون شهيد.

ويحدونا الأمل أن تلعب المؤسسة العسكرية دورا ناظما للحركة الوطنية والإسلامية الجزائرية، من خلال التزامها الحياد في الحياة السياسية الجزائرية، والحرص على المؤسسات الدستورية وصيانتها من أي عبث داخلي أو خارجي، والإقلاع عن سياسة التدخلات في الشأن الداخلي، ومناصرة هذا القائد أو ذاك، لأن المصلحة الجزائرية العليا والتي تثبت بالملموس حرص المؤسسة العسكرية على صيانتها، وفاء لشهداء الجزائر وتضحياتهم الجسام، واستمرارا للنهج الوطني التقدمي الذي تربى عليه هذا الجيش. فإننا متفائلون من قدرة القوى الوطنية والإسلامية الجزائرية وجيشها الوطني الشعبي، من مواصلة مسيرة الديمقراطية، والتحديث لبناء جزائر حر، فيه مكان لكل الأراء والمواقف التي تؤمن بالوطنية الجزائرية ومسؤولياتها لترسيخ الاستقرار والتقدم والديمقراطية، وبالتفاف الجيش والقوى والأحزاب الوطنية والإسلامية الجزائرية حول هذه العناوين ستتجاوز الجزائر كل العراقيل والعقبات لضمان نهوض وازدهار الجزائر.

جديد الاستراتيجية الأمريكية:
دور إسرائيلي بالوكالة!

محمد صوان

بعد مصادقة مجلس النواب الأمريكي على «قانون محاسبة سورية» ومع توقع أن يقطع القانون المراحل التالية نحو مجلس الشيوخ ومن ثم الإدارة الأمريكية بسرعة قياسية، لم يعد ثمة مجال للشك في أن «محاسبة سورية» تجاوزت كونها «رسالة» لأنها أضحت في موقع القلب من الاستراتيجية الأمريكية التي يديرها «المحافظون الجدد» الممسكون بمؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة والتي كانت الحرب على أفغانستان والعراق واحتلالها أول نذرها.

وفي هذا السياق بالتحديد، فإن الحرب على العراق واحتلاله حصلت في الأصل لتحقيق جملة أهداف في المنطقة دفعة واحدة، اي أن الاستراتيجية الأمريكية توخت ان تشكل هذه الحرب المفصل الحاسم لإخضاع المنطقة من كل البوابات، وتحقيق الأمن لإسرائيل في الطريق. وبهذا المعنى، لم يعد «قانون المحاسبة» مطروحاً من الإدارة الأمريكية للمساومة مع سورية، حول المسألة العراقية تماماً، لأن الاستراتيجية المعتمدة لا تفصل أي حلقة من كامل سلسلة الوضع في الشرق الأوسط عن الحلقات الأخرى من بقية السلسلة، وبكلام آخر: لم يطرح «قانون المحاسبة» من أجل الضغط على سورية لتقدم تنازلات في شأن الملف العراقي فحسب، إنما هو ثمرة نجاح «المحافظين الجدد» في إقناع الرئيس بوش بعدم عرقلة تمرير القانون، بما يساعدهم على تشديد الطوق حول سورية، وتجلى ذلك من خلال:

❖ إعطاء الضوء الأخضر لحكومة شارون كي تقوم بعدوانها، وقصف مخيم «عين الصاحب» المهجور داخل الأراضي السورية.

❖ تجديد الاتهام لسورية بأنها تفتح حدودها أمام عمليات فدائية تستهدف القوات الأمريكية في العراق.

❖ الادعاء بوجود أرصدة مالية للنظام العراقي السابق في المصارف السورية.

إن تمرير «قانون المحاسبة» عبر مؤسسات صنع القرار الأمريكي يعكس تصعيداً يقوده «الصقور» الذين لا يزالون في وضع مريح ضمن الإدارة الأمريكية، ولا يزالون على فكرتهم الداعية إلى استهداف سورية. وإيران أيضاً ... وبالتزامن مع الدلالات والعواقب المتوقعة التي ينطوي عليها تمرير «قانون المحاسبة» لابد من التأمل في استخدام «الفيتو» الأمريكي في مجلس الأمن الدولي لمنع صدور قرار بإدانة اسرائيل حول بناء «الجدار العازل» في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى مشروع القرار الأمريكي «المعدل» حول العراق الذي حظي بما يشبه القبول الجماعي لدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي كانت تعارضه وهي: فرنسا وروسيا والصين، إضافة إلى المانيا: علماً أن التعديلات التي أدخلت عليه لم تف بالغرض من حيث وضع جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال من العراق، سواء كانت ضمن قوات التحالف أو مرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما لم تتضمن التعديلات نصاً محكماً وصريحاً حول منح «مجلس الحكم» صلاحيات «سيادية» كاملة أو تحديد موعد لإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة لمجلس تشريعي وحكومة وطنية علمانية لجميع العراقيين، دون تمييز بين مذهب او عرق أو دين أو طائفة أو طبقة في مجتمع مدني يحكمه القانون والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

يبدو المشهد السياسي مرتبكا في واشنطن هذه الأيام، بعد أن تم تسليم «الملف العراقي» إلى مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس وسحبه من وزير الدفاع رامسفيلد وتقليص صلاحياته، إضافة إلى تنامي نفوذ وزير الخارجية كولين باول في المسألة العراقية أيضاً، وتأتي هذه الإجراءات متزامنة مع ظهور الإخفاقات الأمريكية في العراق وأفغانستان

الأمر الذي قد يكون دافعاً «للمحافظين الجدد» للتحرك تحت ذريعة: «لا يجوز لأحد أن يستضعف الولايات المتحدة»، وإلى ذلك يضاف «فريق الصقور» الذي يتزعمه نائب الرئيس ديك تشيني، المنادي بضرورة «تطويق سورية» اليوم قبل الغد، والانتقال إلى «حروب أخرى» وفرض هيبة «الإمبراطورية الأمريكية» التي يجب أن تسود على العالم أجمع.

في مثل هذا «المناخ» المتكون من استراتيجية معتمدة من ناحية، ومن رفض لأي تسليم «بالإستضعاف» من ناحية ثانية، ومن سعي «المحافظين الصقور» إلى المحافظة على ميزان القوى المختل لصالحهم داخل الإدارة الأمريكية خصوصاً على أبواب الانتخابات الرئاسية من ناحية ثالثة، في ظل هذا المناخ يعرب المحللين المختصين في الشؤون الأمريكية عن اعتقادهم أن «هروب الإدارة الأمريكية إلى الأمام أصبح قائماً»، على أن أخطر ما في ذلك إعطاء إسرائيل دوراً متجدداً في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وللتوضيح هنا، يمكن القول إن «الهروب إلى الأمام» لا يعني أن تخوض الولايات المتحدة الحرب مباشرة ضد سورية، لا سيما في وقت لا تستطيع تبديل جنودها في العراق، وقد انتشر هناك معظم جيشها العامل، بل يعني تكليف إسرائيل بمهمات ضد سورية وغيرها من الدول المستهدفة. وتكليف إسرائيل بمهمات لا يعني إجازة حرب إسرائيلية مفتوحة، بل توجيه ضربات سريعة وقوية تهدف إلى زعزعة الاستقرار. والخلفية وراء ذلك هي: إن الرد على التلويح بإمكانية نشوء فوضى في وجه الولايات المتحدة في لحظة ضعف تعانيه: يكون بـ «إدارة فوضى» يمكنها أن تصيب مواقع الاعتراض على السياسة الأمريكية الكونية.

الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب على العراق واحتلاله، هو إدخال إسرائيل في ما تسميه واشنطن «الحرب على الإرهاب» الأمر الذي كانت الولايات المتحدة تستبعده قبل الحرب وأثناءها وإلى ما قبل فترة من الزمن، ومن هنا فإن «قانون محاسبة سورية» خصوصاً عندما يستكمل مراحله كافة، ليس مجرد تصعيد أمريكي ضد



سورية، بل هو ضوء أخضر استراتيجي لإسرائيل بمباشرة العدوان على سورية ولبنان وفلسطين، لاسيما إذا كانت الولايات المتحدة ستتوجه بعد ذلك إلى مجلس الأمن في محاولة للتضييق على سورية وفلسطين.

والمحزن في موضوع «قانون محاسبة سورية» أن لا يجد المواطن العربي ردة فعل عربية رسمية واسعة في مستوى خطورة هذا القانون ليس على سورية فحسب، فسورية قد كيفت وضعها على مواجهة مثل هذه القوانين المتعسفة الظالمة، بمزيد من الصمود والإصرار على مواقفها الوطنية والقومية ثم أن «العقوبات» لن تؤثر كثيراً على سورية من الناحية الاقتصادية، ولكن «رمزية» هذا القانون الأمريكي. الصهيوني تؤكد مدى ما توصل إليه «الانحياز الأعمى» لكل ما تسعى إليه إسرائيل وقوى الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة من اتخاذ مواقف عدائية قصوى ضد العرب، وعلى رأسهم العرب الصامدون في وجه الضغوط الأمريكية الذين يقفون مع الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال واسترداد حقوقه الوطنية والقومية المشروعة وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد أعلنت سورية بأنها ستستمر في مواقفها حتى لو بقيت وحدها. وهي تعلم تمام العلم أن أي عمل عسكري يستهدفها بالعدوان، سوف يجعل الساحة العربية على المستوى الشعبي ميداناً لمقاومة «مشروع إعادة ترتيب الأوضاع» في المنطقة، الذي سبق أن «بشرت» به الولايات المتحدة إسرائيل، قبل بدء الهجوم على العراق، وقد أصبح واضحاً «أن إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة» يعني بالدرجة الأولى محاولة إخضاع كل الرافضين «للشروط الإسرائيلية. الأمريكية التصفوية» ومحاولة «ترويض» أو تغيير أي نظام عربي صامد في وجه هذا التغيير الذي تسعى إليه الولايات المتحدة لضمان سلامة وأمن الكيان الصهيوني العنصري.

تبقى «فضيحة» استخدام الولايات المتحدة مرة أخرى «للفيتو» حق النقض ضد إدانة إسرائيل في بناء «جدار الفصل» العنصري الذي شطب كل «الدعاوى الأمريكية» حول تبنيها لفكرة إقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة»، فلقد كان هذا المشروع الذي قدمته سورية إلى مجلس الأمن الدولي بإدانة إقامة هذا الجدار والمطالبة بهدمه وإزالته «موبكلاً وذكيا» لامتحان مدى الصدقية العملية الأمريكية لمعارضة الرئيس بوش إقامة هذا الجدار، إذ استطاع المشروع السوري رغم استخدام المندوب الأمريكي «للفيتو» ضده، أن يعري الموقف المخادع الذي يدعي معارضة إقامة «جدار الفصل» العنصري، ثم يستخدم حق الفيتو ضد مشروع قرار يدعو لإدانته أو إزالته أو حتى وقف «ورشة بنائه».

إذا كان ما تقدم يعطي صورة واضحة عن التوجهات الأمريكية حيال المنطقة عامة وسورية خاصة كما تعكسها مواقف «صقور المحافظين الجدد» فإن الموقف السوري معبراً عنه الرئيس بشار الأسد الذي لم يرد مباشرة على قرار المحاسبة في مجلس النواب الأمريكي، بل رد على الاستراتيجية الأمريكية في منعطفها الراهن، في خطابه أمام القمة الإسلامية في ماليزيا يوم ٢٠٠٣/١٠/١٦ قائلاً: «إن سورية لن ترضخ للشروط الأمريكية والإسرائيلية» ويقيناً أن سورية التي لا تسعى إلى المواجهة مع الولايات المتحدة، تمتلك نقاط قوة عدة أبرزها على الإطلاق نقاط ضعف الاستراتيجية الأمريكية نفسها على المدى المتوسط والبعيد.

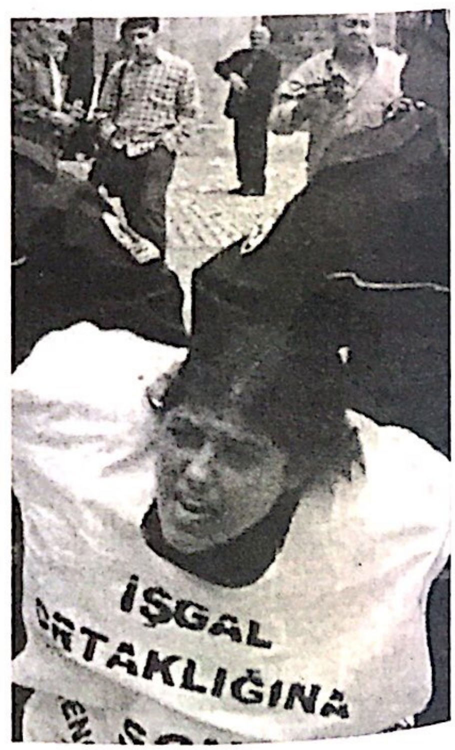
الأمن والاستقرار في العراق لم يحققه «جوني» فهل سيحققه «محمد جيك»

حسن الطهراوي

بعد موافقة البرلمان التركي على مذكره حكومة حزب العدالة والتنمية، ومنحها صلاحيات اتخاذ القرار بإرسال الجيش التركي إلى العراق، دخلت تركيا على خط الأزمة العراقية من أوسع أبوابها، خاصة بعد اتساع ردود الفعل المعارضة لقدوم الأتراك إلى العراق من قبل مجلس الحكم الانتقالي والأحزاب الكردية والجامعة العربية. وحديث الشارع التركي الذي أظهر في آخر استطلاعات الرأي العام أن ٦٥٪ منهم يعارضون إرسال قوات إلي العراق، ولكن السؤال المهم ما الذي دفع بتركيا للإقدام على هذا القرار بعد الأول من آذار الماضي عندما رفض البرلمان التركي مذكرة مشابهة تقدمت بها الحكومة قبيل الحرب الأمريكية على العراق.

البرلمان ..... بعد الرفض وقبل الموافقة

يمكن القول أن رفض البرلمان التركي في آذار مارس الماضي السماح بتركيز ٦٢ ألف من الجنود الامريكيين على الأراضي التركية شكل صدمة مفاجاة للادارة الأمريكية، التي كانت تعد العدة لغزو العراق



«محمد جيك هو الاسم الذي يطلق على الجنود الأتراك»

وتعيل أمالا كبيرة على حليف استراتيجي كتركيا، إلا أن هذا القرار وبدون شك وضع علاقات تركيا بواشنطن أمام منعطف جدي وطرح علامات استفهام عديدة حول مستقبل هذه العلاقات.

نائب وزير الخارجية الأمريكي «بول ولفوفيتز»، حمل مسؤولية الموقف للجيش التركي حين وصفه بأنه لم يقم بممارسة الدور والضغط المطلوب مطالبا تركيا بضرورة التكفير عن خطأها، وبدأ الأتراك بالبحث عن سبل اعادة قطار العلاقات إلى مسارها الطبيعي، لأن أكثر ما كانت تخشاه حكومة حزب العدالة والتنمية انعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي للبلاد، و القروض التي تحصل عليها من صندوق النقد الدولي، ولكن جاءت الرياح مرة اخرى بما لا تشتهي السفن التركية عندما ألقت القوات الأمريكية القبض على مجموعة من الضباط الأتراك في شمال العراق اتهمتهم بتسليح وتدريب التركمان. هذا الحادث وبقدر ما أثار انزعاجاً داخل المؤسسة العسكرية التركية، حمل معه أيضا تساؤلات حول الرسالة التي يراد توصيلها إلى أنقرة، وفسرت على أن التواجد العسكري التركي والذي يقدر بخمسمائة ألف جندي بات غير مرغوب به، ما لم تتعاون أنقرة مع واشنطن بشكل جدي، وما زاد الطين بله، لقاءات الأمريكيين مع قيادات في شمال العراق PKK - Kadek حزب العمال الكردستاني، أما داخليا فقد حظي القرار الأول للبرلمان التركي بارتياح شعبي عام ، باستثناء من أولئك الذين ظلوا يحذرون من مخاطر الابتعاد عن واشنطن، واحتمالات فقدان تركيا لدورها الإقليمي وتأثرها بالأوضاع في العراق وعدم حصولها على حصة من الكعكة العراقية.

مشكله الضباط.. نهاية البداية

بعد تجاوز مشكلة الضباط الأتراك في شمال العراق، عبر الحوار والاتصالات الهاتفية ، بدأت تركيا مرحلة من المفاوضات السياسية والعسكرية مع واشنطن تهدف بالدرجة الأولى لمنع حدوث مثل هذه المشاكل وتنظيم علاقات البلدين بخصوص العراق. وعلى نار هادئة تم الاتفاق على مشاركة تركية في العراق. لإعادة الأمن والاستقرار في العراق، وهو ما نتج عن مجلس الأمن القومي التركي في اجتماعه العادي في أغسطس الماضي وإعلانه عن موافقة ضمنيه لإرسال الجيش إلى العراق، وعلى الرغم من إصرار رئيس الجمهورية على ضرورة أن يكون مثل هذا القرار مستنداً لقرارات الشرعية الدولية. ولكن يبدو أن الحكومة والجيش قد حسما موقفيهما حتى لو لم يصدر قراراً دولياً بهذا الشأن.

المصالح العليا للبلاد كلمه السر للدخول إلى العراق ...

لا شك أن للجيش دوراً كبيراً وهاماً في تحديد السياسات العامة في تركيا. وهو لم يقف على الحياد هذه المرة على غرار - أو كما يقال - ما حدث في المذكرة السابقة حيث كانت كلمات رئيس قيادة الأركان حلمي اوزكوك - وهو قليل الحديث للصحافة - تغير بوضوح عن موقف الجيش الذي يرى بأن إمكانيات الفوز في لعبة



اليانصيب لن تتحقق ما لم تحصل على بطاقة اليانصيب.

أما الحكومة فموقفها لم يكن بعيداً عن موقف الجيش فهي لم تتصادم معه في موضوع العراق على عكس ما يحدث مثلاً في قضايا أخرى، كالمشكلة القبرصية والتعديلات الدستورية التي تسهل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتدافع عن فكرة إرسال الجيش إلى العراق بأن المصالح العليا للبلاد تتطلب ذلك ويمكن إدراج الكثير من القضايا تحت هذا العنوان أهمها:-

- اعاده تعمير وتصحيح مسار العلاقات مع واشنطن .

- ستصبح صاحبة كلمة في تقرير مستقبل العراق ، والحيلولة دون إقدام الأكراد على تشكيل دوله أو كنفدراليه في الشمال .

- الحفاظ على حقوق التركمان

- الحصول على ضوء أخضر من واشنطن لإخلاء شمال العراق من مسلحي حزب العمال الكردستاني .

- الحصول على مساعدات مالية من واشنطن، و مواصلة حصولها على قروض من صندوق النقد الدولي.

في الواقع إن الحكومة لم تتخذ بعد قرارها النهائي بشأن إرسال الجيش إلى العراق ولكنها أيضا ليست بعيدة كثيراً عن هذا القرار، وتحاول التخفيف من تداعيات قرارها بالتركيز على الجانب الإنساني والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار ومساعدة العراقيين، وإن الجيش في حال إرساله إلى العراق لن يكون جزءاً من قوات الاحتلال.

ولكن هناك فرق بين الأماني والواقع، فما يطلب من تركيا قوات عسكرية يتجاوز عددها عشرة آلاف جندي - حسب الصحف التركية- والمناطق التي تعمل فيها هي الأكثر سخونة في العراق، «محافظه الانبار» وهي المناطق التي عجزت فيها قوات الاحتلال الامريكية على ضبط الأوضاع بكل ما تملكه من تجهيزات وعتاد عسكري متطور. الأمر الذي سيضع القوات التركية - في حال ذهبت - ليس في واجهة عنيفة مع المقاومة العراقية فحسب بل سيدخلها في تعقيدات الوضع العراقي الداخلي وحسابات إقليمية متعددة عبرت عنه معظم دول المنطقة من خلال رفضها الواضح والصريح لانتشار القوات التركية في العراق.

وبدلا من تحقيق الأمن والاستقرار الذي فشلت فيه القوات الامريكية، حيث من الصعب أن يتحقق في ظل وجود الاحتلال، فالانتشار التركي سيطول من أمد الاحتلال ويمنح الامريكيين فرصة جديدة لأخذ النفس، وربما يفتح الباب لدول أخرى للمشاركة، دون انتظار الشرعية الدولية.

وبإشراك دول إسلاميه كتركيا في التحالف الأمريكي الإنجليزي القائم حالياً في العراق سيزيل عنه ولو بقدر ما صفة العداء للإسلام والمسلمين.

تفجير السفارة التركية في بغداد إعادة الحسابات من جديد

على الرغم من أن تصريحات المسؤولين الأتراك حاولت الفصل بين ما تعرضت له السفارة التركية في بغداد، وقرار إرسال الجيش إلى العراق، والنظر إلى عمليه التفجير على أنها تندرج في إطار العمليات المسلحة التي تجددت هناك بين الفترة والأخرى، إلا أن ما قاله أحد الشباب العراقيين على شاشات التلفاز بعد الحادث «بأنه مكتوب رفض لأنقرة». يظهر بوضوح وبساطه مدى حجم وجدية المعارضة العراقية، والتي جاءت بعد يوم واحد من تصريحات الجنرالات الاتراك وتوعدهم بالرد القوي على أي عمليات تتعرض لها قواتهم في العراق، مؤكدين رغبتهم في العمل في منطقه صلاح الدين شمال بغداد أو محافظه الانبار المحاذية لحوض نهر الفرات وهي أكثر المناطق سخونة من حيث المقاومة.

يبدو أن التطورات الأخيرة وتزايد حملة المعارضة للقوات التركية وضع أنقرة في موقف صعب وعزز من مواقف المعارضين داخلياً والمطالبين بإعادة النظر والتمعن جيداً قبل اتخاذ أي قرار من قبل الحكومة.

ولكن الأهم أن واشنطن رافضة أن تستعجل قدوم الأتراك، ولم تقم بعد على مواصلة المباحثات العسكرية والسياسية مع أنقرة، لوضع النقاط الأخيرة في موضوع إرسال الجيش، والذي يبدو أنه سيعقد الأمور في العراق أكثر من حلها، فالموقف الكردي تجاه الأتراك غني عن التعريف، والقيادات الشيعية حذرت، والمقاومة العراقية تتوعد بالرد.

الموقف العربي الرسمي رافض ، ولكن السؤال المطروح هل ستتراجع أنقرة عن موقفها؟؟ الاجابة على هذا السؤال تبقى مرهونة بالتطورات، ولكن الواضح أن قرار إرسال الجيش إلى العراق هو قرار استراتيجي - كما يقول المحلل السياسي جنكيز شندار - ومن الصعب أن يتغير نتيجة لعمليه هنا أو هناك، وبمقياس الربح والخسارة التي باتت دارجة في انقره يبقى موقفها النهائي مرتبط بمدى تعاطي واشنطن معها سواء على صعيد المساعدات الاقتصادية، أو التعامل مع مسلحي حزب العمال الكردستاني أو اشتراكها - نوعا ما - في إعمار ومستقبل العراق.

الجدار العنصري البغيض

لطخة عار في جبين الإنسانية

يوماً بعد يوم، يعلو جدار الفصل العنصري البغيض، الذي تشيده حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتلوى كالأفعى كي يقضم آلاف الدونمات، ويصل إلى ألف كم، جاعلاً من المدن والبلدات الفلسطينية معازل منفصلة عن بعضها، ومحاصرة من كل الجهات، كما هو الحال في مدينة قلقيلية التي يطبق الجدار العنصري الحصار عليها، ليحولها إلى سجن منفذه الوحيد بوابة يقف خلفها جندي إسرائيلي مدجج بالسلاح، يتحكم بخمسين ألف فلسطيني من سكان هذه المدينة، يغلق البوابة أو يفتحها حسب مزاج رؤسائه، دون أدنى اهتمام بحاجات هذه الكتلة البشرية الهائلة، هذا الأمر لم يحصل في أي مكان في العالم، حتى في تاريخ البشرية الأكثر ظلاماً، والمفارقة السوداء الجارحة والخارجة عن كل معقول، بعد كل هذا، أن تتبجح إسرائيل والإدارة الأمريكية الداعمة لها (بحقوق الإنسان والديمقراطية).. والأنكى من ذلك أنها تقدم ذريعة سخيفة لا تقنع الأطفال، لتبرير بناء الجدار، على أنه (جدار أمني، ليس له أي بعد سياسي)، فبأي عصر لا معقول نعيش؟! وما هذا المستوى من الانحطاط الذي وصل إليه عالمنا المعاصر (المتحضر) كما يقولون؟! إذ كيف يقف العالم صامتاً وعاجزاً عن فعل أي شيء أمام هذه الجريمة النكراء.. وأمام هذه العنجهية التي بلغت حدوداً لا مثيل لها؟!

مع ذلك شكراً لبعض الضمائر الإنسانية الحية في الغرب التي لا تستطيع فعل شيء سوى جمع بعض التبرعات الخيرية لأطفال فلسطين في الضفة وغزة، التي تقول بعض الأرقام أن ٣٠٪ منهم يعانون سوء تغذية مزمن، كما أنهم باتوا يعانون أمراضاً نفسية خطيرة، كالاكتئاب والرهاب والتبلل الليلي، بسبب ما يتعرضون له يومياً من اجتياحات وهجمات وحصار، تخلف مشاهد القتل والدمار والحرائق.. إذ على أهمية المساعدات الإنسانية (التي لا نعرف فيما إذا كانت تصل إلى محتاجيها)، فإن القضية الفلسطينية هي قضية سياسية بالدرجة الأولى، بل هي أعدل قضية في التاريخ الإنساني المعاصر، وأساسها الاحتلال البغيض الذي تمادى في غيه إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وما لم تضع البشرية حداً لهذا الاحتلال، فستبقى هذه القضية جرحاً نازفاً، ولطخة عار على جبين الإنسانية، وما على أصحاب الضمائر الحية في الغرب إلا أن يرفعوا الصوت عالياً ضد هذا الاحتلال الظالم، ويمارسوا ضغوطاً جدية على حكوماتهم لتغيير سياستها غير العادلة تجاه قضية هذا الشعب الذي عانى ولا يزال يعاني الكثير.



ثقافة وفنون

ج. م. كويتزي الفائز بجائزة نوبل للآداب ٢٠٠٣

فارس النزعة الأخلاقية الذي فقد إيمانه بجدوى الكتابة!

لم نلتفت إليه كثيراً نحن قرّاء العربية، بدليل أننا لم نترجم له سوى روايتين الأولى هي «العار»، التي ترجمتها دار الجندي بعنوان: «الخزي»، ورواية «بانتظار البرابرة» التي خلفت أصداء واسعة في الغرب حين صدورها، ولكن بالتأكيد سوف يتهافت المترجمون ودور النشر على ترجمة أعماله وطباعتها بالعربية بعد أن منحته الأكاديمية السويدية جائزة نوبل للآداب للعام ٢٠٠٣، وقيمتها عشر ملايين كورون سويدي (١.٣ مليون دولار)، إنه الكاتب الجنوب إفريقي جون ماكسويل كويتزي، الذي يفضل أن يختزل اسمه: ج. م. كويتزي، وهو ثاني أديب من جنوب إفريقيا يفوز بجائزة نوبل الأدبية، بعد مواطنته نادين غورديمير، التي سبقته إلى الفوز بها قبل ١٢ سنة.

كانت أنظار البعض في العالم العربي مشدودة إلى إمكانية فوز الشاعر السوري أدونيس بالجائزة هذا العام، حسب الشائعات التي تسربت في غير مكان، وبما أننا نحن العرب نتطلع إلى أي انتصار، ولو على صعيد الجوائز الأدبية أو الفنية، فقد أصبنا بخيبة أمل لعدم فوز أدونيس بالجائزة، ليس لأنه يستحقها أكثر من كويتزي أو أقل، بل لأننا بحاجة لأي انتصار مهما كان صغيراً، لعلنا نعيد الاعتبار لأنفسنا التي تعاني الكثير من الاحباطات والهزائم على أكثر من صعيد.

علي الكردي



ولد كويتزي عام ١٩٤٠ في الكاب، وبدأ حياته روائياً في العام ١٩٧٤، وحقق شهرة عالمية عام ١٩٨٠ بعد صدور روايته (بانتظار البرابرة) التي عالج فيها موضوع (نظام التمييز العنصري) الذي عانت منه بلاده، كما فعل في معظم رواياته، إذ يشكل هذا الموضوع بالنسبة له هاجساً دائماً، لأنه يمكن كما يقول: «أن يظهر في أي مكان، ولمَ لا، فها هو جدار الفصل العنصري البغيض، يشيد في فلسطين المحتلة أمام صمت العالم وأنظاره..

تأكدت مكانة كويتزي الأدبية في الأدب العالمي بعد فوزه بجائزة «بوكر» البريطانية الرفيعة عام ١٩٨٤ عن كتابه (مايكل ك. حياته وعصره)، ثم حصل مرة ثانية على جائزة «بوكر» (التي نادراً ما يفوز بها كاتب مرتين) عن روايته «الخزي» عام ١٩٩٩.

أشارت لجنة التحكيم في حيثيات منحه جائزة نوبل أن روايته «تتصف بالمهارة في التركيب والتحليل، كما ذكرت أنه: «لا يرحم في انتقاده النزعة العقلانية القاسية والأخلاق المزيفة للحضارة الغربية»، وهذا ليس بغريب إذا علمنا من خلال سيرته الذاتية عمق تجاربه الخاصة وتنوعها، ومدى جدية مسيرة حياته المليئة بالاطلاع والدراسة، ثم تأثره العميق بالعزلة التي عاشها، فقد كان والده موظفاً في السلك الحكومي، بيد أنه استقال لمعارضته سياسة التمييز العنصري في بلاده، حيث فضل العمل مربياً للأغنام، فانتقلت الأسرة إلى بلدة ورتشيستر، وكان كويتزي حينئذٍ في الثامنة من عمره.

درس في سنواته الأولى في مدينة الكاب، حيث حصل على شهادتي البكالوريوس (١٩٦٠) والماجستير (١٩٦٣) في الآداب، ثم انتقل للعمل كمبرمج لأنظمة «الكومبيوتر» لدى شركة ضخمة في إنكلترا، وقد وفر له عمله في هذه الشركة إمكانية السفر والتنقل واكتساب الخبرة في أرجاء مختلفة من العالم، ثم قرر بعد ذلك السفر إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراساته العليا، فحصل على شهادة دكتوراه في الآداب من جامعة أوستن في ولاية تكساس، ثم عاد إلى بلده جنوب أفريقيا ليعمل أستاذاً في جامعة الكاب في الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣)، ثم عاود السفر مجدداً في الفترة ما بين (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ليدرس الأدب في جامعة ولاية نيويورك في بافلو، ثم احتل مقعد مادة اللغة الإنكليزية في جامعة جونز هوبكنز (١٩٨٦ - ١٩٨٩)، ثم أصبح أستاذاً زائراً في جامعة هارفارد الأمريكية (١٩٩١).

تعرضت حياة كويتزي الأسرية إلى هزات محزنة، فقد تزوج في عام ١٩٦٣، وأنجب ولداً وبنتاً، طلق زوجته عام ١٩٨٠، وفقد ابنه الشاب ابن الثالثة والعشرين عاما على إثر حادث سير مروع، مما أورثه حزناً

دفيناً أضاف ثقلاً إلى العزلة الشديدة التي فرضها على نفسه، فقد عرف عنه أنه شخص انطوائي، شديد الصرامة في حياته اليومية المتقشفة، فهو لا يأكل اللحوم ولا يشرب ولا يدخن، ونادراً ما يضحك، يعمل لساعات طويلة.. حتى أنه لم يسافر إلى لندن لاستلام جائزة «بوكر» في المرتين التي فاز بها بهذه الجائزة المرموقة، وظل كما قيل صامتاً، لم يعلق بكلمة واحدة حينما زف صديق له، صحفي، نبأ فوزه بجائزة نوبل، وباعتقادنا لا يمكن الفصل بين هذه الصفات الشخصية القاتمة، وبين تأثيرات جو التمييز العنصري شديد الوطأة الذي نشأ في ظله وخلف في نفسيته تلك الندوب التي تركت أبلغ الأثر على عوالمه الداخلية، فرغم أنه رجل أبيض، إلا أنه نشأ في بيئة معادية ومناهضة بشدة لنظام التمييز العنصري، وهذا ما جعله يبتعد عن زملائه من الكتاب والمثقفين البيض الذين انتقدوا كتاباته المعادية للإمبريالية ونظام (الأبارتيد)، حيث نجد وصفاً لتجاربه الخاصة المريرة بهذا الشأن في سيرته «طفولة: مشاهد من حياة ريفية، التي رسم خلالها صورة شديدة القسوة ومعتمة لقوانين التمييز العنصري التي تفصله والآخرين وفق معايير عرقية لا إنسانية زادت من غربته وعزلته الشديدة.

يشير النقاد إلى تأثر كويتزي بعمق بكتاب ما بعد الحداثة الغربيين، الذين ناهضوا ميول الإمبريالية للسيطرة على العالم، وخاصة بعد حرب فيتنام، وبالنسبة لنا نحن العرب، ربما تأخذ نزعة المعاداة للإمبريالية وتوجهاتها المستمرة للسيطرة على العالم بعداً راهناً بعد الأحداث الدامية التي نشاهدها في فلسطين المحتلة والعراق، خاصة وأن هذه النزعة تأخذ أشكالاً أكثر تركيباً وتعقيداً في مواجهة قوانين الهيمنة والإلغاء ومحو الهويات في ظل عولمة وحشية تريد إعادة ترتيب العالم وفق النسق الأمريكي، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الشعوب ومصالحها، وتنوع ثقافاتها، وخصوصيات هوياتها التي تنبع من إرث حضاري عريق.

يفكك كويتزي، كما يرى دارسو الأدب والنقاد البنيات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية في رواياته، وهو يستعمل في سبيل الوصول إلى هذه الغاية أسلوباً رمزياً ساخراً، يعتمد المحاكاة التهكمية والمجازات والحكايات التمثيلية لفهم الطبيعة التوسعية للفلسفة السياسية الغربية، وتأثيراتها على البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، أو على البلدان التي خرجت منها القوى الاستعمارية، لكنها لا زالت خاضعة لنفوذها، ففي رواية «الخزي» مثلاً، تناول كويتزي التغيرات السياسية - الاجتماعية بعد تولي السود السلطة في جنوب إفريقيا، حيث يكشف عن عمق التأثيرات السلبية التي خلفها نظام الأبارتيد في بلده، ويهجس الكاتب الجنوب إفريقي بصراع الخير والشر والخيارات الأخلاقية التي تتجاوز البشر إلى الحيوانات، حيث تتعايش في أدبه شخصيات عقلانية باردة ومتسائلة.. وأخرى يقودها جسدها الحسي كالحيوانات، كما هو الحال مع بطلة رواية «بانتظار البرابرة» و«مايكل ك» وغيرها..

ولعلها من المفارقات الحادة، أو الساخرة سخرية سوداء أن ينال كويتزي جائزة نوبل الكبرى في وقت يتساءل فيه: عن جدوى الكتابة أصلاً، وفي الوقت الذي يفكر فيه في هجر بلاده «بعدما هوت من الفوضى إلى المزيد من الفوضى بعد زوال النظام العنصري» كما يقول، ربما لأن إعادة البناء، والتخلص من آثار النظام السابق أكثر تعقيداً وصعوبة مما نظن بكثير، حيث البحث عن «الفردوس المفقود» مسألة صعبة المنال في ظل عالم فقد أبعاده الأخلاقية، وبالتالي يتساءل كويتزي كما كتب على لسان بطلته المسنة في رواية «اليزابيث كوستيلو» «عما إذا كان على المرء أن يلوذ بالصمت مثل الأشخاص المتحررين من الهواجس الأخلاقية»، وبهذا المعنى، لكأن كويتزي يفقد إيمانه بجدوى الكتابة في تغيير هذا الواقع المؤلم، ليمعن في الانكفاء على ذاته، متمثلاً هذه النظرة العدمية الكئيبة. يقول كويتزي: «لست مبشراً أو غيره، أنا شخص عادي محدود الحرية (مثل سجين ربط بالسلاسل) يبني أشكالاً لناس يتحررون من سلاسلهم ويديرون وجوههم نحو الضوء».

تأثر كويتزي بكافكا ودوستويفسكي وديفو ومأساوية بيكيت، بيد أنه انفتح على تقنيات الرواية الحديثة التي تحررت من وطأة السيطرة التي يمارسها الكاتب عادة على نصه، بصفته راوياً عليماً، أو سارداً للنص، وتعلم كيف يطور تقنية السرد الروائية، دون أن يثقل كاهل شخصياته بما هو خارج عنها.

لا أدري لماذا لمست تقاطعات كبيرة بين كويتزي وكاتبنا الراحل إدوارد سعيد، رغم أن الأول روائي والثاني ناقد أدبي وموسيقي وأكاديمي لامع، فالاثنين يتماثلان في نزعتهما الأخلاقية، الإنسانية العميقة التي تحدد رؤيتهما الكونية لهذا العالم المغلف بوحشية العقلانية الباردة للقوى الاستعمارية التي تحكم قبضتها الفولاذية، وسلطتها المعرفية الغاشمة على الآخر دون رحمة، وفي نفس الوقت لم يعش كويتزي أوهاماً ما تجاه «الحلول السياسية الثورية» لأنه يعلم أن الثورة لها مكانها أيضاً في التاريخ، وهو بذلك مثل إدوارد سعيد الذي فكك النظرة الاستشراقية المغلفة بسلطة الثقافة ونظرتها الاستعلائية لكنه لم يغفل الآثار المدمرة التي خلفتها تلك النظرة في بنية الآخر - المخترق الذي لا يزال يعيش عقدة «الخواجا» ويتماهى به.

اللاجئون الفلسطينيون
جوهر الصراع وعقدة التسوية

تُعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين، من القضايا الإشكالية والجوهرية التي بدون حلها، لن يتوقف الصراع العربي الإسرائيلي، مهما اشتدت الضغوط السياسية والعسكرية التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة، وكتاب «اللاجئون الفلسطينيون/جوهر الصراع وعقدة التسوية» الصادر حديثاً عن مركز الغد العربي للدراسات بتقديم من د. جورج حبش، يحتوي بين دفتيه ستة أبحاث تتناول تطورات قضية اللاجئين الفلسطينيين بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ م، وهو محاولة جادة ورصينة، لرصد وتوثيق وتحليل مجمل الوقائع والتطورات المتعلقة بهذه القضية.

شارك في تقديم أبحاث الكتاب الباحثون: حمد موعد، صابر محي الدين، علي فياض، ماجد كيالي، نبيل السهلي.

يظهر الكتاب الكثير من الحقائق حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم، من أهمها: أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إنسانية أو دينية أو تقنية يمكن الالتفاف عليها أو حلها بتضافر الجهود الدولية، بعيداً عن الإقرار بحق العودة.

يقع الكتاب في ٥٤٠ صفحة من القطع الكبير.

قراءة الأحداث بسببية (البعد الواحد) إنقاص للحقيقة!!

ماجد أبو شمالة

ليس عجيباً أو غريباً أن يحتكم المرءُ لتاريخه وثقافته وموروثه فيما هو مقدمٌ عليه من عمل، أكان نشاطاً فكرياً أو اجتماعياً،...، رغبة منه بالوقوف على مدى صوابية التوجه، أو الأمل بأن يجد عوناً يمده أو يستأنس به. في الوقت الذي قد نجدُ فيه بعضاً من الناس محجماً عن العمل، لشعوره المسبق بعدمية الجدوى من فعله، لاختلاف ما يؤمن به وما هو موروث، فإن أقدم على الفعل قولاً أو عملاً، جانب الرأي العام الذي يحتكم للموروث على علاته. ذلك ما يوضح بجلاء مدى تأثير الموروث (تاريخ، ثقافة،... الخ) سلباً وإيجاباً على سلوكية الفرد أو الجماعة.

وإذا كان للموروث هذه الهالة السحرية المؤثرة في سلوكية الفرد والجماعة البشرية، أيحقَ لنا أن نسأل: هل تتساوى كل الشعوب والأمم تأثراً بتاريخها وموروثها العام؟! من الإنصاف القول بأن الأمر يأخذ شكلاً متفاوتاً تحكمه النسبية. فبعض الشعوب والأمم ربما قد تفلتت بقدر أو بآخر من موروثها، وبعضها أجرى تدقيقاً وتمحيصاً حقيقياً، فأخذ ما يلائم ويغني مسيرته الحياتية، وأهمل ما عداه. وذلك تدرجاً مع مرور الزمن بالتأكيد. في الوقت الذي نجد فيه بعضاً من الشعوب والأمم من ظلّ محكوماً لموروثه، معطيه هالة قدسية لا تسمح بالمخالفة أو المناقشة، فانسحب بظله وتبعاته على مجرى وتفاصيل الحياة دونما فكاك! والأكثر من ذلك أن تجد بعض أفراد الأمة أو جماعات منها تسهم عن قصد أو غير قصد ببث روح الحياة والديمومة في كل موروث فاقد للحياة، مع أنه محكوم أصلاً لزمن معين ومكان معين! وبذا لم يعد حدثاً ماضوياً، بل حديث عهد يتجدد! نعم، إن الموروث (تاريخ، ثقافة،....) ضرورة حياتية لا غنى عنها. فالإنسان بطبعه ميّال لماضيه، يحنّ إليه، فهو مقدمة ليومه وصانع مستقبله. ولكن أن يظل هذا الموروث بكل ما فيه من غث وسمين، يحكم أو يتحكم في السلوك ونمط العيش. فذلك ما يعيق التطور والإبداع والخلق.

ولأن الموروث مخزون ذاكرة ومعين ينهل منه، وجب بالضرورة تنقيته من كل شائبة، وذلك بالاعتماد على المنهج العلمي تحليلاً وتدقيقاً وحكماً. فيُعلى ما هو ثابت جلي، ويزاح كل متحول متغير فاقد للصلاحية.

خاصة إذا علمنا أنّ كثيراً مما حواه الموروث (تاريخاً، ثقافة،...) قد صيغ على يد أفراد، حكمتهم المصالح والعقيدة والخلفية الفكرية والسياسية. فهل يعقل مثلاً - أن ينسب تاريخ أو حدث لفرد أو أسرة أو عشيرة بينما شمل ذلك الحدث زمناً وأمكنة وساهم في صنعه شخوص أخرى؟! هذا التلاعب وقلب الحقائق وتبسيط الأمور على هذا المنوال، أسهم في التفكير والسلوك الاجتماعي بشكل عام. فباتت ظاهرة (البعد الواحد) أو أحادية السبب والرؤية هي المسيطرة في تفسير وقراءة الحدث أو مجموع الحدوث! وذلك ما عكس سلباً على السلوك الفردي والجماعي الذي امتاز بالحدية والجدية والقطع والجزم في الأمر، وغدت كل الأشياء محكومة لأمرين لا ثالث لهما (صواب، خطأ)، (أسود، أبيض) ولا مجال لمنزلة وسطى بينهما، والناس إما خصوم وإما أصدقاء، ولا مكان لحسن النية أو فرصة للاجتهاد والاختلاف والتباين في قراءة وتقدير الظروف. ذلك ما ينعكس سلباً واضحاً وملموساً في التفكير العام والعلاقات العامة، مما يقلل من فرص التطور والانطلاق، بل ويهدر الطاقات الإنسانية.

إن تغليب سبباً أو عاملاً من العوامل الصانعة للحدث أو مجموعة الحدوث تبسيط وتسطيح للحقيقة، يترك أثره في عقلية النشء ويربك عقولهم ويضعفها بسبب تغييب الأبعاد الأخرى للحقيقة. وفي هذه العجالة قد يضيق المجال لإيراد أو سوق الكثير من الأمثلة التي تصلح سنداً للراي، ولكن لأن الفكرة باتت واضحة، سنورد بعض الأمثلة، منها القديم ومنها الجديد المعاش، والذي قد لا يتوقف كثير من الناس عند مجمل أسباب حدوثها ومكوناتها العامة، فهي قد حفظت كأحداث لبعد واحد أو سبب واحد! من منا لم يسمع بفتح (عمورية) على يد المعتصم؟! ألم يعزُ فتحها على يدي المعتصم وجيشه الجرار واستشارة المنجمين وكل الدماء التي سالت فيها لاستجارة امرأة عربية قالت: (وا معتصماه)!! أيعقل أن يكون الأمر كذلك فحسب؟! أليس من أسباب أخرى تستحق صنع الحدث؟! وبغداد عاصمة الرشيد التي سقطت على يدي (هولاكو)! أحقاً سقطت لأن (هولاكو) قرر غزوها، أم أن أسباباً أخرى أسهمت في تحقيق السقوط (تفكك الجبهة الداخلية، انحلال النظام السياسي،...) إن على يدي (هولاكو) أو غيره من الغزاة، فالعوامل الداخلية والخارجية مجتمعة حققت الحدث. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فهل سقوط بغداد الذي نعيشه الآن يختلف عن ذاك، أليست الجبهة الداخلية بكل تبايناتها وتفككها، والظروف الحياتية وقسوة الحصار وكثرة الحروب وطول أمدها وقوة الغزاة العسكرية والتخاذل العربي وطغيان الحاكم كلها أسباب تجتمع في صنع الحدث ولا يجوز تغليب أحدها على الآخر ليقترن الحدث به فحسب؟! وهل سقوط الأنظمة العربية في العصر الحديث تحت براثن الاستعمار، واغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني، مرده كما يقول البعض لقوة الهمجية الاستعمارية فحسب، أم أن هناك العديد من الأسباب، ومنها ضعف الرابطة القومية، واحتكار السلطة الفردية، وقصر النظر وعدم الشعور بالمسؤولية الجمعية، وغياب الحريات العامة والديمقراطية. وبالقياس هل الغزوة الصليبية على المنطقة العربية مدفوعة كانت بالعامل الديني البحت، أم أن هناك أسباباً أخرى أسهمت في حدوث الفعل (اقتصادية، اجتماعية، ضعف وتفكك وتناحر الإمارات والدوليات العربية حينئذ).

ومن قال حديثاً أن سبب إقدام

فريق أوسلو وقيادة منظمة التحرير المتنفذة هو قلة الخيارات والبدائل امامها، وبين يديها. متناسياً أسباباً أخرى أساسية، كالعقلية والذهنية السياسية لهذا الفريق وتلك القيادة، قصر النظر وعدم قراءة أبعاد الصراع بشكل صحيح، غياب المحاسبة وتغييب الجماهير من قول رأيها،.... الخ.

وواقع آخر يصلح مثالاً حيا، (الواقع العربي) الذي نعيش فيه، ومشهده ضعف وتفكك وهوان وعجز. أهو مقرون لبعدنا عن قراءة ماضينا وتاريخنا فحسب؟! أم أن هناك من الأسباب ما هو أكثر من ذلك بكثير ومنها:

١- ضعف الشعور القومي والتقليل من أهميته.

٢- الثقافة القطرية السائدة وتقسيم المنطقة إلى أقاليم جغرافية كفرز مناطقي (دول الخليج، بلاد الشام، المغرب العربي، وادي النيل،....)

٣- سيادة الثقافة الجاهلية (قبائل وعصبية عشائرية وولاءات متعددة داخل الكيان القطري الواحد).

٤- القوانين القطرية النافذة والمعززة للفرز القطري..

من المؤكد أن هذه الأسباب غيض من فيض، ومن لم يسعفه تاريخه الخالي من الشوائب لتدبر حاضره واستشراف مستقبله، فيقيناً أن مثله كمثل الحمار الذي يحمل أسفاراً!

فالظرف المعاش والواقع المؤلم ما هو إلا تواتر لعوامل الفرقة والضعف والجهل والتخلف وعدم الارتقاء إلى مستوى الأحداث التي عصفت ومازالت تعصف بالأمة.

والتاريخ أو الموروث الذي لطالما نحتكم إليه في كل توجه أو عمل يحفل بكثير من الشواهد التي تنبي بالخطر. فهل من متفحص يدق أجراس الخطر، ليكون القرار، قرار فعل صادق يفعل فعله في صيرورة الأحداث؟!

إدوارد سعيد «خارج المكان»

حسن شتيوي

في ٢٥ أيلول، كان السؤال لماذا كنت في عجلة من أمرك؟ لماذا تركت القلم وحيدا في اللحظة التي كانت فيها كنيسة المهد تعزف لحن الموت وسمفونية الرحيل عند طائر الفينيق؟

متسربلا بلغات شتى، وخارج السرب دائماً.. كنت تغرد كطائر وحيد في المنفى، وفي داخلك فلسطين «مكانا غير عادي واستثنائي جدا».

إنه إدوارد سعيد صاحب «الاستشراق»، من مواليد القدس ١٩٣٥، درس فيها ثم في القاهرة ليلتحق بعدها بجامعة هارفرد. إنه إدوارد سعيد المشاكس، شاغل العالم بفكره، والناقد اللاذع والمحلل السياسي والأديب والموسيقي، الذي كان يشكل حالة اغتراب دائم عن المكان، فازداد تعلقه به ليكون فلسطينيا أولاً وأخيراً، وإن عاش في أمريكا مثقفاً وأكاديمياً يعاني تشظي الهوية.

من خلال الواقع المفروض على الذات عند الفلسطيني، خلق لديه فضاء متجدداً، يتخطى كل الحواجز، مدفوعا بقوة الحياة وحبها.

رسم إدوارد سعيد مسارا مهما، بين ذاكرته الفلسطينية وثقافته العالمية، فمن مكانه كأستاذ في كولومبيا، حيث كان مقيماً في منطقة الآخر، الذي ساهم في سلب حقوقه، وشرذمة مصير شعبه أعاد صياغة رؤيته للعالم.

ما يزال «الاستشراق» مأثرة سعيد، فقد خلق جدلاً وما يزال، منذ صدوره في القرن الماضي، حيث حلل آليات المستشرقين، وظلمهم في رسم صورة مشوهة للشرق.

إنه صاحب الإحساس المرهف، المسكون بالخسائر المرة، وهو القائل في أوسلو: «إنه الانزلاق في طريق الهزيمة». فالوطن الذي يريده هو «إقامة دولة ذات طبيعة مختلفة عن المحيط، كارهاً الدولة «ذات الطبيعة الأمنية»، مع رفضه لكل الأيديولوجيات الطائفية



المتعصبة، ومن هنا خلق الاستشراق ذلك الجدل الذي «شكل صدمة في التفكير حول الخطاب الكولونيالي».

إنه المتمرد الرافض لهوية تقوم على المفارقة، في عالم متعولم مهاجر، والمتحدي للتناقض في علاقته بين الاغتراب، وعلاقاته وفلسطين وواقعه المهني.. فهو عربي فلسطيني قبل كل شيء.

فقدان الهوية خلق منه صوتا ناقدا جريئاً، مناقشا بأرقى الأساليب الحضارية لأفكار الآخر، فقام بتحليل بنية الإمبريالية، التي سلبت حقوق الشعب الفلسطيني، ومن هذه الفكرة في «الرحلة إلى الداخل، تجاه ذلك الحق المسلوب».

هذا هو إدوارد سعيد، المثقف العالمي.. مالىء الدنيا وشاغل الناس، بوجهه وحضوره الحضاري، بما يملك من وعي متقدم، هاهو في رحيله يترك فراغا في «الفكر والنقد والنص».

إدوارد سعيد يرحل عن مكانه، في زمن خراب الأمكنة والإرهاب الأميركي.

هدى حنا: كاتبة شابة في الثانية والثمانين!

عن القدس

من حق التوانسة أن يباهوا بأنهم انجبوا أصغر كاتبة في العالم، وهي سميرة المزغني ابنة المحامي، والخطيب المفوه، والكاتب سمير المزغني، والمشهود له بمواقفه العروبية. بعض ضعاف الإيمان باتوا يهربون من كلمة عروبة! - وصاروا يتذمرون من ثقل العبء الفلسطيني مع أن مناكبهم لم تحمل ما يثقل عليها، وكل ما قدموه لفلسطين وعروبتها لا يزيد عن كونه مجرد زبد!

أحسب أن سميرة المزغني قد رشحت لتدخل في كتاب «غينيس» للأرقام القياسية، والحق انني لا أدري إن كانت المساعي قد نجحت، فإن تحقق هذا الأمر فهو كسب لا لتونس وحدها ولكنه كسب عربي، وإن وجد دائما وفي كل مكان من يحسدون الناجح على نجاحه، ويبخسون المتفوق، ويقللون من شأن المبدئي، وتضيق نظرتهم فلا يرون ما هو أبعد من أنوفهم .

لم تثر السيدة هدى حنا ضجة حولها ككاتبة. فهي لم تنشر سوى كتابين تباعد بينهما عقود، فالكتاب الأول «صوت الملاجئ» نشر عام ١٩٥١، وهو كتب بصيغة الرسائل الموجهة من صديقة الى صديقتها، صديقة لجأت الى سورية، تنقل لصديقتها «سلمى» التي كانت عند وقوع نكبة عام ١٩٤٨ تدرس في أمريكا.

تطلع الصديقة التي تنخرط في عمل وطني اجتماعي لتخفيف الهم والعذاب عن أهلها المنكوبين، المشردين في الملاجئ - أماكن اللجوء - وعبر عشر رسائل على تفاصيل الفاجعة بأسلوب قصصي حزين غاضب رافض للبقاء في «الملاجىء»، بعيدا عن فلسطين.

السيدة هدى حنا فلسطينية من بلدة «الرامة» قضاء عكا، ولدت عام ١٩٢٢، تخرجت من دار المعلمات، ونالت شهادة الحقوق بالمراسلة من جامعة لندن، وأتمت الدراسات العليا في الشؤون الاجتماعية من القاهرة.

بعد نكبة عام ٤٨ انخرطت في العمل الاجتماعي والوطني، وعملت في التعليم، تقاعدت من التعليم عام ٨٢، ومنذ ذلك الوقت تفرغت للترجمة عن اللغة الانكليزية، وبخاصة للأفلام والمسلسلات، ولكنها توقفت عن هذا العمل منذ عام ٩٩ وقررت أن تعود لإنتاج إبداعها الأدبي خاصة وأنها توقفت عن النشر منذ عام ٥١ أي بعد طباعة كتابها الأول، وإن لم تكف عن الكتابة..

تبدو في بعض المقاطع من كتابها«صوت الملاجئ» على مقربة من أسلوب وتأمل جبران خليل جبران، وإن اختلفت عنه لطبيعة القضية وحرارتها، وفظاعة اللجوء: أي أنتم الذين دسستم لنا السم في الحلوى.. إن ندائي ليس بالمسترحم..وإن كنت أناديكم فمن أجل نفوسكم أفعل، فقد قتلتم منا الأجساد، ولكنكم قتلتم فيكم الأرواح..» الرسالة الثانية.

عام ٢٠٠٢ صدرت للسيدة هدى حنا روايتها الأولى «عائد من البعيد» وهي رواية اجتماعية، عاطفية، إنسانية، مفعمة بالحب، فيها معرفة عميقة بظروف عمل الفتاة كمعلمة في الريف بعيداً عن أهلها و.. الحب الذي يحاصر قلبها البريء، هي المشغولة بعبء العائلة التي تتكون من شقيقات خمس، وأب مشلول عاجز، وأم مرهقة بتصاريف الحياة.

بيئة مرسومة ببراعة، وزمن رومانسي تعيدنا إليه السيدة هدى حنا التي عملت في مهنة التدريس في قرى قريبة من دمشق، إحداها على سفح جبل الشيخ ، وعملت في القنيطرة «الجولان»، ومن بعد في مدرسة الصليب بدمشق، لا أريد أن اقرظ رواية السيدة هدى حنا الصادرة حديثاً في دمشق والتي طبعتها على نفقتها الخاصة، والتي تقع في ٣٦٣ صفحة من الحجم المتوسط، ولكنني لن اداري دهشتي من قوة هذه السيدة التي لا تعترف بالزمن، والتي قررت عام ٩٩ أن تستأنف رحلتها الأدبية غير معترفة بالشيخوخة، ولاقلقة من الموت، أو مستسلمة للتقاعد، في كل ندوة تتعلق بفلسطين تجدها في الصف الأول تصغي بانتباه، تتابع بشغف، لطيفة الحضور، لا يبدو عليها إنها في عقدها التاسع، خاصة وهي تهمس بأنها محرجة لأنها نشرت روايتها «عائد من البعيد»، وهي رواية اجتماعية عاطفية قبل ان تصدر مجموعتها القصصية الفلسطينية «الهم»، أسألها: من هي سلمى التي في كتابك الأول «صوت الملاجئ» والتي تمنحين اسمها أيضاً لبطلة روايتك «عائد من البعيد»؟..

إنها في «صوت الملاجئ» صديقتي الغالية سلمى الخضراء، وكنت أكتب لها حينما كانت تدرس في الخارج حين وقوع النكبة. أما في رواية «عائد من البعيد» هي شخصية روائية، ولا أخفي أن للإسم رنيناً في ذاكرتي، إنه يعجبني.

من عائلة حنا، أقرباء السيدة هدى حنا لمع عدد من الفنانين المسرحيين، والتلفزيونيين منهم الفنان الكبير الصديق يوسف حنا ..الذي اشتهر كثيراً في الستينات والسبعينات والثمانينات، ورحل في أوج عطائه، وريم حنا ، وشقيقها رامي حنا، وربما يتساءل القراء عن قرابتها بالدكتور الأرشمنديت عطا الله حنا كما تساءلت أنا، للجميع انقل إجابتها: إنه من بلدنا، هو قريبي في فلسطين، وفي الله، وحب الخير، والانتماء للعروبة..وأحسب أن إسمه هو من اختياره.. كرجل دين، وأنا سعيدة بأن نحسب أقارب، فهذه القرابة هي الدائمة، وهي التي يباهي بها.

هدى حنا من عكا، والمعلمة سميرة عزام من عكا، وهي واحدة من رواد فن القصة القصيرة، ومن كبار المترجمين والمترجمات العرب، ومن مواليد ١٩٢٧، وكما يعرف قراء ومتابعو الأدب فقد رحلت عن عالمنا عام ٦٧ بعد نكبة حزيران، وهي تتأمل اللاجئين مجدداً، الذين فروا من فلسطين الى الأردن، وانتشروا في العراء تحت الأشجار في جرش، فما طاقت ماترى عيناها، وماتت في السيارة التي كانت تقلها من بيروت الى عمان لتطلع عن كثب على نتائج الكارثة الحزيرانية!..

عندما وقعت نكبة حزيران مزقت سميرة عزام روايتها «سيناء بلا حدود» وكانت قد نشرت بعض فصولها على صفحات مجلة «الأداب»، لأن الكابوس الحزيراني أغرق الحلم بتواصل فلسطين الحرة بمصر العروبة... حسرتي ستبقى كبيرة لأنني لم أتعرف بالمعلمة سميرة عزام عن قرب، ولكني تعلمت من سيرة حياتها ومن قصصها الكثير، لذلك تأملت حضور السيدة هنا حنا، ورأيت فيها سعة الثقافة، وعمق الانتماء للعروبة وفلسطين، والتفاؤل المبني على الوعي..

ترى: إذا كان أهلنا في تونس يباهون بابنتهم سميرة المزغني كأصغر كاتبة في العالم- تكتب للأطفال- ويطالبون بوضع اسمها في كتاب «غينيس» للأرقام القياسية، ألا يحق لنا نحن الفلسطينيون أن نلفت الى ضرورة أن يزين اسم الكاتبة السيدة هدى حنا كتاب «غينيس» كونها اكبر كاتبة في العالم تنشر رواية وهي في الثانية والثمانين، وتتمتع بالموهبة، والإرادة، وروح الشباب؟.

البانوراما الرمضانية السورية

تواجد درامي مكثف .. تنويعات غير متوقعة!

مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، تقترب أيضاً التحضيرات النهائية لمائدة الدراما الرمضانية السورية لهذا العام، والتي تنوعت أطباقها، صنوفها، ما بين التاريخي، والاجتماعي المعاصر، والكوميدي، ولكن من الملاحظ هذه السنة غياب الفنتازيا عن الساحة الإنتاجية، والتي من المعروف أنها طغت مؤخراً على الساحة الفنية السورية، وبشكل لافت، لدرجة أنها أصبحت مثار جدل ونقاش بين المهتمين بالشأن الفني السوري، وبعضهم يرد هذا الغياب المفاجىء للفانتازيا السورية، الى إدراك المخرجين السوريين لتعطش المشاهد العربي عموماً، والسوري خصوصاً، الى رؤية همومه، ومشكلاته التي يعاني منها في الواقع، تنعكس في مرآة الدراما التي يحبها، حتى وإن كانت في شخوص تاريخية، لكنها بأسلوب درامي معاصر....

❖ ربيع قرطبة...

ومن هذه النقطة يجسد المخرج المبدع «حاتم علي» رؤيته المعاصرة لمرحلة تاريخية أليمة من التاريخ العربي، عبر مسلسله التاريخي الجديد «ربيع قرطبة»، والذي كتبه «د. وليد سيف» ويشارك في هذا العمل أبرز نجوم سورية منهم: الفنان جمال سليمان، خالد تاجا، نجاح سفكوني، مي سكاف، حسن عويتي.. وآخرون...

ويرصد العمل مرحلة ضياع الحكم العربي في الأندلس من أيدي الأمويين، وتقسيمها الى ممالك وطوائف إثر وفاة «الحكم بن عبد الرحمن الناصر، آخر الخلفاء الأمويين، كما أحب أن يسمي نفسه، وعلى الرغم من أنه كان ذو شخصية قوية، وعظيم الشأن لدى غيره من الحكام، وبين عامة الناس، إلا أن مأساة وجهه البشع، وعدم قدرته على الإنجاب، دفعتاه إلى اختراق أكثر أعراف الأمويين السياسية صرامة وحسماً، إذ أنه أوصى بخلافة الحكم، الى ابنه الصغير الذي أنجبته له جارية وقع في غرامها حتى الثمالة، وهذا ما فتح باب الصراع على الحكم من بعده على مصراعيه، ودخلت الأندلس في مجموعة من الصراعات السياسية انتهت الى تفككها، وخروج العرب منها، ونشوء ما سمي لاحقاً بممالك الطوائف...

❖ سيف بن ذي يزن....

وضمن السياق التاريخي نفسه تسير أحداث المسلسل التاريخي الجديد «سيف بن ذي يزن»، والذي كتبه «عبد الرحمن بكر» وأخرجه الأستاذ «مأمون البني»، ومن الجدير ذكره أن هذا العمل إنتاج سوري يمني مشترك، ومن بطولة مشتركة أيضاً، نذكر منهم الفنانين: أسعد فضة، هاني الروماني، والفنانة اليمنية جميلة الجمل، ونادين، وعبد الهادي الصباغ، وزهير عبد الكريم، قيس الشيخ نجيب، وعبد الحكيم قطيفان، وسامر عمران، وسوسن ميخائيل، وغيرهم.

ويحكي العمل قصة أسطورة شعبية قديمة، نقلاً عن وقائع تاريخية حدثت في منطقة اليمن، كان بطلها «سيف بن ذي يزن»، الذي كان يلقب نفسه بالتبع اليمني، ويرصد العمل سيرة حياته، بدءاً من ولادته، وحتى وفاته، وضمن أحداث مشوقة يصور لنا المخرج كيف استطاع هذا الحاكم تأسيسي مملكة عظيمة في الصحراء يهابها الكثيرون، وحروبه التي خاضها في سبيل توطيد حكمه، والنيل من خصومه، والكثير من الأحداث التي عاشها العرب في تلك الفترة.

❖ طارق بن زياد

وأيضاً في خطوة درامية مشتركة أخرى، اجتهد ممثلون سوريون، ومصريون، ومغاربة، في المسلسل التاريخي المشترك بين مصر وسوريا «طارق بن زياد»، والعمل من تأليف الكاتب المصري «يسري الجندي»، وإخراج «أحمد صقر»، ويجسد بطولاته كل من الفنانة القديرة منى واصف، وأسعد فضة، وجمانة مراد، من سورية، وممدوح عبد العليم، وخالد زكي، من مصر، وحسن الجندي من المغرب، إضافة إلى أكثر من عشرين ممثل آخر، ويتحدث العمل الذي تدور أغلب أحداثه التمثيلية في «قلعة الحصن» عن بداية الدعوة الإسلامية، وكيفية إسلام القائد العربي «طارق بن زياد»، وعن انتشار الدعوة الإسلامية شمال إفريقيا، ومن ثم إسبانيا، كما يتطرق الى مسائل السلطة، ودور المرأة في تقليد الأبطال للحكم، وتربعهم على عرش السلطة، وقد تم تصوير هذا العمل في سوريا، ومصر، والمغرب.

❖ ذكريات الزمن القادم...

حلقات مشوقة يتابع من خلالها المخرج المتميز «هيثم حقي» حياة أسرة تعيش مرارة التبدلات الاجتماعية، والتغيرات السياسية التي طرأت على المنطقة العربية، وعلى الإنسان العربي منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من أراضيه، وحتى الآن، ويطرح العمل أفكاراً مهمة تتحدث عن جيلنا، وعن الأجيال التي تليه، كما يكشف لنا كيف أنه في الأزمات والمحن، كل إنسان يعمل على إنقاذ نفسه فقط، وذلك عبر كافة السبل، والوسائل التي تجعله مهددا، ومعرضاً للإخفاق أكثر فيما لو تعاون مع غيره، وتحمل هموم، وعبء وطنه، وهذا العمل من تأليف الكاتبة «ريم حنا»، وتمثيل: جمال سليمان، أمل عرفة، سمر سامي، سليم صبري، سلاف فواخرجي، غسان مسعود، ضحى الدبس، جيهان عبد العظيم، عبد المنعم عمايري، يارا صبري، سلافة معمار، صباح عبيد، فاتن شاهين، نضال نجم، حنان جابر، مكسيم خليل...

❖ حروف يكتبها المطر...

دراما اجتماعية ترصد في ثناياه الحب بجميع أشكاله، وبمختلف ألوانه، كتبها للتلفزيون «خالد خليفة»، ومن إخراج «مهند ميري» مؤلف سيرة آل الجلالي، والأيام المتمردة.

والعمل يجسد قصة حب أبطالها الفنان «فراس ابراهيم»، والفنانة «صفاء رقماني»، وضمن أحداث اجتماعية ليست بعيدة عن تاريخ البشرية، ونشاهد ألواناً، ونماذج مختلفة من الحب، تكشف لنا الوجه الحقيقي للواقع المتردي الذي أصبحنا نعيش فيه، وكيف أن الحب هو الخيار الوحيد لإنقاذ البشرية من الجفاف، والقحط الروحي، وذلك عبر الكثير من الخطوط، والتفصيلات التي يطرحها المسلسل، ويشارك في العمل كل من: عباس النوري، يارا صبري، فراس نعناع، أسامة سيد يوسف، حسام عيد، رندة مرعشلي، أكرم الحلبي، طارق مرعشلي، أميرة حجو، رجاء يوسف، صالح الحايك، كمال البني، ملك مرقدة، سعيد الأغا.. وآخرون...

❖ **الشتات**

بعد خلاف الشركة المنتجة للعمل مع المخرج الأساسي «عزمي مصطفى»، وتغيير طاقمه الفني بأكمله، بحجة البطء في التصوير، وخوفاً من التأخير عن موعد رمضان، وتحسباً للظهور بشكل جاهز، ولائق للعرض، استبدل بالمخرج «نذير عواد» الذي اجتهد على تصوير مشاهد مسلسله الجديد «الشتات» للكاتب «فتح الله عمر». ومن المتوقع أن يكون جاهزاً للعرض في رمضان، ويتحدث العمل عن خلفية السياسة اليهودية المعاصرة، وكيفية نشوء دولة اسرائيل، كما يتعرض لشخصيات صهيونية، كان لها تأثير كبير في قيام هذه الدولة المصطنعة، مثل «فيدور هرتزل» والذي يجسد شخصيته الفنان «تيسير إدريس»، و«وايزمن»، و«بلفور»، و«روتشيلد» وآخرون، والعمل من انتاج شركة «لين» بالتعاون مع تلفزيون «المنار اللبناني»، ويشارك في بطولته، كل من: تيسير إدريس، ومي سكاف، عبد الرحمن أبو القاسم، عبد الهادي الصابغ، عباس النوري، أمانة والي، سهيل جباعي، وائل نجم، ميلاد يوسف، وروعة السعدي، زيناتي قدسية وغيرهم....

❖ **من الفاعل...**

بعيداً عن الشكل التقليدي الذي اعتدنا رؤيته في الأعمال البوليسية، تصور لنا عدسة المخرج «ناجي طعمة»، وعبر أحداث مسلسله الجديد، «من الفاعل» فكرة الجريمة والعقاب، وذلك من خلال عدة شخصيات تمثيلية تتعرض للكثير من المواقف والانتهاكات، ويكشف لنا أهمية ودور الوعي والإدراك في تجنبها، وذلك ضمن حلقات منفصلة الموضوع، لكنها متصلة المضمون من حيث مجموعة الشخصيات الدرامية، وهذا العمل من تأليف مجموعة من الكتاب هم: عبد المجيد حيدر، لقمان ديركي، حسان الصالح، وممدوح حمادة، ومن بطولة كل من: زهير رمضان، جهاد عبدو، سلاف فواخرجي، محمد خير الجراح، روعة ياسين، ولينا حوارنة، رافي وهبي، وبالاشتراك مع أيمن رضا، وباسم ياخور، وسوسن ميخائيل.

❖ **تلك التي..**

تقدم المخرجة الفنانة «واحة الراهب» لهذا العام وبعد غياب لفترة عن الساحة الفنية والإخراجية، مسلسلها الجديد «تلك التي» والعمل من تأليف «جمانة نعمان» وهو عبارة عن عشر حلقات، تدخل في أعمال التوعية الموجهة للأطفال، والتي تحثهم على أعمال الخير، ونبذ الشر، ويجسد شخصيات العمل كل من: سليم صبري، ونادين، وأمانة والي، وآخرون.

❖ **بقعة ضوء.. بجزئه الثالث**

كل الذين تابعوا هذا المسلسل بجزئيه الأول والثاني هم الآن على موعد مع الضحك، والجد، والهزل في شهر رمضان المقبل، مع مسلسل بقعة ضوء بجزئيه الثالث، والذي هو عبارة عن مواقف كوميدية، نابعة من صميم حياتنا اليومية، وأبطالها نجوم الدراما السورية عموماً كأيمن رضا، وباسم ياخور، خالد تاجا، وفاء موصللي، وسليم صبري، بسام كوسا، أندريه سكاف، شكران مرتجى، وهي لفتة جديدة في الدراما السورية، حيث يؤدي نجوم كبار مشهداً، أو مشهدين، ما يعزز الاعتقاد السائد بأن هذا العمل حقق نجاحاً مفاجئاً، سواء على المستوى الشعبي، أو الفني، ولكن يبقى الاختلاف وارداً بالنسبة للمخرج، إذ بعد خلاف «الليث حجو» مخرج الجزأين الأول والثاني مع أبطال العمل أيمن رضا، وباسم ياخور، وتركه العمل في هذا المسلسل، تولى بعد ذلك المخرج «فراس دهني» هذه المسؤولية، والذي بدوره انسحب أيضاً مع طاقمه الفني، بعد نشوب خلافات كبيرة بينه وبين الفنانين ياخور ورضا، وقام المخرج «ناجي طعمة» بإخراج ما تبقى من العمل...



❖ **العظمة وأوجاع المرايا..**

على الرغم من دخول مسلسل «مرايا» أو «حكايا المرايا» عامه الثاني والعشرين، إلا أنه ما يزال يحتفظ ببريقه، وجاذبيته لدى الجمهور العربي، وذلك عبر بطله الدائم الفنان «ياسر العظمة» وكاتب حلقاته «مازن طه» ولكن الذي اختلف هذا العام، هو دخول المخرج الشاب «سيف الدين سبيعي» ليتولى إخراج حلقات هذا المسلسل، وأيضاً دخول بعض الممثلين الجدد إليه، كجهاد عبدو، ودينا هارون، شقيقة الفنانة تولاي هارون، مع مجموعة كبيرة من نجوم الدراما السورية، ليجسدوا لنا مواقف الحياة في قالب كوميدي، من الصعب تقليده، أو الوصول إلى مكانته، فقد أصبح علامة مسجلة لفريق مرايا...

❖ **أبو زيد الهلالي...**

بعد عدة أعمال درامية ناجحة يقدم المخرج المتميز «باسل الخطيب» عمله التاريخي الجديد «أبو زيد الهلالي» ويشارك في بطولته عدد من نجوم الدراما السورية والعربية نذكر منه: سلوم حداد، وسوزان نجم الدين، سامر المصري، جهاد سعد، عباس النوري، جيانا عيد، عبد الرحمن أبو القاسم، ريم عبد العزيز، من سوريا ومناضل داوود من العراق، وفتحي الهداوي من تونس، وعبد المجيد مجذوب من لبنان، مع مجموعة من النجوم الآخرين.. ويعتمد المسلسل في أحداثه على التراث العربي عبر شخصية «أبو زيد الهلالي» وما جرى معه من حكايات، وأحداث تمس واقعنا المعاصر في الكثير من جوانبه، وتضعنا رؤية الخطيب في رحلة مع الهلالين أكثر غنىً واتساعاً من خلال الصورة الغنية بتفصيلات كثيرة عن هذه السيرة الشعبية، وبأسلوب بسيط ومشوق، وهذا العمل من إنتاج «تلفزيون أبو ظبي»، وقد تم تصويره في واحات مدينة تدمر، وعلى شواطىء اللاذقية، وفي ليبيا والمغرب، لإضفاء مزيداً من الواقعية، واللمسات الجمالية.

❖ **قانون ولكن......**

انتهت المخرجة الشابة «رشا شربتجي» ابنة مخرج الأعمال الكوميدية «هشام شربتجي» من العمليات الفنية لمسلسلها الثاني «قانون ولكن» والعمل من تأليف د. ممدوح حمادة، ومن بطولة كل من: بسام كوسا، عبد الهادي الصباغ، بسام لطفي، كاريس بشار، خالد تاجا، لينا حوارنة، رافي وهبة،

أندريه سكاف، سلاف فواخرجي، ويركز العمل على الفساد من خلال شخصية مدير عام إحدى الشركات، وكيف أن الإهمال والطمع هما أبرز مكونات أي فشل إداري، أو وظيفي، أيضاً الى جانب الخطوط الأخرى للفساد، والكثير من التفصيلات الثانوية الرئيسية، والتي تساهم في إغناء فكرة العمل ككل.

❖ أبو المفهومية.....

من بين الأعمال الكوميدية التي نشاهدها على شاشة رمضان مسلسل «أبو المفهومية» من إخراج «سالم الكردي» وتأليف «بهاء البلخي» ومن اسم العمل يتضح أنه عمل كوميدي يراقب السلم الاجتماعي والاقتصادي للناس، ضمن قالب ناقد وساخر، وذلك من خلال شخص يدعي أنه يفهم في كل مجالات الحياة، وفي كل شؤون العلم والتقنيات، العمل من بطولة: ناجي جبر، حسام تحسين بك، وفاء موصللي، عصام عبه جي، سليم كلاس، رندة مرعشلي، ريم عبد العزيز، هالة شوكت، هالة حسني، ونجاح حفيظ....

❖ زمان الصمت....

جديد الفنان «أيمن زيدان» والفنانة «نورمان أسعد» بعد عودتهما الى عش الزوجية، وقبل انفصالهما الأخير، وفي خطوة تعد الأولى من نوعها في الدراما السورية، يحكي العمل عن متاعب



مهنة الطبيب البيطري ويتناول صراع النعم واللا، والحق والباطل، والفساد والانحراف، أو الإخلاص والصمود، وذلك خلال أحداث يعيشها طبيب بيطري، يعمل كموظف مستقيم في مؤسسة لرعاية الثروة الحيوانية، إلا أنه مسحوق نتيجة معاداة المدير العام له، ما أدى الى معاداة الموظفين له أيضاً، ولهذا السبب بات يعاني من القهر ضمن عمله، وفي منزله، وهذه الضغوطات التي تمارس عليه تضعه أمام خيارين، إما أن يصمد ويتابع، أو أن يقبل بالانحراف، رغم فداحة الثمن الذي سوف يدفعه من مبادئه، وقيمه، وأخلاقه، هذا العمل من تأليف «محمود الجعفوري»، وأول تجربة إخراجية طويلة للمخرج «سمير حسن»، أما البطولة فهي لأيمن زيدان، الذي بذل مجهوداً كبيراً، كي يقدم شخصية تليق بمستواه الفني، ويقف الى جانبه نورمان أسعد، عباس النوري، صباح الجزائري، وأيمن رضا، أندريه سكاف، شادي زيدان، حسن عويتي، وائل زيدان، أحمد رافع، نادين سلامة، أمية ملص، عاصم حواط، بسام دكاك، محمد خاوندي..

❖ ع المكشوف....

بعد انفصال المخرج الشاب «الليث حجو» عن فريق «بقعة ضوء» للفنانين أيمن رضا، وباسم ياخور، يقدم هذا العام مسلسله الكوميدي الجديد «ع المكشوف» في خطوة اعتبرها البعض تحدياً، ومنافسة مع بقعة ضوء، بجزئه الثالث للمخرج «ناجي طعمة» والذي اعتمد أيضاً اسلوب اللوحات الدرامية المنفصلة، ضمن قالب كوميدي، كتبها للتلفزيون عدد من المؤلفين، والكتاب السوريين، والعرب، وأعد النصوص وأشرف عليها الفنان «رافي وهبة» والعمل يعتمد على اللوحة المكثفة، والقالب الطريف في تقديم اليومي، والملح في قضايا الناس، وهموم الشارع العربي، بشكل ناقد، وساخر، ويشارك في تجسيد شخصيات العمل الكوميدية ابرز نجوم الدراما السورية منهم: منى واصف، أسعد فضة، بسام كوسا، جمال سليمان، مها المصري، وغسان مسعود، عبد الهادي الصباغ، أمل عرفة، وفاء موصللي، فايز قزق، عابد فهد، شكران مرتجى، رافي وهبي، سيف الدين سبيعي، يارا صبري، ماهر صليبي، نضال نجم، نضال سيجري، سوزان سكاف، حسن عويتي، عبد الحكيم قطيفان، محمد خير الجراح، محمد حداقي. وآخرون..

❖ الهروب الى القمة...

يصف العمل مرحلة مهمة من تاريخ لبنان إبان الحرب الإسرائيلية على هذا البلد الجميل، كما يجسد الحالة الاجتماعية، والظروف الصعبة التي مر بها الشعب اللبناني، من قهر، وتهجير، وهروب الى أماكن مختلفة من العالم، وعلى الرغم من صعوبة وصف هذا الواقع المؤلم، إلا أن ذاكرة وقلم «إياد ابراهيم» كاتب النص تصف تلك الظروف بشكل جيد، وقد أعطاها طابعاً حياً، من خلال معاناة فتاة لبنانية، تهرب مع أهلها الى سورية، ويعيشون ألم الوحدة، والبعد عن الوطن، والأصحاب والأقارب، وتجسد هذا الدور الفنانة «جمانة مراد» ويشاركها دور البطولة الفنان «وائل رمضان» مع نخبة من نجوم الدراما السورية...

❖ بيت العز.....

يقدم المخرج «غسان باخوس» عمله التلفزيوني الجديد «بيت العز» والذي تدور أحداثه حول عودة مغترب الى بلده، بعد سنوات من الغربة والبعاد، لكنه وبدلاً من أن يفرح بين أهله، وأقربائه، يصطدم بالواقع المادي الذي أصبح سائداً في هذا العصر، وبالتالي تتنازعه أهواء أقاربه، الذين يظنون أنه عاد ليرث أملاكاً هم أولى بها، وهذا العمل من تأليف «عبد النبي حجازي» من إنتاج التلفزيون العربي السوري، ويلعب بطولته كل من: ميسون أبو سعد، جيهان عبد العظيم، عباس النوري، عبد المنعم عمايري، وآخرون....

❖سوسن الياسمين والإسمنت

بعد تماثلها للشفاء التام إثر الحادث الأليم الذي تعرضت له العام الماضي، عادت الفنانة «سوسن ميخائيل» الى عالم التمثيل والشهرة، وتشارك حالياً في بطولة المسلسل التلفزيوني الجديد «الإسمنت والياسمين» مع عدد من نجوم الدراما السورية، والعمل من تأليف الممثل «وفيق الزعيم» وإخراج «محمد قبلاوي» وهو مخرج سويدي من أصل سوري، ويتناول المسلسل حياة المغتربين العرب في أوروبا، والصعوبات التي تواجههم في الاندماج بالمجتمعات التي يعيشون فيها، وحنينهم للعودة الى أرض الوطن....



هموم الكتاب في معرض دمشق

كالعادة، أثر معرض الكتاب الذي أقيم مؤخرا في دمشق، نقاشات حول هموم الكتاب. وشكوى القارئ من ارتفاع أسعاره، وشكاوى دور النشر من كساده، وعزوف القارئ عن شرائه، وتحدث البعض بالأرقام كي يدعم وجهة نظره كالقول: أن دار الآداب مثلاً كانت تطبع من أي كتاب في الستينيات ١٠ آلاف نسخة، في حين لا تطبع حاليا ثلاثة آلاف نسخة يبقى معظمها مهملاً في المخازن، وتكرّ سبحة الشكاوى: من التكاليف المرتفعة لصناعة الكتاب ونقله وتوزيعه، إلى ارتفاع تكاليف أجنحة المعارض التي تنظمها أكثر من عاصمة عربية، مقابل تراجع توزيع الكتاب، حتى أن بعض دور النشر لم تستطع أن تغطي تكاليف اشتراكها في معرض دمشق الأخير، كما عبر أكثر من صاحب دار نشر.

يتهم البعض الجهات الرسمية، ليس فقط لعدم قيامها بالدعم المطلوب للكتاب لجهة الشحن والجمارك والرقابة وخامات صنع الكتاب.. إلخ. بل أيضاً لعدم وجود سياسات ثقافية واضحة على أجندتها، تكرّس عادة القراءة في المجتمعات العربية.. ولدور الرقابات الكابح والعائق في وجه حركة الكتاب.. مع ذلك ورغم صحة ما يقال، لا نجد تفسيراً مقنعاً لهذا الاندفاع المحموم لدور النشر وتزاحمها على المشاركة في معارض الكتاب، فإذا كان الأمر بهذا السوء، فلماذا هذا التسابق على الاشتراك في المعارض؟ بل لماذا لا تغلق دور النشر أبوابها. لا نقول أن وضع الكتاب والثقافة عموماً بخير، بل نقول إن القارئ هو الخاسر الأكبر من ارتفاع الأسعار، وقلة العناوين الجديدة، في حين أن دور النشر، ربما لا تحقق ما تحلم به من أرباح فلكية، لكنها بالتأكيد: تربح.

علي الكردي

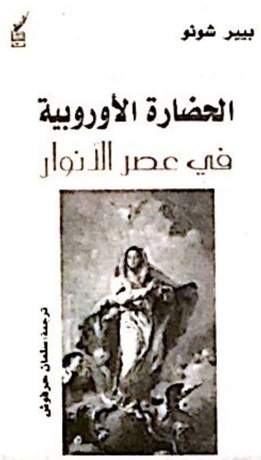
«غاوي» بهيجة إدلبي من الكائنات الخفية



تجد بتراء بطلة رواية «الغاوي» للكاتبة بهيجة إدلبي نفسها فجأة، عرضةً للمسّ من كائنات خفية أو لا مرئية، فيتشوش اتساقها مع العالم الاجتماعي الذي تعيش فيه، وتنقذف في تجربة ميتافيزيقية كيانية تطرق أسئلة الوجود والحياة والموت والمصير، تنشطر بتراء في تجربة المس هذه إلى ذوات متعددة متراكبة، وكثيفة نفسياً، معلقة ما بين المحسوس والمجرد، المرئي والمجهول، الواقع والمطلق، العابر والأزلي، النثري والشعري، غير أنها تحول تجربة المسّ إلى تجربة معرفة عميقة، بالمعنى الذي يكابده العارفون وقراء اللغات البعيدة، الذين يبحثون في حدوسهم عن معرفة داخلية مباشرة، تتخطى حدود المعرفة العقلية المنطقية.

تقع الرواية في ٢١٠ صفحات من القطع المتوسط، وصدرت عن دار كنعان بدمشق ٢٠٠٣.

الحضارة الأوروبية في عصر الأنوار



دراسة موسوعية شاملة للكاتب الفرنسي بيير شونو، حول كل ما يتصل بعبقرية عصر الأنوار في أوروبا، إبان القرن الثامن عشر، تلك العبقرية الرائدة التي شقت دروب الثورة المعرفية والحياتية أمام عصرنا الحديث في جميع الميادين: العلوم النظرية، الثورة الصناعية، الاكتشافات الكبرى، العمارة، الفنون، المواصلات البحرية والبرية، الفلسفة، الأدب، اللاهوت، اللغات، الصناعة، التجارة، الزراعة، العادات الاجتماعية..

وشونو تناول في كتابه تلك الحقبة الفريدة في تاريخ الحضارة البشرية بعمق، مع نكهة لاذعة مثيرة تجمع إلى دقة المعلومة وفرادتها، طلاوة العبارة، وسحر البيان، كما تشكل دخولاً راسخاً إلى العصر الحديث من بوابته الكبرى: عصر الأنوار، حياة وفكراً..

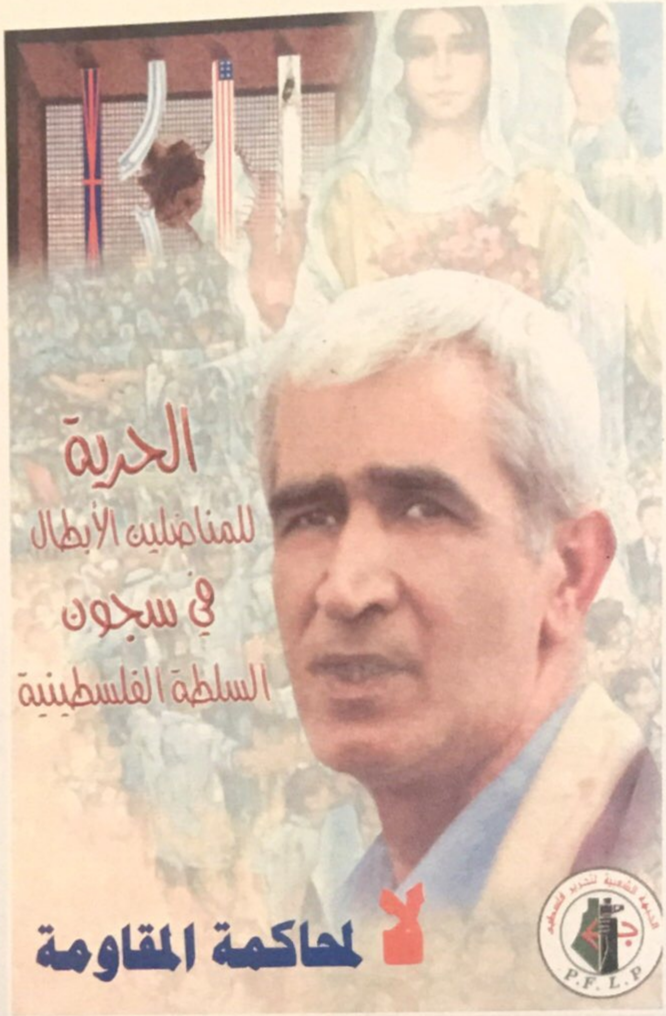
الكتاب صدر عن دار كنعان بدمشق ٢٠٠٣ وترجمه عن الفرنسية سلمان حرفوش

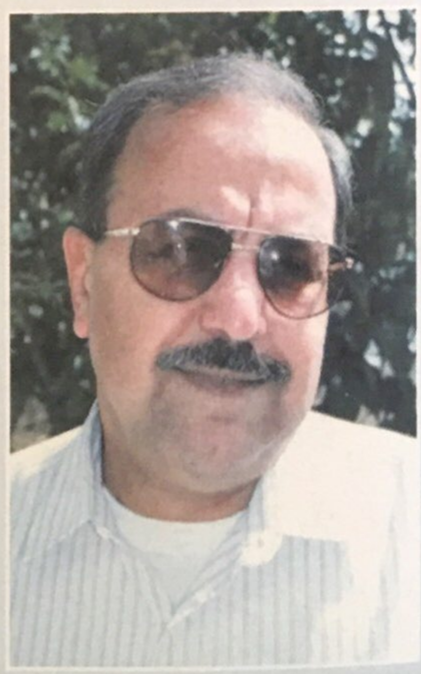
الاتجاهات النقدية الحديثة

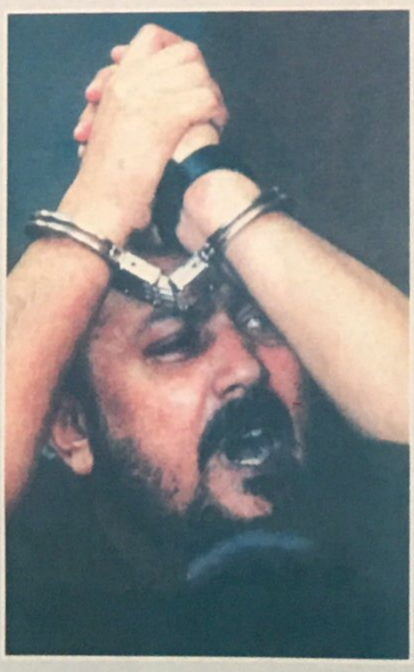
يسعى الناقد السوري عمر كوش، من خلال كتابه الجديد «الاتجاهات النقدية الحديثة» الصادر حديثاً عن دار كنعان بدمشق إلى الاستنارة بمركب معين للفكر، بوصفه فكراً، وبما يخدم الثقافة، ويمدها بمقام فلسفي نقدي تشيد عليه صورها ومركباتها، ومشكلاتها، ويتعرض الكتاب لأبرز ما شهدته الثقافة العالمية مع الحداثة من نظريات واتجاهات نقدية عديدة، تقاطعت في أمور واختلفت في أخرى، ثم تناسخت وتغايرت لتدخل المرحلة البعدية، وتنتج ثماراً خلال حياتها المعرفية.

يتناول الكتاب أيضاً هموم الثقافة، وفن القول والخطاب والتغيرات النظرية، بوصفها تغيرات نحتاجها لتطوير الفكر وأشكال الحياة بما تملكه من بنى نظرية، فكرية وألسنية معينة، وفي هذا الإطار يمارس المؤلف فعالية نقدية، تطال النظريات الحديثة، التي شكلت نوعاً من الميتافيزيقا البديلة، ولم توضح شيئاً في ممارساتها رغم تأثيرها الواسع في الأدب واللغة والفلسفة وعلوم الإنسان.

الحرية لسجناء الحرية









المناضل عاهد أبو غلمة



المناضل باسل الأسمر



المناضل حمدي القرعان



المناضل مجدي الريماوي



لوحة للفنان اسماعيل شموط